التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

The negative impact of corruption on the domestic and foreign investment climate

إعداد

الدكتور/ إبراهيم أسامة إبراهيم النحال

دكتوراه فى الاقتصاد

كلية الحقوق – جامعة طنطا

البريد الإلكترونى : hemaelnahal2020@gmail.com

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

ملخص البحث

إن أسباب الفساد تتداخل مع نتائجه ومع حلوله، وعندما تعمد الدولة البيروقراطية إلى تخفيض سقف الرعاية الاجتماعية قد يدفع البعض لتعويض ما فقدوه من خدمات مجانية، وقد يكون هذا البديل هو قبول الرشاوى، كما أن مركزية الإدارة المفرطة وتضخم الجهاز الإداري البيروقراطي، ومحاولات تفكيكه قد تكون سببًا لانتشار الفساد وتجذره في المجتمع .

لقد أضحى الفساد ظاهرة عامة تعكس تدني وسوء البنية المؤسسية والهيكلية للنظام الاقتصادي والسياسي والقيمي والأخلاقي في كثير من الحالات وهو بهذا التعريف لم يعد فقط فساداً صغيراً أو فساداً كبيراً !! فساداً مستتراً أو فساداً ظاهراً وإنما فساداً مركباً يعكس أوجه خلل أساسية هيكلية في بنية المجتمع والدولة اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً . لذلك فإن الاهتمام الأساسي للعلاقة بين الاقتصاد والفساد تكاد تكمن في محاولة وضع إطار لاتجاه واحد وتحديد العلاقة والسببية بين الفساد والتنمية أو بين الفساد والنمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية

الفساد ، مناخ الاستثمار ، الاقتصاد الوطنى ، التجارة الدولية ، السياسة المالية التجارة الخارجية.

Research Summary

The causes of corruption intertwine with its results and with its solutions, and when the bureaucratic state intends to reduce the ceiling of social welfare, some may be forced to compensate for the free services they have lost. This alternative may be accepting bribes, and the excessive centralization of management and the inflation of the bureaucratic administrative apparatus, and attempts to dismantle it may be... A reason for the spread of corruption and its roots in society.

Corruption has become a general phenomenon that reflects the decline and poor institutional and structural structure of the economic, political, moral and ethical system in many cases. By this definition, it is no longer just petty corruption or major corruption!! Hidden corruption or apparent corruption, but rather complex corruption that reflects basic structural deficiencies in the structure of society and the state economically, politically and morally. Therefore, the main interest in the relationship between the economy and corruption lies almost in trying to set a framework for one direction and determine the relationship and causality between corruption and development or between corruption and economic growth.

key words

Corruption - investment climate - national economy - international trade - financial policy and foreign trade.

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

تمهيد وتقسيم :

للفساد آثار اقتصادية علي الاستثمار المحلي ، وعلي الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإذا انتشر الفساد فإن الاستثمار المحلي ينخفض ، والاستثمار الأجنبي يتردد ؛ لأن المستثمرين لن يقدموا علي استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يترعرع فيها الفساد .

وحيث إن النمو الاقتصادي لأية دولة يتأثر بالفساد باعتباره شديد الأثر علي مناخ الاستثمار وتكلفة المشاريع المراد إنجازها ، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية وقد يعطلها لأن المستثمرين لا يجدون البيئات المناسبة للعمل في أجواء الشفافية ، بل يعتبرون أن الفساد " هو بمثابة ضريبة علي أعمالهم وعنصراً مهماً في رفع مستوى المخاطرة التي تقترن باستثمارهم " . (١)

فالفساد يعيق تدفق الاستثمارات وهناك " علاقة وطيدة بين انتشار الفساد وانخفاض مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي ، فالفساد يقلل من فعالية السياسات الصناعية ويشجع ظهور الأعمال التي تعمل ضمن القطاعات غير الرسمية " . (٢)

ويقل العائد علي الاستثمار بسبب إدخال المستثمرين للعمولات والرشاوي المدفوعة للجهات المحتكرة للحصول علي التراخيص ومنه ترتفع التكلفة وينخفض

---

(١) د/ داود خير الله : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوطن العربي بالتعاون مع المعهد السويدي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٥

(٢) د/مروى محمود عمر : الفساد وأثره علي تفاوت توزيع الدخل والفقر دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٢٠١١، ص ٥١

العائد علي الاستثمار ويتأثر النمو الاقتصادي سلباً وهذا بدوره يؤثر علي الابتكار ويثبط الجهود لإنجاز مشاريع استثمارية جديدة ومن ثم زيادة البطالة . (١)

وسوف نتناول في هذا البحث من خلال تقسيمه إلي مبحثين يسبقهما مبحث تمهيدى الآتي :

مبحث تمهيدى : مفهوم الفساد وصوره وأنواعه.

المبحث الأول : الفساد وبنية التجارة الدولية .

المبحث الثاني : التأثير السلبي للفساد علي الاستثمار المحلي والأجنبي

(١) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، النزاهة والشفافية والإدارة العربية ،٢٠٠٩ ، ص ٢٩٣

مبحث تمهيدى

مفهوم الفساد

يتضمن مصطلح الفساد معانٍ عديدة في طياته ، وهو موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة. فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار علي سلعة أو خدمة ، أو صاحب قرار ، وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة ، أو تمرير القرار لفئة دون أخرى .

ورغم أن ممارسات الفساد قد تحدث في القطاع العام أو القطاع الخاص ، فإن الفساد الحكومي يتميز بأن الفاعلين في ممارساته يكونون من السياسيين أو الإداريين الذين يستغلون السلطة الحكومية العامة الممنوحة لهم ، وذلك لتحقيق مصالح خاصة . وبشكل عام تُعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة مُركبة ، تختلط فيها الأبعاد : الاقتصادية والسياسية والإدارية ، فهي تتجلى بأشكال وممارسات متنوعة ومتداخلة تنطوي علي أكثر من بُعد واحد ، ولذلك يصعب فيها الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو إداري .[١]

وقد تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، مّما جعل من تعريفه محط جدل ونقاش من قبل الباحثين، سعيا وراء تحديد مفهوم واضح ودقيق له، كونه آفة من الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة .

وهذه الصعوبة في الاتفاق على تعريف موحد لمفهوم الفساد، يمكن ردها إلى عدة عوامل، أبرزها أنه لا يوجد منهج موحد لدراسة الفساد، وذلك عائد إلى أن معظم الأشخاص أو الهيئات المهتمة بدراسته ، ينتمون إلى حقول مختلفة مثل السياسة

---

(١) د/ رمزي محمود حامد ، الفساد الحكومي من منظور الليبرالية الجديدة : الخصخصة وتحرير التجارة والاستثمارات نموذجاً ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت ، مج ٢٢ ، ع ٣ ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٨-١٣٩

والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية . ومن ثم فإنهم يناقشون هذا الموضوع ويبحثون من خلال المناهج المرتبطة بتخصصاتهم إلي جانب ذلك فإن هناك صعوبة أخرى تواجه مشكلة تعريف الفساد تتمثل في اختلاف القيم الثقافية من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر حيث أثرت هذه القيم بدورها علي درجة قبول أو استنكار التصرفات المرتبطة بالفساد ، وبالتالي عملية تقنين وضبط أو معاقبة هذه السلوكيات . علي أنه ومع الاعتراف بوجود هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم الفساد ، فإننا سوف نورد هنا بعض التعريفات الشائعة له آخذين في الاعتبار أن الذي يهمنا في هذه الجزئية ليس سرد هذه التعريفات أو المقارنة بينها وإنما إيراد الدلالات المتضمنة في مفهوم الفساد وممارسته .[١]

ولتوضيح هذه الأمور فقد قسمنا هذا المطلب إلي فرعين :

المطلب الأول : مضمون الفساد

المطلب الثاني : صور الفساد وأنواعه

المطلب الأول

مضمون الفساد

تبدأ التحديات التي تواجه محللي الفساد بالكيفية التي يعرفونه فيها ، إذا أن تعريف الفساد قضية معقدة بالفعل ، ولعل صعوبة تعريف الفساد يكمن في أن معظم الناس لا يعرفون الفساد إلا عندما يرون مظاهره . وعلي الرغم من الاختلاف علي بعض معاني الفساد إلا أن هناك حداً أدنى من المعاني المتفق عليها كأساس في تعريف الفساد ، وسوف يأتي ذلك تفصيلاً.[٢]

---

(١) د/عبد الرحمن أحمد هيجان: استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ،مج١٢،ع٢٣، ، ١٤١٨هـ ، ص ٢٠٥

(٢) د/أحمد يوسف الشحات : بعض جوانب الاقتصاد السياسي،مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق جامعة طنطا، العدد ١١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٥

١٣ – التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

أولاً : تعريف الفساد :

الفساد في اللغة العربية :

وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها ، أن الفساد نقيض الصلاح ، فَسَدَ يَفسُدُ ويُفسُدُ وفسُد فساداً وفسوداً فهو فاسد [١] . ومنها أن الفساد : أخذ المال ظلماً ، والمفسدة ضد المصلحة ، واستفسد : ضد استصلح [٢] ، وقال الراغب : (الفساد : خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً أو كثيراً.ويضادّه الصلاح ، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجية عن الاستقامة)[٣]

الفساد في الشريعة الإسلامية :

---

(١) محمد بن علي (ابن منظور) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ج٣ ، ص ٣٣٥

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) ، القاموس المحيط للفيروز أبادي ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ج١ – ص ٣٢٠ ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠ م ، فصل الفاء باب الدال

(٣) أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفي الباز ، الناشر مكتبة نزار مصطفي الباز ، ج٢ – ص ٤٩١ ، كتاب الفاء .

لقد عُرف الفساد في الشريعة الإسلامية [١] علي أنه جميع المحرمات والمكروهات شرعاً ، كما عرفه جمهور الفقهاء علي أنه مخالفة الفعل للشرع الإسلامي ، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال ، سواء أكان هذا الخروج قليلاً أو كثيراً . ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة . غير أن الفساد يأخذ معنى مغايراً عند الحنفية عما هو عليه عند الجمهور ، حيث يرون أن المقصود بالفساد في باب المعاملات هو كون الفعل مشروعاً بأصله ، أي أن جميع أركانه صحيحة ، وغير مشروع بوصفه أي بشروطه ، وبالتالي هم ينزلون الفساد منزلة وسطى بين الصحة والبطلان ، وعلي ذلك هم يرتبون بعض الآثار الشرعية علي المعاملات الفاسدة دون الباطلة .

الفساد في اللغة الفرنسية :

الفساد في اللغة الفرنسية يعني أربعة عشر مرادفاً منها : تدهور ، وسوء الأوضاع ، والفسوق، والفجور، والإغراء، والإغواء ، الهبوط والذل والهوان ، كما قد يعني أيضاً الإتلاف ، التخريف ، إفساد الآداب والعادات والسلوكيات ، رشوة الموظفين ، التزوير والتزييف .

وجاء مصطلح الفساد في القانون الجنائي الفرنسي بمعني خيانة واغتصاب الواجبات الملقاة علي عاتق الموظف وسوء استغلال الوظيفة . [٢]

---

(١) د/ محمد المدني بوساق: التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية ، دار الخلدونية ، الجزائر، ٢٠٠٩ ، ص ٦

(٢) المادة ١١/٤٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي ، https://www.legifrance.gouv.fr/ اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٤ ، وانظر كذلك : Daniel Dommel , Face a la corruption , Edik , oran,Algerie,2004,p . 9 .

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

التعريف الفقهي للفساد :

إن المطلع علي الفقه الوضعي يجد أن هناك محاولات متعددة لتعريف الفساد ؛ وبالرجوع إلي المحاولات الفقهية التي تصددت لتعريف الفساد نذكر ما يلي :

وفقاً لقاموس أكسفورد يُعرف الفساد بأنه " الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول علي رشوة أو تحقيق منافع خاصة . [١]

وجاء في تعريف الفساد في معجم وبستر بأنه " إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلاً بانتهاك الواجب الملقى علي عاتقه " . [٢]

يعرفه صامويل هنتنجون (Huntington) : بأنه " سلوك للموقف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة " . [٣]

وعرف Paldam الفساد على أنه" المكاسب غير القانونية التي يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند تعامل الشخص مع طرف ثالث "،فى حين عرف Aidt الفساد على أنه "السلوك الذي يستخدم فيه الموظف العام سلطته

---

(١) Oxford Dictionary

(٢) نقلاً عن :روبرت كليتجارد : السيطرة علي الفساد ، ترجمة علي حسين حجاج ، مراجعة فاروق جزار ، دار البشير للشروق والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥، ص ٤٤

(٣) Huntington, S.P. Modernization and Corrupion, In Heidenheimer, A.J., Political Corruption, Reading In Comparative Analysis, Holt, Rinehart, N.Y,.1970,p.450.

لتحقيق منفعة شخصية وبما يتعارض مع قواعد اللُعبة "[١]

كما عرف العالم روبرت تلمان (R.Telman) الفساد بأنه الذي يسود في بيئة تساعد فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً ، وتتم معاملاته في سرية نسبية ، ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات ... وما إلي ذلك " . [٢]

ويعرفه أحمد رشيد بأنه : تصرف وسلوك وظيفي سيء فاسد – أي مخالف للقوانين –، خلاف الإصلاح ، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام لمصلحة شخصية . [٣]

كما عرف فيتوتانزي ١٩٩٥ Vito Tanzi الفساد بأنه " عدم لامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المشتغلون

---

(١) نقلاً عن : د/عزة محمد حجازي شحاتة : أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية . الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي .الوادي :جامعة الشهيد حمه لخضر ، ٢٠١٣ ، ص ٣

(٢) Telman R., Emergene of Bank Market Buseaucracy, admioistration Development Of Corruption in New States Public Administration Review, Sep.1986. ، د/صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ٣٩

(٣) د/أحمد رشيد ، الفساد الإداري ، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، مطبوعات دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٨٦

بالاقتصاد من القطاع الخاص أو المسئولين الحكوميين " .

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" [١] ، أما صندوق النقد الدولي فيعرف الفساد بأنه " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، ويميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، والثانية تتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغر منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها " . [٢]

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ١٩٩٨ على أنه " إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات أو عن طريق الاختلاس "وفي تعريف أوسع ليشمل القطاع

---

(١) د/سمر عادل حسين : الفساد الإداري – أسبابه ، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة إلي تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري ، العراق – مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧

(٢) د/عماد صلاح ، الفساد والإصلاح ، دمشق – منشورات أنجاد كتاب العرب ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢

الخاص حيث عرف الفساد على أنه " إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص " . [١]

أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه : استعمال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية ، فهو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية وتتضمن قائمة الفساد عل سبيل المثال لا الحصر : الرشوة ، والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس " مال التعجيل " وهو المال الذي يدفع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم بقضاء أمر معين ، وعلي الرغم من أن كثيراً من الناس ينزعون إلي اعتبار الفساد خطيئة حكومية ، إلا أن الفساد موجود في القطاع الخاص أيضاً ، بل إن القطاع الخاص متورط إلي حد كبير في معظم أشكال الفساد الحكومي. [٢]

وهكذا نجد أن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

- **الأول** :عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو استبعاده من مفهوم الفساد .
- **الثاني** :اختلاف الثقافة من بلد لآخر، وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى .
-

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :الفساد والتنمية – مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة ، ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٦

(٢) د/عبد القادر الشيخلي ، دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي – النزاهة والشفافية والإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤٩

ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ الآتي

- أن آليات الفساد عديدة ومتنوعة مثل : دفع الرشوة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأعمال ، وقد يتم في شكل وضع اليد علي المال العام ، أو الحصول علي مواقع متقدمة للأقارب في الجهاز الوظيفي وسوء استغلال الوظيفة [١] ، وقد يتم بتوجيه الإنفاق العام لتحقيق رغبات خاصة علي خلال الاستخدام الأمثل وما يقتضيه الصالح العام ومن ذلك اهتمام الدولة بالبنية الأساسية في القرى والمدن التي ينتمي إليها كبار المسئولين دون غيرها[٢]
- أن الفساد يشمل المنظمات الحكومية والقطاع الخاص أيضاً .
- أن الفساد غالباً ما يشترك فيها أكثر من طرف ، أحدهما يحتاج إلي قرارات محددة والآخر يمكنه التأثير في هذه القرارات .
- إن أي عمل فاسد ينطوي بالضرورة علي انتهاك للواجبات والالتزامات العامة القانونية وغيرها.
- إن التصرفات والممارسات الفاسدة تتسم بالسرية دائماً ، ذلك أنها تتم في إطار من الخديعة والغش والتحايل . [٣]

---

(١) د/ محمود عبد الفضيل : الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة ٢٢ ، ع ٢٤٣ ، مايو ١٩٩٩ ، ص ٥

(٢) د/المرسي السيد حجازي : التكاليف الاجتماعية للفساد ، المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ٢٦٦ ، إبريل ٢٠٠١ ، ص ١٩

(٣) د/عطية حسين أفندي : الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة ، ورقة قدمت لندوة الفساد والتنمية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥٣

وعلى أية حال ، يمكن أن نتبنى تعريفا " أو نميل إلى تعريف معين " ولكن يفضل أن نأخذ تعريفاً " يتوافق مع مجريات البحث وأهدافه، ففي إطار البعد الاقتصادي لهذا المفهوم يمكن تعريف الفساد بأنه : **ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد أو للمؤسسة من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة .**

ثانياً : أسباب الفساد :

رغم صعوبة القيام بتحديد الأسباب الرئيسية للفساد فإن هناك قدر كبير من الاتفاق بين الباحثين – تدعمه العديد من الدراسات التطبيقية – يمكن أن ترجع إلي الفرد ذاته أو سوء الإدارة أو عدم تفصيل القوانين والتشريعات الاقتصادية وغيرها وكل هذا يؤدي إلى ظهور الفساد فهي تساعد علي انتشاره ، ورغم تداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لظاهرة الفساد ؛ فإن فهما أفضل لها يتطلب التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية (السياسية والاجتماعية والثقافية) للفساد .

وفيما يلي نبين أهم هذه الأسباب :

أولا : الأسباب الاقتصادية :

يمكن القول بأن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر علي نمو وانتشار الفساد هي : مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وانخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي ، حرية التصرف .

١٣ – التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

أ) التدخل الحكومي ، ويتمثل في :

- لما كان السبب الأساسي للسلوك الفاسد الذي يسعى وراء الربح والحصول علي الريع هو توافر هذا الريع . فمن الراجح أن يحدث الفساد حينما يؤدي التدخل الحكومي وقيوده إلي وجود مثل هذه الأرباح الكبيرة. فحينما تكون القواعد التنظيمية متغلغلة ، ويكون لدى المسئولين الحكوميين سلطة تقديرية كبيرة في تطبيقها ، قد تصبح الأطراف الخاصة علي استعداد لدفع الرشاوي للمسئولين الحكوميين للحصول على أي ريع يمكن أن تولده هذه القواعد، فإذا كانت الحكومة تسيطر على الأسواق المالية ، والتجارة الخارجية ، وسبل الحصول علي النقد الأجنبي ، وسبل الحصول علي كثير من السلع المدعمة ، فإن الرشوة تقوم بالدور الذي لا يسمح للأسعار وجهاز الثمن بالقيام به في تخصيص السلع والموارد الشحيحة . وبذلك تؤدي مدفوعات الفساد إلي التنافس علي المنافع الحكومية المختلفة،وتجنب النفقات بصفة عامة. [١]
- كما يعد من الأسباب الاقتصادية السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في سياسة التوسع في الإصدار النقدي إلي درجة الإفراط المؤدي إلى التضخم ، ومن ثم زيادة الأسعار وارتفاعها وانخفاض الدخول الحقيقية ، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك علي المعاملات والديون وعلي أصحاب الدخول الثابتة ، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلي تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة ، نظرا لصعوبة سد تلك

---

(١) د/أحمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ – ٢٩٧

الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجديدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سد القروض . [١]

- بالإضافة إلى ما سبق فإن تمتع بعض موظفي الحكومة بسلطة اتخاذ قرارات سيادية التي قد تمنح أو تحجب الكثير من المزايا الاقتصادية وأحيانا ما يتم ذلك تحت مظلة قانونية وذلك عندما يتضمن القانون بندا يسمح للمسئول الحكومي أن يستثني من يراه جديرة بهذا الاستثناء من أحكام القانون الأمر الذي لا يتعارض فقط مع مضمون القانون ولكن أيضا يؤدي إلى ظهور نوعاً غريبة من الفساد هو ما يطلق عليه " الفساد

---

(١) د/سليمان شيبوط، د/محمد سبخاوي، مكافحة الفساد من منظور إسلامي ، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل ٢٤فبراير ٢٠١١ ، المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر ،ص ١٢ / ١١ ، نقلا عن د/ هشام مصطفي محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصادي الإسلامي والوضعي ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ٢٠١٤ ، ع ٣٠ والجزء الثاني ، ص ٥٤٤ .

ويمكن الرجوع إلي :

- د/سيد شوربجي عبد المولي ، الفكر الاقتصادي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ٢٠٠٦ .
- د/عادل عبد العزيز السن ، مكافحة أعمال الرشوة ، ورقة عمل مقدمة في ندوة " المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي " ، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤/ ١٨ مايو ٢٠٠٧ ، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٥-١١٦ ٦٣

القانوني " حيث يوفر القانون حماية للمسئول الذي يستخدم هذه الاستثناء التحقيق مزايا خاصة . [١]

- عدم وجود النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية ، إضافة إلي إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة .
- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية ؛ إذ أن وجود نظام قانوني عادل وفاعل ، إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر علي قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد ، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلي أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين الإنجاز أعمالهم. [٢]
- وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الفساد قد يتسرب إلي معظم مجالات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ولذا يري كثير من الباحثين أن التدخل الحكومي يمثل أحد المنابع الرئيسية للفساد في المجتمع ؛ حيث ترتبط ظاهرة الفساد ارتباطاً قوية بحجم وطبيعة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي حتى أن أحد الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد – جاري بيكر – يري " لا يمكن القضاء علي الفساد إلا بإلغاء دور الدولة في

---

(١) د/كمال أمين الوصال ، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٨٠

(٢) د/محمد سعيد بسيوني ، تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق علي بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطي ، مجلة مصر المعاصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مج ١٠٤ ،ع ٥١١، ٢٠١٣ ، ص ٤٦٧

النشاط الاقتصادي " وذلك لأن المركز الاحتكاري والسلطة السيادية التي تتمتع بها الحكومة عند تدخلها في النشاط الاقتصادي تتيح لبعض موظفيها إمكانية استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب خاصة . [١]

ب) انخفاض مستويات الأجور والمرتبات في القطاع الحكومي :

لا شك أن انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي يعد أحد العوامل التي تساعد علي انتشار الفساد ، فالأجور المنخفضة في الخدمة المدنية بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مصدرا محتملا للفساد . فعندما لا تدفع الدولة للموظفين المدنيين أجور كافية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية ، فإنهم قد يضطرون إلى استخدام مناصبهم لجمع الرشاوي ، وخاصة عندما تكون النفقة المتوقعة لضبطهم وفصلهم من الخدمة منخفضة . ومن ثم فإن الفساد يرتبط غالباً ارتباطاً إيجابية بالفرق بين مرتبات القطاعين العام والخاص ، أو ما يمكن أن يسمي بمعدل الإغراء . [٢]

ويري Abbink,2006 أن الموظفين والمسؤولين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة هم أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الفاسدة، وهناك مبررات مختلفة لهذا الرأي، فقد يكون ذلك بسبب أن هؤلاء الموظفين أو المسؤولين ليس لديهم الكثير ليخسروه إذا ما تم اكتشاف أمرهم، أو لأنهم لا يستطيعون العيش أو تغطية احتياجات معيشتهم برواتبهم المنخفضة، أو لأنهم لا ينظرون إلى الفساد على أنه عمل غير مشروع كونهم يشعرون بأن أجورهم غير عادلة، وبالتالي فإن أخذ الرشاوى من وجهة

---

(١) د/كمال أمين الوصال ، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦-١٧٧

(٢) د/أحمد يوسف الشحات ، بعض جوانب الاقتصاد السياسي للفساد الحكومي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ – ٢٩٩

نظرهم يعتبر عملاً مشروعاً [١]، ومع ذلك يري كل من Rose – Ackerman&Truex,2012 أن العلاقة بين المرتبات والأجور والفساد تذهب في كلا الاتجاهين، فارتفاع الأجور يترجم إلى ارتفاع التكاليف المتوقعة للانخراط في المخالفات، حيث يصبح البيروقراطي متردداً في أن يعرض وظيفته ذات الأجر الجيد للخطر، والعكس من ذلك عندما يتقاضى البيروقراطيون أجوراً منخفضة فإنه يكون لديهم حافز أكبر لاختلاس الأموال والتماس الرشوة، لأنهم يمكن أن يجدوا بسهولة ما يعادل أجرهم من خلال الانتقال للعمل في القطاع الخاص، وفي المقابل قد تؤدي زيادة الأجور في القطاع العام إلى زيادة الفساد، فعندما تصبح الأجور في القطاع العام أعلى من الأجور في سوق العمل فمن شأن ذلك أن يؤدي ببساطة إلى زيادة الفساد في عملية اختيار المتقدمين للحصول على الوظائف العامة، حيث يصبح الناس بحاجة إلى أن يدفعوا رشاوى أكبر للحصول على وظيفة حكومية نادرة، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في باكستان إلى أن المعلمين الذين يتقاضون أجوراً بين ٢٠٠ و ١٤٠٠ دولار كانوا لا يؤدون أعمالاً في الواقع ويدفعون جزءاً من أجورهم للمشرفين عليهم . [٢] وبالتالي يمكن القول أن الفقر والفساد تربطهما علاقة أو تأثير متبادل، حيث يشير (Johnston,2005) إلى أن الفساد الشديد يرتبط بالفقر المستوطن والمنتشر بشكل واسع، ومع ذلك فإن هذه العلاقة السببية تذهب

([1]) Abbink , Klaus , (2006) , ((Laboratory experiments on corruption)) , In International Handbook on the Economics of Corruption , edited by Susan Rose-Ackerman , Edward Elgar , Cheltenham , UK , p.431

([2]) Rose-Ackerman , Susan , & Truex , Rory , (2012) , ((Corruption and policy reform)) , Working Paper Prepared for the Copenhagen Consensus Project , February 17 , 2012 , p.21 .

في كلا الاتجاهين، فبعض الدول تبقى فقيرة بسبب الفساد، إلا أن الفساد يمكن أن ينتشر فيها بكثافة لأنها فقيرة، فعندما تكون الحوافز المشروعة نادرة الوجود تكون الحوافز لتقديم الرشاوى وطلبها أكثر قوة [١]، وفي ذات السياق توصل (Treisman,2000) إلى أن البلدان التي يشكل النفط والثروات الطبيعية الجزء الأكبر من صادراتها تميل إلى أن تكون أعلى فساداً، وأشار إلى أن التفسير المعقول لذلك هو أن الاعتماد على صادرات المواد الخام من سمات البلدان الفقيرة وأن الفقر يزيد حدة الفساد . [٢]

وإدراكاً لأهمية تأثير انخفاض الأجور في القطاع الحكومي على حجم الفساد في المجتمع ، شهدت السنوات الخيرة محاولات العديد من الدول – الأرجنتين وبيرو وسنغافورة – إتباع سياسة زيادة دخول موظفي الحكومة وخاصة في بعض الإدارات الحكومية الحساسة مثل إدارات الضرائب والجمارك وذلك بهدف الحد من الفساد في القطاع الحكومي وجذب الأفراد الأكثر تأهيلا وأمانة ، حتى أن مرتبات كبار المسئولين والوزراء في سنغافورة وصلت إلي مستويات قياسية جعلتها الأعلى بين دول العالم ، الأمر الذي ساهم علي نحو ملحوظ في الحد من الفساد فيها . [٣]

([1]) Johnston , Michael , (2005) , Op. cit., p.28

([2]) Treisman , Daniel , (2000) , ((The Causes of Corruption: A Cross-National Study)) , Journal of Public Economics , vol.76 , No.3 , p.429

([3]) Tanzi , V; Fiscal Federalism and Decartelization , 2000 : A Review of Some Efficiency and Macroeconomics Aspects , in Proceedings of the Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington D.C: The World Bank , chapter 14 pp231 / 263 , نقلا

ويشكل نظام الأجور الراهن في مصر مثالا علي الجمود والفساد ، بحيث أن تغييره يعد أمرة جوهرية لمنع مكافحة الفساد ولتحقيق العدالة الاجتماعية . فمن الضروري في أي نظام عادل للأجور أن يكون هناك حد أدني للأجور يرتفع سنوية بنفس معدل التضخم علي الأقل للحفاظ علي قوته الشرائية .

إلا أنه تجدر الإشارة أنه لا يكفي لمحاربة الفساد رفع الأجور ما لم يقترن ذلك بالرقابة الفعالة وتنفيذ القانون بدليل تورط عدد من كبار المسئولين ذوي الدخول المرتفعة في عمليات فساد ، ويرى البعض أن زيادة الأجور كاستراتيجية لمكافحة الفساد سيكون حلا مكلفة للغاية وسوف يمثل عبئاً متزايدة علي ميزانية الدولة ، ويجب إجراء مقارنة بين التكاليف التي يتحملها المجتمع بسبب انتشار الفساد ، والتكاليف التي سوف يتحملها عند تبني استراتيجية مكافحة تعتمد علي زيادة الأجور . بيد أن هذا الرأي صعب تطبيقه حيث أنه من الصعوبة إجراء مقارنة بين تكاليف الفساد وتكاليف رفع الجور لعدم وجود بيانات دقيقة عن تكاليف الفساد ، فضلا عن أن رفع الجور لتحسين مستوى المعيشة أمر ينبغي أن يتم الحماية الموظف العام من إغراءات الفساد بجانب العوامل الأخرى الدينية والأخلاقية . [١]

ج) حرية التصرف :

يرى بعض الاقتصاديين أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد ومدى ما يتمتع به اقتصاد ما من حرية اقتصادية ، فالاقتصاد الحر الذي يعتمد علي بيئة تنافسية

عن د/كمال أمين الوصال ، ٢٠٠٨ : الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٥- ١٨٦

(١) د/طارق محمود عبد السلام ، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري ، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الحقوق جامعة حلوان ، مايو ٢٠٠٤ ، ص ٧٠٥

يمثل بيئة غير مواتية للفساد، وعلي الجانب الأخر قد تشجع القيود التي تفرضها الحكومة علي الحرية الاقتصادية علي ظهور وانتشار الفساد .

ولا شك في أن تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة ، يظهر حوافز الفساد ودوافع السلوك غير الأخلاقي ، ويخلق بيئة ملائمة لنمو الفساد وانتشاره[١] ، وحينما يكون للمسئولين الحكوميين الحرية في تطبيق القواعد التنظيمية ، تكون الأطراف الخاصة صاحبة الخدمة على استعداد لدفع الرشاوي لهؤلاء للحصول علي الخدمة على حساب مخالفة القواعد التنظيمية . [٢]

فالفساد يحدث عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص ، فكلما كان لدى مسئول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما علي القطاع الخاص ، فإن حوافز الرشاوى تتولد ، فالفساد يعتمد علي حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسئولين العموميين ، ومن هم علي استعداد للدفع مقابل الحصول علي هذه المنافع وتجنب التكاليف [٣]. فعندما يتوفر للموظف الحكومي القوة الاحتكارية في توفير سلعة أو خدمة معينة ، فإن ذلك يدفعه للتحكم في توزيع هذه السلعة وطلب رشاوى لمنحها . بالإضافة إلي أنه كلما زادت السلطة الممنوحة للموظف

---

(١) د/أحمد يوسف الشحات ، بعض جوانب الاقتصاد السياسي للفساد الحكومي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧

(٢) د/محمد سعيد بسيوني ، ٢٠١٣ : تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠

(٣) سوزان روز أكرمان ، كيمبرلي آن إليوت ، الفساد والاقتصاد العالمي ، ترجمة محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠

العام ، فإن ذلك يمكنه من تفسير القواعد واللوائح لمصلحة بعض الأفراد نظير الحصول علي مقابل مادي أو خدمة موازية [١]

ومما سبق وقبل التعرف علي الأسباب غير الاقتصادية للفساد يجدر التنويه إلي أن الأسباب الاقتصادية ليس لها نفس التأثير في المجتمعات المختلفة فقد نجد في مجتمع ما أن انخفاض متوسط دخل الفرد وعلي وجه الخصوص موظفي الحكومة هو العامل الأهم وراء ظاهرة الفساد ، بينما نجد في مجتمع آخر أن تعقد اللوائح والقوانين هو العامل الأكثر أهمية إلا أنه في جميع الأحوال لا يمكن تفسير ظاهرة معقدة مثل ظاهرة الفساد بعامل أو اثنين أو حتى بالاقتصار فقط علي الأسباب الاقتصادية ففي بعض الأحيان لا تقل العوامل غير الاقتصادية أهمية عن العوامل الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة.

ثانيا : الأسباب غير الاقتصادية :

يمكن تقسيم العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على الفساد على النحو التالي :

أ) الأسباب الاجتماعية والثقافية :

لا يمكن تحليل ظاهرة الفساد دون الأخذ في الحسبان " البعد الثقافي " لهذه الظاهرة ذلك البعد الذي دفع البعض إلى القول بأن " الفساد " هو مشكلة ثقافية – اجتماعية في الأساس ؛ فسلوك الأفراد وقراراتهم بالتورط في ممارسات الفساد يتحدد بشكل رئيسي بمجموعة القيم والمعتقدات الدينية والثقافية التي يؤمن بها هؤلاء الأفراد . ورغم صعوبة التسليم بالمقولة السابقة فإنه لا يمكن إغفال عدد من العوامل الثقافية مثل معايير الترقي الاجتماعي – الاقتصادي والميل إلى الاستقرار وتجنب

---

(١) د/أسماء محمد كمال ، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١١

المخاطرة وقيمة العمل الفردي مقابل العمل الجماعي ومدى سيطرة الثقافة الذكورية [١].

ويري (Tanzi,2010) أن مسألة ما إذا كانت العوامل الثقافية تلعب دوراً كبيراً في وجود الفساد أو انتشاره هي إحدى المسائل المثيرة للجدل، إلا أنه وبغض النظر عن العوامل الثقافية فإن السلوك الإنساني عموماً يستجيب لمحفّزات إيجابية أو سلبية، وعندما توجد الحوافز التي تزيد العائدات من أفعال الفساد فإن بعض الأفراد سينخرطون في ممارسته بغض النظر عن الثقافة [٢] ، وتشير نتائج إحدى الدراسات إلى أن المعايير الثقافية أو الاجتماعية المتصلة بالفساد تكون راسخة بعمق في ذات الفرد وتستمر إلى أبعد مدى، فالدبلوماسيون رغم بعدهم عن بلدانهم بآلاف الأميال إلا أنهم يتصرفون بأساليب تشبه إلى حد كبير الأساليب التي يتصرف بها المسؤولون الحكوميون في البلدان التي ينتمون إليها [٣]، كما يشير تقرير صادر عن ندوة للأمم المتحدة [٤]إلى أنه من وجهة النظر الاجتماعية والثقافية فإن الروابط المشتركة وصلات النسب والقرابة تلعب في بعض الأحيان دوراً رئيسياً في انتشار الفساد، حيث يتعارض نظام القيم الذي تدعمه الجماعات

---

(١) د/كمال أمين الوصال ، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٩٢

(2) Tanzi , Vito , (1997) , ((Corruption in the Public Finances)) , Paper presented at the 8th International Anti-Corrup on Conference (IACC) , Lima , Peru , September 7-11 , p.1

(3) Fisman , Raymond & Miguel , Edward , (2007) , ((Corruption, Norms, and Legal Enforcement: Evidence from Diplomatic Parking Tickets)) , Journal of Poli cal Economy , Vol.155 , No.6 , p.1045

(٤) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٤ : تقرير الندورة الإقليمية حول الفساد في الحكومة ، دائرة التعاون الفني للتنمية DTCD ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية CSDHA بالأمم المتحدة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، الإردن ، ص ٦

التقليدية مع المصلحة العامة في معظم الحالات ووفقاً للعوامل الثقافية المتأصلة في قيم بعض المجتمعات منذ القدم فإن معظم ما ينظر إليه على أنه فساد قد يجد في حقيقة الأمر تبريره على أنه تعبير عن التكافل التقليدي، ويشير (Shen&Williamson,2005) إلى أن القيم الثقافية والهياكل الاجتماعية الخاصة بأي بلاد تُؤثّر على مستوى الفساد وأنماطه أو أشكاله، فقد وجدت العديد من الدراسات أن المجتمعات ذات الروابط الأسرية القوية أو الولاء القائم على أساس العشيرة تشهد مستويات عالية من الفساد[١] ، وفي ذات السياق يشير (Andersson, 2002) إلى أن الفساد يبدو كنوع من السلوك تحركه دوافع نابعة من الضغوط الاجتماعية التي تؤدي إلى انتهاكات القاعدة [٢] ويشير (عبد الحليم، ٢٠٠٤) إلى أن للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتركيبة الاجتماعية والميول والاتجاهات ومستوى الوعي علاقة بمعدلات انتشار الفساد، فضعف الوعي الاجتماعي بقواعد الحقوق والواجبات يساعد على حدوث الفساد واستغلال النفوذ من قبل البعض كما أن الانتماءات العشائرية والطائفية والجهوية والولاءات الضيقة قد تكون سبباً للانحراف عن قواعد العمل وتحقيق مكاسب خاصة بطرق غير مشروعة وإعطاء الأولوية دون حق في الحصول على السلع والخدمات

(1) Shen , Ce , & Williamson , John B., (2005) , ((Corruption, Democracy, Economic Freedom, and State Strength: A Cross-national Analysis)) , International Journal of Compara ve Sociology , Vol.46 , No.4 , pp. 332

(2) Andersson , Staffan , (2002) , ((Corruption in Sweden: Exploring Danger Zones and change)) , Unpublished PhD thesis , Department of Political Science , Umeå University , Sweden , p23

(Rose– Ackerman,2002) [١]، وفي هذا الجانب تؤكد على أن الكثير من الفساد ينشأ عن فشل الأفراد في فصل الروابط العائلية وروابط الصداقة عن سلوكهم كمسئولين أو موظفين عموميين أو كمدراء لشركات خاصة[٢] ، ويشير (العمر، ٢٠٠٤)إلى أن للروابط والصلات شرايين في النسيج الاجتماعي تقدم الدفء العلائقي والتكافل الاجتماعي للأفراد المتقاربين وبالتالي فإن الذين يشغلون مواقع قيادية رسمية من هؤلاء الأفراد يفضلون المحافظة على روابطهم الأسرية أو العشائرية أو العرقية أو القومية حماية لهم داخل التنظيمات الرسمية وخارجها فيمارسون الفساد بشكل علني وصريح ولا يعدونه فساداً وإنما ولاء ووفاء لتلك الروابط والصلات[٣]، كما يشير(كليتجارد، 1994) إلى أن أفراد النخبة السياسية في العديد من الدول الإفريقية يقومون بإفساد أنفسهم ليس من أجل المكاسب الشخصية لهم فحسب، بل ومن أجل الأقربين من أبناء أسرهم والذين ينتمون إلى نفس مجموعة الأقارب أو القبيلة، فالواحد من أولئك الأفراد لديه التزام قوي تجاه أفراد مجموعته أو قبيلته وليس لديه أي التزام تجاه الآخرين[٤] ، ويؤيد (Andersson,2002) هذا الرأي بقوله أن الفساد هو في جزء كبير منه عبارة عن انصراف المرء كلياً إلى العناية بجهة معينة، أو بعبارة أخرى هو الالتزام

---

(١) د/أحمد محمد عبد الحليم ، ٢٠٠٤ ، الفساد الإداري " الدوافع والأسباب ، دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الأدرنية ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد ٢٦ ، العدد ١ ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ص٦٩

(٢)Rose-Ackerman , Susan , (2002) , ((" Grand " Corruption and the Ethics of Global Business)) , Journal of Banking and Finance , Vol.26 , No.9 , p.1901

(٣) معن خليل العمر : جرائم الاحتيال وآثارها في التنمية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٤، ص ٧٩

(٤) روبرت كليتجارد ، ١٩٩٤ : ، ص ٩٥

بمساعدة أفراد الأسرة على وجه الخصوص [١] .

وفي المقابل تشير نتائج إحدى الدراسات إلى أن انتشار الفساد يمكن تفسيره أو تعليله بشكل أفضل من خلال نقص أو تدني مستوى التطور المؤسسي وليس من خلال المتغيرات الدينية أو الثقافية أو الاقتصادية، وعلى وجه التحديد تشير نتائج الدراسة إلى أن البلدان التي تتسم بكفاءة وفعالية حكم القانون والحكم الرشيد والمحاسبة لديها تدابير وإجراءات متفوقة للسيطرة على الفساد بغض النظر عن الثروة أو الدين أو التقاليد[٢] .

وإجمالاً يمكن القول أن انتشار الفساد في الدول النامية بصورة أكبر مما هو عليه في الدول المتقدمة لا يرتبط بأوضاعها الاجتماعية والثقافية فحسب، حيث يشير (Kaufmann,1998)إلى أن محددات الفساد في البلدان النامية متعددة الجوانب ومتشعبة، فالمؤسسات(بما في ذلك سيادة القانون وحماية حقوق الملكية)، والحريات السياسية، وإدارة الحكم(بما في ذلك درجة إضفاء الطابع الاحترافي على الوظيفة العمومية)، والسياسات الاقتصادية، وكذا التفاصيل الأخرى المتعلقة بالبلد(من قبيل حجم البلد) لها وزنها، وهناك عوامل أخرى تقوم أيضاً بدور هام للغاية، كما أن العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ليست مستقلة عن بعضها البعض [٣] .

---

(1)Andersson , Staffan , (2002) , Op. Cit., p.23

(2)Kimbro , Marinilka B., (2011) , ((Corruption Primer: The role of culture, religion, wealth and governance)) , Journal of Forensic & Inves ga ve Accoun ng , Vol.3 , No.3 , p 181

(3)Kaufmann , D., (1998) , ((Revisiting Anti-Corruption Strategies: Tilt Towards Incentive-Driven Approaches)) , In Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries, edited by G. Shabbir Cheema, & Jean Bonvin , Paris: OECD , p.68

ومن الأسباب الاجتماعية أيضا تدني مستوى التربية للأسرة والمدرسة اللذين يعدان النواة الأولي التنشئة الأولاد من حيث عدم الاهتمام بالطفل وإغفال الدور التوعوي والتربوي من المنزل أو المدرسة جعل للفساد أرض خصبة للظهور والانتشار ، إضافة إلي ذلك شيوع الأعراف والتقاليد الاجتماعية الفاسدة مع غياب الوعي الاجتماعي لها .[١]

كذلك التمسك الخاطئ من قبل المواطنين والإداريين بعض الأمثلة الشعبية التي تخيل للعامة وكأنها مبادئ أو قيم ملزمة للسلوك مع أنها تتنافي مع القيم الدينية وتتسبب في التستر علي المقصرين والمخالفين والتغاضي عن الانحرافات والتجاوزات وتتساهل مع حالات التزوير والاستغلال فتتحول الإدارات والمصالح الحكومية إلي بؤر فساد و ومن أمثلة ذلك مقولة " قطع العناق ولا قطع الأرزاق "[٢]

وقد ظهر في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ثقافة جديدة تظهر الفساد علي أنه وسيلة مقبولة اجتماعية للحصول علي الحقوق وليست وسيلة منبوذة ، واتخذ الفساد مسميات عديدة وبالتالي أصبح لا ينظر إليه علي انه فعل مشين ، وهو ما يرسخ الفساد في الأجهزة الحكومية ويعرقل جهود مكافحته ، ووصلت درجة القبول للفساد في المجتمع المصري إلي ٩٢% في دراسة المركز العقد الاجتماعي عن الفساد في الخدمات الحكومية يوافقون على أن الفساد جزء من الحياة ولا يمكن إنكار وجوده ، والأدهى من ذلك أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن ٥٥% يوافقون

---

(١) د/هشام مصطفي محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصادي الإسلامي والوضعي ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ، ع ٣٠ والجزء الثاني ، ٢٠١٤، ص ٥٤٥ .

(٢) د/عامر الكبيسي ، الفساد الإداري – رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة ، المجلة العربية للإدارة ، يونيو ٢٠٠٠، ص ١١٧ .

علي أن الفساد لا يمكن مكافحته ، وذلك مقابل ٣٠% تعتقد غي إمكانية مكافحة الفساد . [١]

ب) الأسباب السياسية :

لا شك أن عناصر المنظومة السياسية تلعب دورا كبيرا ليس فقط في تحديد مستوى الفساد في المجتمع بل في تحديد الأشكال التي يتخذها هذا الفساد إذ لا يمكن تجاهل تأثير عوامل مثل مدى الالتزام بمبادئ الديمقراطية ، طرق تمويل الأحزاب السياسية ونزاهة القيادة السياسية عن دراسة ظاهرة مثل ظاهرة الفساد .

ويمكن القول أنه مهما تعددت الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الفساد وتنوعت مصادرها والجوانب المرتبطة مباشرة بها والمؤثرة عليها فإن الجانب السياسي هو الأكثر تأثيراً على هذه الظاهرة والمصدر الرئيسي لأسباب تناميها وانتشارها .وقد أكد على ذلك العديد من كبار علماء السياسة، حيث يرى Huntington أن الفساد هو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي يشهدها عصرنا الحالي [٢]، ويشير (Doig&Riley, 1998) إلى أن المصدر الرئيسي للفساد في معظم الحالات هو القيادة السياسية الساعية لتحقيق مصالحها الخاصة وكذلك إطار الدولة الكبير وغير الفعال والخاضع للنفوذ السياسي ولإدارة سيئة والذي تكون فيه للأفراد والمصالح الخاصة للجماعات أولوية على الصالح العام، فتكون للموظفين سلطة تقديرية كبيرة لتكديس الثروة من خلال

---

(١) د/حسين محمود حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ٢٥ يناير ، مركز العقد الاجتماعي و مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ٢٠١١ ، ص ٢٧

(٢) سيسيل راجانا Cecil Rajana ، ١٩٩٣ ، الدلالات الرئيسية للتنظيم الإداري القائم : العمليات والإجراءات الواجب اتباعها للمحافظة علي معايير أخلاقية عالية ونوعية عمل جيدة في الحكومة ، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية DTCD ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية CSDHA بالأمم المتحدة بعنوان : الفساد في الحكومة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان الأردن ، ص ٥٠

استغلال مناصبهم الاحتكارية التي لا يتقاضون عليها إلا رواتب زهيدة وغير منتظمة، وذلك في تواطؤ مع الساسة ورجال الأعمال المحليين والأجانب[١]، ومع ذلك يلاحظ أن تأثير العوامل السياسية على انتشار الفساد لا يحظى بقدر ما تحظى به العوامل الأخرى من الاهتمام، حيث (يشير Brown,& Cloke, 2005) إلى أن هناك القليل جداً من الاعتراف بأن الحوافز السياسية المعقدة جداً كثيراً ما تكون أساس الأعمال الفاسدة أو أساس تعقيدات الفساد في مختلف الأوضاع السياسية والثقافية[٢]، كما يشير (Lederman, et al,2004) إلى أن التصميم المؤسسي للنظام السياسي هو المحدد الأساسي للفساد لأنه يشكّل الحوافز التي يواجهها المسؤولون الحكوميون[٣]، ويعد ضعف مؤسسات القطاع العام أحد الأسباب لتفشي ظاهرة التماس الريع ، وأحد الأعراض الدالة على سوء إدارة الدولة هو انتشار الفساد[٤] ، ومع أن الفساد ينتشر بشكل ملحوظ بسبب ضعف أجهزة الإدارة العامة إلا أن خطورة المشكلة عند المستويات السياسية العليا أكبر بكثير من خطورتها عند المستوى البيروقراطي ، وإذا استمر الفساد وتنامى على المستوى السياسي فإن من الصعب السيطرة عليه ومكافحته على المستوى البيروقراطي[٥]،

([1])Doig , A., & Riley , S., (1998) , ((Corruption and Anti-Corruption Strategies: Issues and Case Issues and Case Studies from Developing Countries)) , In Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries, edited by G. Shabbir Cheema & Jean Bonvin , Paris: OECD , p.49

([2])Browna , Ed & Cloke , Jonathan , (2005) , ((Neoliberal reform, governance and corruption in Central America: Exploring the Nicaraguan case)) , Political Geography , Vol.24 , p.610

([٣])Lederman , D., Loayza , N., & Soares Rodrigo R., (2004) , Op. cit., p.11

([4])Rose-Ackerman , S., (1998) , ((Corruption and the Global Economy)) , In Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries, edited by G. Shabbir Cheema, & Jean Bonvin , Paris: OECD , p.31

([٥]) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٤ ، مصدر سابق ، ص ١٧

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

فعندما يصل الفساد إلى أعلى المستويات، فمن المرجح أيضا أن يعم المستويات الدنيا كوسيلة لشراء دعم أو ولاء صغار المسؤولين[١]، إذ أن فساد القمة سرعان ما يستشري ويتسرب إلى المستويات الأدنى التي تحتمي بقياداتها المتورطة وقد يؤدي ذلك إلى زعزعة ثقة الجمهور فيفقد إيمانه بعدالة الدولة ويتبنى معها قواعد سلوكية ملتوية انسجاماً مع السلوك المتردي لجهاز الدولة ويشكل ضغطاً على العاملين فيه بشتى الوسائل للانحراف، كما أن خوف العاملين من بطش السياسيين يولد فساداً إدارياً، حيث يضطر العاملون إلى تلبية رغبات السياسيين وتنفيذ وساطاتهم ليحافظوا على وظائفهم[٢]، ويشير (Rock&Bonnett,2004) إلى أنه في بعض الدول الآسيوية تندمج المستويات العالية من الفساد مع الاقتصاديات السياسية التي تهيمن عليها شبكات المحسوبية أو شبكات رعاية الأتباع patron-client networks ، فالحكومات في هذه الدول على مر التاريخ اعتمدت على ، هذه الشبكات في تنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية والسياسية [٣]

ورغم تعقد العلاقة بين الديمقراطية والفساد ؛ فإن الاتجاه العام بين الباحثين في هذا الخصوص أن الفساد يميل لأن يكون أقل في المجتمعات الديمقراطية مقارنة بالمجتمعات الديكتاتورية والشمولية ، إذ تلعب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنية دورا حيويا في عملية الرقابة علي المسئولين السياسيين وكبار

([1]) Rose-Ackerman , Susan , (2008) , ((Corruption and Government)) , International Peacekeeping , Vol.15 , No.3 , June , p.330

([٢]) د/عماد الدين إسماعيل نجم ، ٢٠٠٣ : ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز علي الرشوة مع دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص ٣٢

([3])Rock , Michael T., & Bonne , H., (2004) , ((The Comparative Politics of Corruption: Accounting for the East Asian Paradox in Empirical Studies of Corruption , Growth and Investment)) , world Development , vol.32, No.6 , p.1003

موظفي الدولة ، بل تستطيع أيضاً ممارسة الضغوط عليهم بل وعزلهم إذا ما ثبت تورطهم في ممارسات الفساد . كما أن التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية يعزز الحافز لديها للكشف عن حالات الفساد وخاصة إذا ما تورط فيها أعضاء في المعسكر المضاد . علاوة على ذلك فإن الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام وخاصة الصحافة في المجتمعات الديمقراطية تمكن من الملاحقة والكشف عن حالات استغلال السلطة السياسية . [١]

ويتمثل أحد العوامل الهامة التي تساعد على انتشار الفساد في غياب حرية الإعلام وعدم السماح للوسائل الإعلامية أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة[٢] ، ، وفي هذا الجانب يشير (Ferraz&Finan, 2008) إلى أن الأنظمة الديمقراطية التي تعمل بشكل جيد تتيح للمواطنين مساءلة السياسيين عن أدائهم، وهذا يعتمد على إمكانية وصول الناخبين إلى المعلومات التي تتيح لهم تقييم الأداء السياسي[٣] ، وهنا تتجلى أهمية دور وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والحريصة على المصلحة العامة في نقل المعلومات إلى الجمهور بطريقة واضحة ومتوازنة والقيام بدور فاعل في الرقابة العامة، حيث يشير (Pope, 2000) إلى أنه حتى الحكومات الصالحة المنتخبة بطريقة ديمقراطية نزيهة يمكن أن تفسد بسهولة إذا لم تكن سلطتها موضع مراقبة وزجر من قبل صحافة وإعلام مستقل، فالسياسيون والمسؤولون أو الموظفون الحكوميون يصبحون أكثر جرأة على إساءة استخدام

---

(١) د/كمال أمين الوصال ، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٩٠-١٩١

(٢) د/أحمد صلاح عطية ، ٢٠٠٨ : أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص ٢٠٨

(٣) Ferraz , C., & Finan , F., (2008) , Op. cit., p.703

وظائفهم ومناصبهم لتحقيق مصالح خاصة في حالة ما إذا كانوا واثقين بأنهم لن يواجهوا خطر انكشاف أمرهم وتعرضهم للإذلال من قبل وسائل الإعلام، ولذلك عادةً ما يسعى أولئك الذين يتربعون على السلطة إلى الحد من الأدوار الرقابية لوسائل الإعلام وتقييد حريتها لكي يتمكنوا من استغلال مواقعهم دون قلق أو خشية من افتضاح أمرهم [١] .

– تعتمد الديمقراطية على التعددية السياسية الحزبية وإفساح المجال للمنافسة المفتوحة بين الأحزاب للوصول إلى السلطة، وكلما كانت الأحزاب المتنافسة قوية كلما تحققت نتائج العملية الديمقراطية بشكل أفضل، وكلما كانت الأحزاب السياسية في أي دولة ضعيفة أو أقل تطوراً كلما ازداد انتشار الفساد فيها[٢] ، فإذا لم تكن الأحزاب السياسية قوية إلى درجة تتقارب معها احتمالات الفوز أو لم يكن في الدولة أكثر من حزب مؤهل للوصول إلى السلطة بحيث يواجه الحزب الفائز بها معارضةً قويةً فلن تكون هناك منافسة ديمقراطية تدفع الحزب الفائز إلى تقديم أفضل ما لديه وتجنب أي تقصير أو إخفاق يؤثر سلباً على شعبيته ويرجح كفة من ينافسه في الانتخابات القادمة، وينعكس ذلك أيضاً على العمل الرقابي، حيث يشير (Santiso,2007) إلى أن المجالس التشريعية تسعى بدرجة أكبر إلى تطوير القدرات التقنية للإشراف على مالية الحكومة إذا كانت المعارضة قوية ومتماسكة بما فيه الكفاية، أما في الحالات التي تكون فيها السلطة التنفيذية وأغلبية السلطة التشريعية على درجة كبيرة من التوافق فإن الهيئات التشريعية يكون لديها حوافز أقل للإشراف على الحكومة وتطوير القدرات الرقابية، سواء بشكل مباشر من خلال

---

(١) Pope , Jeremy , (2000) , Op. Cit., p.120

(٢) روبرت كليتجارد ، ١٩٩٤ : مصدر سابق ، ص ٩٩ / نقلاً عن :
Samuel p. Huntington , (Modernization and Development, in Bureaucratic corruption) , edMonday u. Ekpo (Washington. D.C: university press of America ,1969)

لجان الحسابات العامة أو الدوائر التشريعية المعنية بالموازنة، أو بشكل غير مباشر من خلال هيئة المراجعة المستقلة . (١)

كما يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد على أعلى المستويات في عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما يؤدي إلى الإخلال بأهم المبادئ الأساسية للرقابة (٢) ، ونتيجةً للإخفاق في عملية الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن أحد مواطن الضعف في أنظمة النزاهة في عدد من الدول هو أن المشرعين فيها يتمتعون بقدر من السلطة أكبر مما ينبغي، حيث لا يقتصر دورهم على التشريع وإقرار القوانين والقيام نيابةً عن الشعب بالتصويت أو التصريح بمنح الأموال للسلطة التنفيذية ومن ثم التأكد من إنفاقها بالشكل الصحيح بل يقومون بدلا مَن ذلك بالتدخل في إبرام العقود وإنفاق الأموال العامة، ونتيجة لهذا الخلط بين الأدوار – عندما يتحول الرقيب إلى لص – فإن الفساد يتقيح ويمارس بصورٍ بشعة . (٣)

أما بالنسبة للسلطة القضائية فإن استقلاليتها هي أساس قوتها والدعامة الرئيسية لقيام الجهاز القضائي بوظائفه وضمان سيادة حكم القانون .فالجهاز القضائي لن يكون فعالاً إن لم يكن مستقلاً، كما أن سوء ظروف العمل وضعف الأجور يؤثر مباشرة على أداء المشتغلين بالقضاء(٤) ، ويعتبر ضعف السلطة القضائية وعدم استقلاليتها ونزاهتها سبباً لانتشار الفساد وعاملاً مشجعاً على ممارسته، وحيثما

([1]) San so , Carlos , (2007) , ((Eyes Wide Shut ? The Politics of Autonomous Audit Agencies in Emerging Economies)) , Center for the Implementation of Public Policies Promoting Equality and Growth (CIPPEC) , Argentina , p.48

(٢) د/أحمد صلاح عطية ، ٢٠٠٨ : مصدر سابق ، ص ٢٠٧

([3])Pope , Jeremy , (2000) , Op. Cit., pp.48 - 49

([4])Kpundeh , Sahr J., (1998) , Op. cit., p.102

١٣ – التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

تكون السلطة القضائية خاضعة للسلطة التنفيذية أو للسلطة التشريعية وفروع الحكومة، تكون الظروف ملائمة لتفشي الفساد في النظام القانوني للبلاد [١] ، كما أن المؤشر الرئيسي على أن الفساد في دولة ما آخذ في التفاقم إلى حد الخروج عن السيطرة هو وجود اختلال في نظامها القضائي[٢] ، فضعف المحاكم ووكالات إنفاذ القانون يعني في الواقع إفلات الفاعلين في الدولة الذين ينتهكون القانون من العقاب [٣] .

وعندما يصيب الفساد الجهاز القضائي فإن جميع المبادئ التي يعمل على هديها من استقلالية وحيادية ونزاهة تصبح موضع تساؤل وشك الكثيرين [٤] ، وتشير الدراسات الاستطلاعية إلى أن الناس في دولٍ كثيرة يعتبرون أنظمتهم القضائية فاسدة بشكل ميؤوس منه، ويسهم في صنع هذا الوضع الخطير المحامون وموظفو المحاكم الذين يطلبون الرشاوى للقضاة ولكنهم على الأرجح يحتفظون بها لأنفسهم .

ويمكن القول أن هناك علاقة ارتباط وتأثير متبادل بين ظاهرة الفساد والاستقرار السياسي والأمن والسلم الاجتماعي .فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن عدم الاستقرار السياسي يسهم بشكل ملحوظ في انتشار الفساد [٥] ، ويشير

([1])The Parliamentary Centre, Canada , (2000) , Op. cit., p.35

([2])Pope , Jeremy , (2000) , Op. Cit., p.64

([3])Mainwaring , S., (2003) , ((Introduction: Democratic Accountability in Latin America)) , in Mainwaring , Scott & Christopher Welna (eds.) , Democratic Accountability in Latin America , Oxford University Press , Oxford , p.26

([٤]) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٨ : مصدر سابق ، ص ٣١

([5])Pellegrini , L., Gerlagh , R., (2008) , ((Causes of corruption: a survey of cross-country analyses and extended results)) , Economics of Governance 9 , P.261

(Johnston, 2005) إلى أن الفساد يرتبط في بعض المجتمعات بالعنف والصراعات في حين يكون بديلاً عن العنف والصراعات في مجتمعات أخرى، مما يدفع أو يمكّن الجماعات المهمشة من شراء مشاركتها في العمليات السياسية أو الاقتصادية، ويعد النزاع العرقي أحد المحددات المهمة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في العديد من الأمم والمواقع[١] ، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الإثنية والتمييز (الانقسامات على أساس اللغة والانتماء العرقي) والنزاعات تُؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وتصميم السياسات الاقتصاديةَ بشكل سيئ [٢]، وإلى أداء اقتصادي مخيب للآمال وحكم سيئ ، وفي هذا الجانب يجادل (Treisman, 2000) بأن الفساد يكون أعلى حيثما تكون درجة عدم الاستقرار السياسي أكبر [٣] .

–بالإضافة إلى ما ينجم عن تحكم وسيطرة الأسرة أو الفئة الحاكمة المستبدة على الموارد والثروات العامة من آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمجتمع كتعميق مستويات الفقر وتوسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والتي بدورها تسهم في انتشار الفساد –كما ورد سابقاً – فإنها تلحق أضراراً فادحة بالتنمية الاقتصادية حيث تكون القنوات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية والتعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى تحت سيطرة الفئة الحاكمة وتصبح المشاركة في هذه التعاملات والاستثمارات لاسيما في مجال الثروات الطبيعية رهناً بموافقتها مما يجبر الراغبين في المشاركة سواء من داخل الدولة أو من خارجها على دفع الإتاوات والرشوات الضخمة لهؤلاء المستبدين .وقد تحدث اللورد يونغ أوف غرافام وزير التجارة والصناعة البريطاني عام 1994 م عن ذلك بصراحة قائلاً أن الرشوة

([1])Johnston , Michael , (2005) Op. Cit., p.10

([2])Shen , Ce , & Williamson , John B., (2005) , Op. cit., p.332

([3])Treisman , Daniel , (2000) , Op. cit., p.429

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

عمل غير مشروع في بلادنا ولا نستطيع حتى التفكير بعمل كهذا، لكن هناك دول كثيرة في العالم نعرف جميعاً أن ذلك يحدث فيها، وإذا أردنا أن يكون لنا وجود في أسواقها فعلينا أن نفعل ذلك، فالطريقة الوحيدة لتدفق الأموال والدخول إلى أسواق مثل هذه الدول هي بواسطة الملك أو رئيس الدولة الذي يملك كل شيء .[١]

-توصل بعض الباحثين إلى أن الفساد يكون عادة أعلى قليلاً في الدول ذات المستويات المتوسطة من المنافسة السياسية مقارنة بنظيراتها الأقل ديمقراطية، ولكن بمجرد تجاوز مرحلة معينة فإن ارتفاع مستويات المنافسة السياسية ترتبط بمستويات من الفساد أقل بكثير، وبشكل مختلف، فإن من المرجح أن يكون الفساد في الأنظمة الديكتاتورية أقل بعض الشيء من البلدان التي شهدت ديمقراطية جزئية[٢] ، فرغم أن التوجه نحو التحرر الاقتصادي وإفساح المجال للمنافسة السوقية يعتبر أحد السبل الكفيلة بتقليص انتشار الفساد -كما ورد سابقاً -إلا أن التحرك في هذا الاتجاه دون تحرك موازٍ له على الصعيد السياسي يؤدي إلى العكس تماماً، وبالتالي فإن حدوث انفتاح وتحرر اقتصادي في ظل نظامٍ ديكتاتوري لن يفضِ إلا إلى شبه رأسمالية مشوهة ويخلق فرصاً جديدة لممارسة الفساد، حيث ستهيمن الفئة الحاكمة القوية على تدفق الاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة وما يتطلبه الانفتاح والتحرر الاقتصادي من تسهيلات وستستخدم نفوذها لاستغلال الأطراف المشاركة فيه، وقد أشار العالم السياسي(Huntington) إلى أن نسبة الفرص السياسية في أي دولة تؤثر على طبيعة الفساد وعلى درجة انتشاره[٣]، وتتميز الدول غير الديمقراطية عموماً بتوفر

([1])Pope , Jeremy , (2000) , Op. Cit., p.295

([2])Mon nola , Gabriella R., & Jackman , Robert W., (2002) , ((Sources of Corruption: A Cross-Country Study)) , Bri sh Journal of Poli cal Science , 32 , p.167

([٣]) روبرت كليتجارد ، ١٩٩٤ : مصدر سابق ، ص ٩٩

القليل من الفرص السياسية التي يتم التحكم بها بشكل صارم (وتصبح في الواقع موضوعاً للصفقات الفاسدة) إلا أن اقتصاديات العديد من هذه الدول شهدت تحرراً ولو بشكل جزئي خلال الفترة الماضية بسبب الضغوط الدولية عليها، وبالتالي فإن الفرص الاقتصادية المتنامية فإن الفرص الاقتصادية المتنامية في هذه الدول نتيجةً لعمليات التحرير الاقتصادي ستخضع لسيطرة واستغلال الأقلية القوية .[١]

ج) الأسباب الإدارية والمؤسسية :

بالإضافة إلى العوامل سالفة الذكر فإنه لا يمكن إغفال أهمية العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة على الفساد ، وبوجه عام كلما زادت كفاءة الجهاز الإداري الحكومي واتسعت اللوائح والقوانين بالبساطة وعدم التعقيد وتوافرت آليات الرقابة والمساءلة مدعومة بنظم فعالة للجزاء والعقاب كانت المجتمعات أقل عرضة وأكثر قدرة على مقاومة الفساد .[٢]

أما عن غياب آليات المسائلة والشفافية والتي تنقسم إلى نوعين هما : آليات المسائلة الخارجية وآليات المسائلة الداخلية ، وتشير آليات المسائلة الخارجية إلى القنوات الديمقراطية التي تتيح للشعب فرصة مساءلة حكوماته عبر الانتخابات العامة والمحلية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ، هذا من جانب ، ومن جانب أخر ، فتشير آليات المساءلة الداخلية إلى الفصل بين السلطات وإقامة أجهزة رقابية فعالة ومستقلة بحيث تقوم أجهزة الدولة المختلفة بمراقبة بعضها

([1])Johnston , Michael , (2005) , Op. cit., p.41

([٢]) د/كمال أمين الوصال ، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٩٢

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

البعض مما يخلق توازنة بين السلطات ويحول دون تمركز السلطة بشكل مفرط في أي منها . [١]

يعد فساد القطاع العام علامة أو دليل على الحكم الفاشل، ويعتمد ذلك على عدة عوامل، مثل نوعية إدارة القطاع العام، طبيعة علاقات المساءلة بين الحكومة والمواطنين، الإطار القانوني، والدرجة التي تكون فيها عمليات القطاع العام مصحوبة بالشفافية ونشر المعلومات [٢]، حيث يميل حدوث الفساد إلى أن يكون أعلى في ظل البيروقراطية الشديدة والتدخّلات في الاقتصاد، فحيثما تفرض الحكومة عدداً كبيراً من اللوائح والتعليمات تتعاظم فرص الفساد أمام المسؤولين العموميين ويتاح لهم استغلال مواقعهم[٣]، وهناك أيضاً أدلة على وجود علاقة ارتباط إيجابي بين حجم البيروقراطية الحكومية ومستوى الفساد، فكبر حجم الحكومة يؤدي أحياناً إلى تزايد التدخّل الحكومي عن طريق الأنظمة أو التعليمات ومنح التراخيص وهذا بدوره يفضي إلى تَبنّي بيروقراطية شديدة وإلى زيادة الفرص لمختلف أشكال الفساد الكبيرة والصغيرة[٤] ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للفساد هو سوء التنظيم، حيث يرى هؤلاء أن السياسات المصممة بشكلٍ سيئ تخلق حوافز فاسدة لصانعي السياسات، والبيروقراطيين والجمهور بشكل عام، وبموجب هذا الرأي فإن حجم الحكومة ليس هو المشكلة بل

---

(١) د/هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصادي الإسلامي والوضعي ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ، ع ٣٠ ،الجزء الثاني ، ٢٠١٤ ، ص ٥٥٠ .

(2) Shah , Anwar , (2007) , ((Tailoring the Fight against Corruption to Country Circumstances)) , in Performance Accountability and Combating Corruption , Public Sector Governance and Accountability Series , Edited By Anwar Shah , TheWorld Bank , Washington, D.C. , p.236

(3)The Parliamentary Centre, Canada , (2000) , Op. cit., p.23

(4)Shen , Ce , & Williamson , John B., (2005) , OP. cit., p.331

تفاصيل البرامج وطرق إدارتها[١]، وقد توصل (Voigt&Blume, 2009) إلي أن اللامركزية المالية ترتبط ارتباطاً قوياً وهاماً بمستويات أقل من الفساد[٢]

ومع ذلك يرى (Shah, 2007) أن اللامركزية قد تُضاعف الفرص للفساد بدلاً من أن تحد منها إذا هي طُبقت تحت الظروف الخاطئة[٣]، بل هناك من يرى أن أحد أسباب انتشار الفساد هو اللامركزية الإدارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرار[٤] ، وقد توصلت دراسة مسحية في 1997 حول آليات مكافحة الفساد في القطاع العام في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الشاغل الأكبر الذي يساور الحكومات بشأن الفساد كان تلك المجالات التي تتفاعل فيها حرية التصرف أو السلطة التقديرية للموظفين العموميين مع القطاع الخاص وتتاح فيها فرصة ممارسة الاجتهاد أو حرية التصرف الفردي في تخصيص الأموال العامة أو ممارسة السلطة العامة[٥]

وقد عبر كلينجارد في كتابه " السيطرة على الفساد " عن المكونات الأساسية للفساد بالصيغة التالية : [٦]

([1])Lambsdorff , Johann G., (2006) , Op. cit., p.6

([2])Voigt , Stefan & Blume , Lorenz , (2009) , ((The economic effects of federalism and decentralization: a cross-country assessment)) , Joint discussion paper series in economics , No.05- 2009 , Faculty of Business Administra on and Economics, University of Marburg , p.11

([3]) Shah , Anwar , (2007) , Op. cit., p.246

([4]) د/أحمد محمد عبد الحليم ، ٢٠٠٤ : مصدر سابق ، ص ٧١

([5])Mills , A., (1998) , ((Strengthening Domestic Institutions Against Corruption: A Public Ethics Checklist)) , In Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries, edited by G. Shabbir Cheema & Jean Bonvin , Paris: OECD , p.144

([6]) روبرت كلينجارد : السيطرة على الفساد ، ترجمة علي حسين حجاج ، مراجعة فاروق جراز ، الطبعة بدون ، دار البشير وعمان ، الأردن ص٤٦

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المساءلة (م) .

أي أنه إذا كان شخص ما لديه سلطة احتكار سلعة أو خدمة ولديه السلطة التقديرية أو حرية التصرف لتحديد ما إذا كان شخص ما يحصل على تلك السلعة أو الخدمة أو تحديد مقدار ما يحصل عليه منها، ولم يكن هناك مساءلة بموجبها يمكن للآخرين أن يفحصوا ما يقوم به ذلك الشخص، فإننا بالتالي سنعثر على الفساد، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص، وسواء كان ذلك في بلد فقير أو غني، وقد اقتبس البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP [١] هذه المعادلة وأجرى تعديلاً عليها بإضافة عاملين آخرين وأعاد صياغتها على النحو التالي:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مساءلة + نزاهة + شفافية)

Corruption = (Monopoly + Discretion) – (Accountability + Integrity + Transparency)

ويمكن القول أن هذه المعادلة تلخص جانباً كبيراً من أسباب انتشار الفساد المرتبطة بالجوانب التنظيمية والإدارية والتي تتعدد وتتنوع بشكل كبير في إطار النظرة إلى العملية الإدارية من منظور شامل باعتبارها عملية متكاملة تشمل الأنشطة في مختلف جوانب الحياة وليس بوصفها عملية فنية تقتصر على أنشطة معينة فحسب بل تشمل التأثيرات المتبادلة مع البيئة الكلية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والخلاصة أن أسباب الفساد رغم تنوعها وتعددها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو قانونية أو دولية ، كلها تؤدي إلي نتيجة واحدة ، وهو أن انتشار الفساد في مجتمع ما يلفت النظر ويدق الأجراس لمواجهة هذا الداء

([1])UNDP , (2008) , Op. cit., p.9.

الخطير الذي يؤدي باقتصاديات وثروات الأمم ، ويجب علي المجتمع مواجهته سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى على المستوى الشعبي .

المطلب الثاني

صور الفساد وأنواعه

علي الرغم من أن صور الفساد قد تتداخل وتتشابك مع بعضها بعضا في كثير من الأحيان؛ فإنه من المفيد التمييز بين هذه الصور المختلفة للفساد .

ويري (Amundsen ,1999) أن الصور الرئيسية للفساد تتمثل في الرشوة ، والمحسوبية ، والواسطة ، والابتزاز، ونهب المال العام ، والاختلاس ، والسرقة ، والاحتيال ، والنصب ، [١] ولا شك أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية والمبينة بالشكل التالي :

الشكل رقم (١)

مظاهر وأشكال الفساد

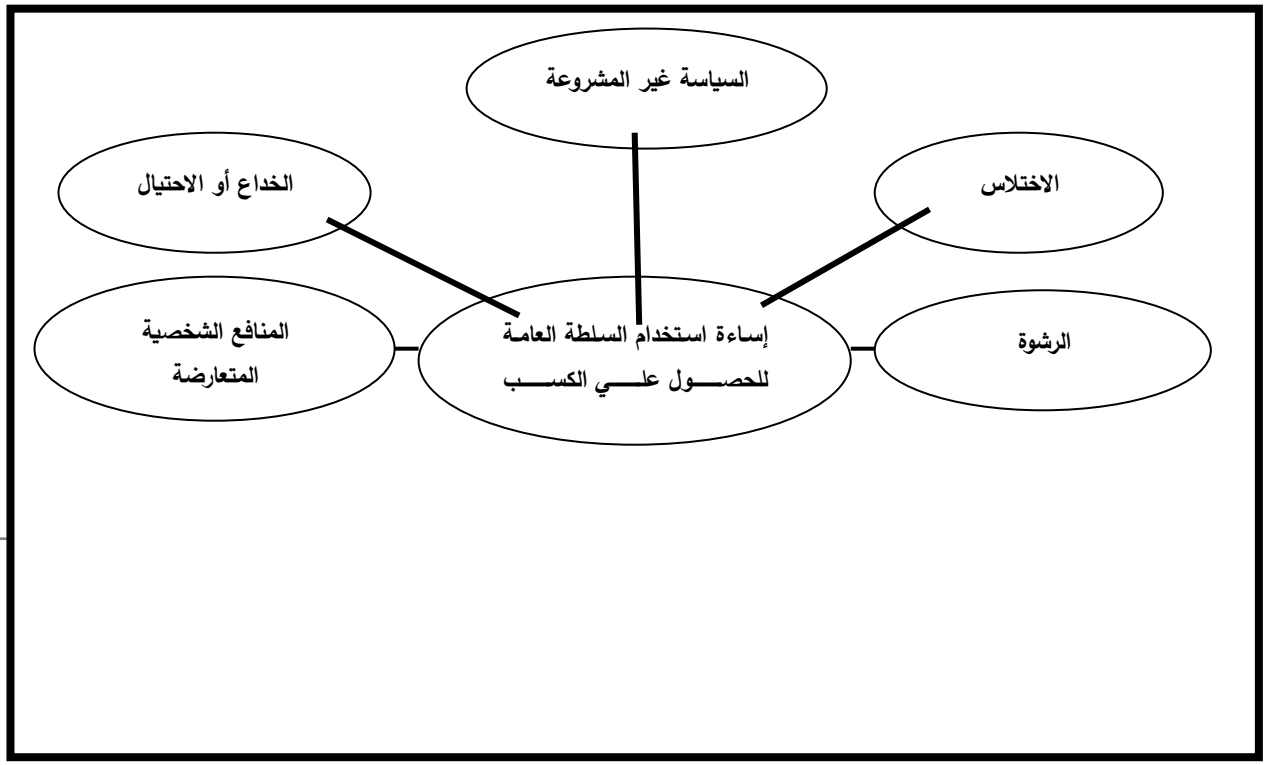

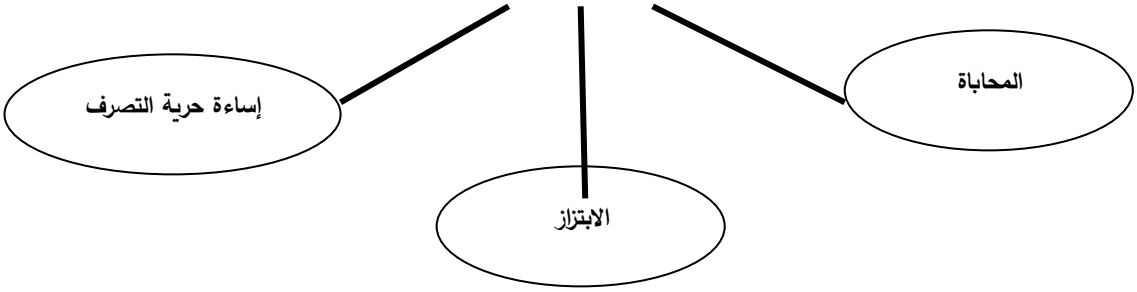

المصدر : *Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3*

(١) الرشوة { Bribery } :

تعرف الرشوة في القطاع العام بأنها دفع مبلغ معين من المال، أو نسبة معينة من العقد، أو أي عطية أخرى ذات قيمة لأحد الموظفين أو المسؤولين العموميين المعنيين بإبرام العقود نيابة عن الدولة أو غير ذلك من الشؤون ذات العلاقة بتوزيع المنافع على الشركات أو الأفراد ورجال الأعمال والعملاء . (١)

و تعتبر الرشوة من أقدم صور الفساد وأكثرها شيوعا وانتشارا بحيث لا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات في أي مرحلة من مراحل تطوره، كما تُعد من الممارسات التي يصعب اكتشافها وإثبات وقوعها خصوصا إذا تم تقديمها نقداً، وكلمة الرشوة في اللغة العربية مشتقة من الرشاء وهو الحبل الذي يستعان به

(١) Amundsen , I., (1999) , ((Political corruption: An introduction to the issues)) , CMI Working paper , WP.99/7 , Chr. Michelsen Ins tute (CMI) , Bergen, Norway , Op. cit., p.11

لإخراج الماء من البئر ويطلق عليها مجازاً البرطيل وهو الحجر الذي يوضع في فم المتكلم لمنعه من النطق، وهذان الاشتقاقان كلاهما يؤكد معنى الرشوة كوسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية [١] . أما من حيث الممارسة فتنطوي الرشوة على اتجار الموظف بوظيفته واستغلالها لفائدته الخاصة ، أي أنها عملية تتم بين طرفين الأول يقدم الرشوة ويطلق عليه (راشي) والثاني من يأخذها ويطلق عليه (مرتشي) وغالباً ما تتم عبر طرف ثالث يلعب دور الوسيط بين الراشي والمرتشي يطلق عليه (رائش)، فالرشوة هي منْح منفعة للتأثير بشكل غير مناسب على عمل أو قرار، والمنفعة في الرشوة يمكن أن تكون عملياً أي حافز : مال وأشياء ثمينة، أسهم في شركة، معلومات سرية، أو غير ذلك، وقد تُقدم المنفعة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر إلى شخص رائش، أو إلى طرف ثالث، مثل صديق، أو قريب، أو رفيق، أو طرف من القطاع الخاص، أو حزب سياسي أو كتبرع لحملة انتخابية[٢]

ونظراً لأن الرشوة هي أكثر مظاهر الفساد انتشار فإن منظمة الشفافية الدولة تصدر ما يُعرف " بمؤشر الرشوة " { Bribery Index } وذلك للتعرف علي مدى انتشار الفساد في المجتمعات

---

(١) د/عبد الرحيم بدر : مفاهيم قانونية من صور الفساد الإداري ، الرشوة واستغلال النفوذ ، مجلة الرقابة ، السنة الثالثة ، العدد ٨ ، ديوان المحاسبة دولة الكويت ، مارس ٢٠٠٧ ، ص ٣٨

(2) United Na ons , (2004) , ((the Global Programme against Corruption: UN Anti-Corruption Toolkit)) , 3rd edition , United Nations Office on Drugs and Crime Prevention , Vienna , PP.11 - 12

المختلفة .

وغالبا ما تزداد احتمالات الرشوة في المعاملات المرتبطة بالآتي [١] :

١. الطائرات، والسفن، وأجهزة الاتصالات.
٢. السلع الرأسمالية المستخدمة في المشروعات الصناعية والزراعية الكبرى والمشروعات الكبرى التي تتضمن أعمال الهندسة المدنية (مثل السدود والموانئ....)
٣. رخص الصناعات الإستراتيجية
٤. رسوم الاستشارات
٥. المشتريات الحكومية الكبرى مثل مشتريات البترول، صناعة الأسمدة، الأدوية...الخ

(٢) المحسوبية { Favouritism } [٢] :

عبارة عن علاقة بين المسؤول وصاحب الخدمة أو المنفعة سواء أكانت علاقة قرابة أو نسب أو مصاهرة أو علاقات شخصية ؛ بحيث يعطي المسؤول صاحب المنفعة ما ليس له حق فيها . وتعد من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب

---

(١) George Moody-Stuart, The Cost Of Grand Corruption, Center for International Private Enterprise, Washington, D.C, 2003, p.2.

(٢) د/كمال أمين الوصال، الفساد: دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ٢ ، ص ١٦٠

علاجاً ، حيث تتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ للقيام بمحاباة أو التحيز لفرد أو جهة معينة علي نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات.

وتمثل المحسوبية أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية مثل التوزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناسب بواسطة غير المؤهلين مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي .

وتعد " محاباة الأقارب " صورة خاصة من صور المحسوبية يقوم فيها متخذ القرار بتفضيل وتمييز أفراد أسرته أو أقاربه علي أسس غير موضوعية ، ومن الأمثلة الشائعة لمحاباة الأقارب قيام الكثير من حكام الدول النامية باختيار بعض أفراد أسرهم أو أقاربهم لتولي مناصب سياسية واقتصادية وعسكرية دون أن يكونوا مؤهلين لا لشيء إلا لتأمين السلطة وضمان الولاء .

ويمكن القول أن أخطر أشكال المحسوبية هي " المحسوبية الدستورية أو المحسوبية المقننة " وذلك عندما يقوم الحاكم باستغلال حقه الدستوري في اختيار من يتولون المناصب الهامة في الوزارات وأجهزة الأمن والدفاع والسلك الدبلوماسي والشركات المملوكة للدولة للدفع بأفراد أسرته أو أقاربه أو أصدقائه لتولي هذه المناصب دون سند من خبرة أو كفاءة ؛ الأمر الذي يخلق بيئة مواتية لانتشار الفساد ، ويلاحظ أن هذه الممارسات شائعة في معظم الأنظمة غير الديموقراطية السلطوية .[١]

(٣) الواسطة { Wasta } :

تعرف الواسطة شكل من أشكال استغلال النفوذ أو المكانة والروابط والصلات لصالح أطراف أخرى غالباً ما تتم لاعتبارات القرابة أو الانتماء لفئة أو جهة أو

(١) د/أحمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣

منطقة معينة أو حزب سياسي، حيث يقوم الوسيط (موظف عمومي أو أي شخص آخر) بالتدخل والطلب من المتوسط لديه (موظف في جهة حكومية أو في أي كيان آخر) أن يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ينتهك قواعد العمل أو يخل بواجباته الوظيفية بهدف تحقيق مصلحة معينة لطرف ثالث (المتوسط له)، وقد يتمثل ذلك في الحصول على منفعة كالوظائف وعقود المشروعات أو التدخل في سير العدالة وإيقاف تنفيذ العقوبات أو الإعفاء من كلفة واجبة كالرسوم الضريبية والجمركية . وقد تناولت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ممارسة الواسطة حيث نصت على أن من ضمن أفعال الفساد الإخلال بواجبات الوظيفة بما فيها التوسط لدى قاضي أو محكمة وامتناع القاضي عن إصدار الحكم أو إصداره حكماً غير حق نتيجة لواسطة أو طلب أو رجاء أو توصية .[١]

ويندرج في إطار ذلك أيضا أًستخدام كبار الموظفين العموميين نفوذهم للحصول على منافع شخصية سواء من جهات حكومية كالإعفاء من الرسوم الجمركية على السيارات الخاصة والرسوم الدراسية لأبنائهم وحتى فواتير الماء والكهرباء والتليفون، ومن القطاع الخاص أيضاً حيث يستغل كبار المسؤولين نفوذهم لإجبار أصحاب المشروعات الاستثمارية المتدفقة من الخارج بشكل خاص على مشاركتهم في مشروعاتهم تحت ما بات يطلق عليه (شريك بالحماية) أو قبول أبنائهم أو

(١) د/سري محمود صيام : دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٨٢٤-٨٢٥

المحسوبين عليهم كمدراء لمشروعاتهم . ويأتي تجريم استغلال النفوذ من كون الجاني يظهر أن سلطته وتأثيره وسطوته هي التي تحكم النظام والقانون . [١]
ومن هنا تعد الوساطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات، إلا إنها تختلف من مجتمع لآخر . وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثيراً بها وبممارساتها من المجتمعات المتقدمة ، وذلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية والتقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. [٢]

(٤) الابتزاز { Extortion } :

الابتزاز هو قيام فرد أو جهة معينة بانتزاع شيء ذو قيمة – نقدية غالباً وليس دائماً – قسراً مقابل عدم استخدام السلطة أو النفوذ أو العنف من قبل هذا الفرد أو الجهة علي نحو يضر بالمبئزين أو مصالحهم . والابتزاز المقصود هنا هو قيام بعض المسئولين أو موظفي الحكومة بالحصول علي مزايا أو منافع خاصة من أفراد طبيعيين أو مؤسسات أعمال مقابل عدم تعريض مصالحهم للخطر مثال ذلك

---

(١) د/عماد الدين إسماعيل نجم : ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز علي والرشوة مع دراسة تطبيقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧ ، عبد الفتاح خضر : جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية ، مطبعة السفير ، الرياض ، السعودية ، ١٩٨٩

(٢) د/فايز المجالي، معنى الواسطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني، دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع ، مجلة مؤتة ،الأردن ، المجلد 21 ، العدد ٣ ، ١٩٩٦ ، ص ٧٨

حصول موظف حكومي علي مبلغ نقدي مقابل عدم عرقلة إجراءات الحصول علي ترخيص معين من قبل مقدم طلب الحصول علي ترخيص .[١]

ويمكن التمييز بين نوعين من الابتزاز : [٢]

- **الابتزاز من أسفل (أدني)** : ويشير إلي عمليات الابتزاز التي تتم من قبل طبقات أو فئات غالباً ما يُنظر إليها علي أنها تمثل قاع المجتمع مثل العصابات المنظمة ، والخارجين عن القانون حيث تستخدم هذه الفئات التهديد والإكراه للحصول علي ثمن الأمان أو عدم التعرض للأفراد أو مؤسسات الأعمال .
- **الابتزاز من أعلي (من القمة)** : ويتم من قبل فئات تمثل قمة المجتمع ويحدث هذا عندما يقوم بعض المسئولين أو كبار موظفي الحكومة بابتزاز الأفراد أو مؤسسات الأعمال للحصول علي منافع أو مزايا خاصة . وهناك صورة أخرى من صور الابتزاز من أعلى أكثر " تنظيماً " فيها تقوم بعض الأجهزة الحكومية – مثل الأجهزة الأمنية – بعملية الابتزاز .

(٥) نهب المال العام : [٣]

أي الحصول علي أموال الدولة والتصرف فيها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة ، ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلي تبديد الثروة القومية ، ويتمثل في

---

(١) د/كمال أمين الوصال ، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٦١-١٦٢

(٢) روبرت كليتجارد : مرجع سابق ، ص ٢٦١

(3)Wilson John K & Richard Damanis , 2005 : Corruption Competition and Environmental Pulicy , journal of Environmental Economics and Management Elsevier , VOL . 49 , No3 .New York

منح التراخيص والإعفاءات الجمركية والضريبية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة أو غير كفؤة وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة أو تحقيق مصالح مشتركة .

(٦) الاختلاس والسرقة { Embezzlement } :

يعرف الاختلاس بأنه " عبث الموظف بما اؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية"، وهو خيانة للأمانة، وأخذ الشيء في الخفاء . والاختلاس هو سرقة تنتج عن ممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعا كقوله { **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** } [١]

وغالبا ما يكون موظفو الحسابات والموازنات وأمناء الخزائن والمدققين ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب وأعضاء لجان الشراء وجرد المخازن وأعمال الصيانة طرفا فيها. وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة، أو المؤسسات أو الهيئات التي تمول من قبلها . وتتراوح هذه الممارسات بين السرقة المباشرة للنقود المودعة لديهم، أو المسجلة بذمة الغير . وتتطلب السرقات المادية والعينية إجراءات إدارية أو ترتيبات إجرائية للتغطية عليها، كأن يتم تزوير المستندات أو إتلاف بعضها، أو تحريف وإضافة معلومات كاذبة عليها؛ وهذه بحد ذاتها تعد أيضا تصرفات فاسدة يعاقب عليها مقترفوها، حتى لو لم تستكمل سرقته، أو لم يحصل على ما حاول حيازته بدون وجه حق [٢]

ورغم أن الاختلاس يُعد أحد أشكال الفساد إلا أن معظم تعريفات الفساد لا تشمل هذا الشكل من أشكال الفساد . وتظهر صعوبة تتبع ومحاربة هذا الشكل من أشكال

---

(١) سورة المائدة آية رقم ٣٨

(٢) د/عامر الكبيسي : الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة ، مقسط ، مجلد ٢٠ ، عدد١ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٢

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

الفساد في مؤسسات الدولة أو الحكومة ، فالقانون يكفل لصاحب أو أصحاب المؤسسة الخاصة الحق في المطالبة واسترداد ما تم اختلاسه . أما بالنسبة للموظف العام أو المسئول الذي يقوم بعملية الاختلاس لا يمكن ملاحقته إلا إذا توافرت الرغبة لدى القيادة السياسية أو السلطة التنفيذية ، فمن الناحية القانونية لا يحق لفرد من أفراد المجتمع ملاحقة من يقوم باختلاس جزء من المال العام فهذا المال العام لا يمثل ممتلكات فردية ومن ثم فإن المواطنين أو أفراد المجتمع لا يتمتعون بالصفة القانونية التي تعطيهم الحق في المطالبة باسترداد ما تم اختلاسه أو سرقته إلا أن بعض الأنظمة القانونية والتشريعية تنبهت إلي هذه الثغرة وأعطت لأي فرد من أفراد المجتمع الحق في المطالبة باسترداد ومعاقبة من يقوم باختلاس المال العام

وتتطلب مكافحة هذا الشكل من أشكال الفساد وجود رغبة سياسية ونظام قانوني – قضائي مستقل يتمتع بالكفاءة والنزاهة . والاختلاس هو أحد أشكال استغلال السلطة فغالباً ما لا يستطيع المختلس الاستيلاء علي شيء ما إذا لم يكن يتمتع بسلطة إدارة هذا الشيء ورغم أن معظم الباحثين يرون أن الرشوة هي أخطر أشكال الفساد إلا أن الاختلاس قد يفوق الرشوة تأثيراً إذا ما تم من قبل الطبقة الحاكمة فعندئذٍ يتحول الاختلاس إلي عملية نهب منظم واستنزاف مستمر وواسع النطاق للموارد العامة .

ويمكن القول أن أخطر صور الاختلاس هو " الاختلاس الضمني " أو " الاختلاس غير المباشر " والذي يتمثل في قيام أصحاب السلطة باستغلال نفوذهم السياسي بشكل غير مباشر للدخول في و / أو توسيع نطاق أعمالهم الخاصة علي حساب المصلحة العامة .[١]

---

(١) د/كمال أمين الوصال : الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٦٣-١٦٤

(٧) الاحتيال أو النصب { Fraud } : [١]

وهو جريمة اقتصادية تتضمن نوعاً من الغش أو الخداع أو التحايل . ويعرف الاحتيال بأنه : " القيام بتشويه أو تزييف المعلومات والحقائق لتحقيق منافع خاصة " . وقد تتم عمليات الاحتيال بين الأفراد وبعضهم البعض . وقد تتم بوساطة مسؤولين سياسيين أو موظفي الحكومة ، وأن عمليات الاحتيال التي تتم من قبل أعضاء السلطة التنفيذية هي الأكثر خطورة ، إذ يكون جميع أفراد المجتمع ضحية هذا الاحتيال .

وتستخدم جريمة الاحتيال هنا للحصول علي منافع شخصية تدر علي مرتكبيها ، فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد أن يتبين أنه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وخسارته قبل ارتكابه .

– أنواع الفساد :

تختلف أنواع الفساد تبعاً للزاوية التي ينظر له منها ، فهناك من يري بأن أنواع الفساد تختلف طبقاً للحيثيات المرتبطة بها ، وأن تصنيف الفساد إلي أنواع يساعد في البحث لكي تصبح أكثر تجانساً علي أسس معينة ومحددة ، وأكثر وضوحاً ويسراً في الاستخدام هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تكون النتائج التي يتم التوصل إليها في ظل متغيرات مصنفة أكثر دقة .

ومن هنا فسوف نستعرض أهم التصنيفات للفساد بحسب الزاوية المنظور منها ، حيث يمكننا التمييز بين ما يلي : [١]

---

(١) د/محمد سعيد بسيوني: تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق علي بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مج ١٠٤ ، ع ٥١١ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ٤٩٥

أ) أنواع الفساد من حيث الحجم (من حيث المستوى أو النطاق)؛ وينقسم إلي نوعين هما :

١. **الفساد الصغير (Minor Corruption)** : وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين ، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة ، وأساسه الحاجة الاقتصادية (المادية) ، مثل الرشوة التي يشارك فيها مسئولون في بعض الدوائر الحكومية والتي عادة ما تكون من أجل التعجيل في إنهاء إجراءات روتينية ، ويتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها وعادة ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة ويرتكب من قبل صغار الموظفين ، كما أن المقابل المالي فيه بسيطاً إلي حد ما ، وتندرج تحته الرشاوي الطواعية ، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول علي تراخيص البناء مثلاً ، أو تراخيص مزاولة نشاط مهنة معينة ، أو للتغاضي عن تقديم وثائق لازمة لإنجاز معاملة . [٢]

٢. **الفساد الكبير(Gross Corruption)** : وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة ، ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة ، وهو أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة

([1])Paolo Mauro: Corruption and growth, quarterly 6 journal of economic, vol. 110, No. 3, August 2009, pp. 681 – 682. ،" نقلاً عن" د/ محمد سعيد بسيوني مرجع سابق ، ص ٤٦٠

([٢]) د/أحمد صقر عاشور ، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية ، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ٣٦

، ويرتكبه رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة ، ويختلف عن الفساد الصغير لضخامة الرشاوي المستخدمة فيه ، ولا يمكن أن يتم إلا بتوريط مسؤولين في مراتب عليا حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة ، تخرج عن سلطة الموظفين الصغار مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن ، ومشاريع البنية التحتية ، والمعدات العسكرية [١] ، ويمكن أن يحدث الفساد الكبير علي المستويين السياسي والبيروقراطي ، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً عن الثاني ، أو يكون هناك تشابك وتداخل بين الاثنين ، إذ يرتبط الفساد السياسي بتفاصيل قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية ، والشكل التالي يبين التداخل بين حائزي الوظائف الإدارية العليا (الإدارية والسياسية) ، وبين عضوية مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال ، والأنشطة التجارية والمالية الأخرى . [٢]

(١) كريمة كمال ، فساد الكبار – الرشاوي ، العمولات ، ونهب المال العام ، مطابع روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٢

(٢) Christine S , Chen and Domoinik Zaum , Corruption and post-Conflict peacebuildion , Ralph Bunche Institute fir International Studies , the city University of New York , Retrieved on February 14,2010 http://statesandsecurity.org/_pdfs/Zaum.pdf

شكل رقم (٢) التداخل والتشابك بين حلقات الفساد

المصدر : عياد ... والتهرب الضريبي في الدول النامية ، بحث ... الهيئة العامة للضرائب ، الجزء الثالث ، سنة ...

ب) الفساد حسب درجة التنظيم : [١]

١. **الفساد المنظم أو الممتد** : وهذا النوع من الفساد الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنها المعاملة ، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها ، وفي هذه الحالة فإن الفساد يأخذ شكل الظاهرة التي يعاني منا المجتمع بكامل طبقاته وبمختلف قطاعاته ، وهذا النوع من الفساد يؤثر علي المؤسسات وسلوك الأفراد علي كافة المستويات وكافة النظم الاقتصادية ، السياسية ، والاجتماعية ، وهو فساد يصعب تجنبه ويميل لأن يكون احتكارياً .

٢. **الفساد غير المنظم** : وهو علي النقيض من النوع السابق ، حيث يحتاج منظمو المشروعات إلي رشوة العديد من المسؤولين ، دون أن يتوافر لهم ضمان أكيد علي أنهم لن يواجهوا بطلبات أخرى للرشوة ، أو أنهم سيحصلون فعلياً علي الغاية التي يسعون إليها ، سواء أكانت تحقيق منفعة أم تفادي نفقه .

---

(١) Paolo Mauro: Corruption and growth, quarterly 6 journal of economic, vol. 110, No. 3, August 2009, pp 683.

وإن تعدد طلبات الرشوة دون تنسيق بين هذه الطلبات يؤدي حتماً إلي المبالغة في قيمة الرشاوى المطلوبة ، مما يؤدي إلي تعثر المشروعات ، ولذلك فهو يعتبر عند البعض أكثر ضرراً من الفساد المنظم ، وإن كانت هذه المقولة لا زالت نظرية ولم تلقى القبول علي صحتها .

ج) **الفساد من حيث الانتشار** : ينظر إلي الفساد من زاوية نطاق ممارسته ، وما إذا كان يتم داخل حدود الدولة أم يتجاوزها فإنه يمكن تقسيمه إلي نوعين : [١]

١. **الفساد المحلي** : هو الذي يتم داخل حدود الدولة ، ويقتصر علي أطراف محليين ، ويتم عادة عند التقاء القطاع العام مع القطاع الخاص في معاملة ما ، وقد يكون الطرفان من القطاع العام ، فالحكومة عادة ما تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة ، وتطرح عدداً من المشروعات للتنفيذ عبر مناقصات يتقدم بها القطاع المحلي ،وقد يتم رشوة بعض المسؤولين الحكوميين للحصول علي هذه المناقصات ، مما يخل بقواعد المنافسة بين وحدات القطاع الخاص ، كما يؤدي إلي زيادة تكاليف هذه المشروعات ، ومن ثم زيادة الأسعار ، وذلك بسبب إضافة قيمة الرشاوى المدفوعة إلي تكاليف المشروع مما يؤدي إلي تحميل الدولة نفقات إضافية .

٢. **الفساد الدولي** : وهذا النوع من الفساد يتجاوز حدود الدولة ، وذلك عندما تتعامل الدولة مع أطراف خارجية ، حيث تقوم الحكومات في الدول النامية

---

(١) د/طارق السالوس : التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، القاهرة ، العدد الثامن ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦–١٧ ، وأيضاً ....

Pathal R.D ., Singh , G ., Belwal . R ., Naz , R ., & Smith , R F I , 2008 , E – governance , corruption and service delivery : A comparative study of Fiji and Ethiopia . Journal of Administration & Governance , 3 (1) , 65-79

بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج . وقد يتم دفع الرشاوي والعمولات للتعاقد مع شركات معينة دون أخرى ، مما يدفع الشركات الأجنبية إلي دفع عمولات كبيرة للحصول علي المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية ، ويتم ذلك بصفة خاصة في الصفقات الكبرى المتعلقة بالنشاط الاستراتيجي ومشروعات البنية الأساسية وصفقات السلاح . (١)

ومن الجدير بالذكر بأن قدراً كبيراً من الفساد في الدول النامية تشارك فيه البلدان الصناعية مشاركة مهمة ، هو قول صحيح ، والدليل علي ذلك ما أشارت إليه منظمة الشفافية الدولية علي أن كثيراً من رشا العالم تدفعها جهات العالم الأول ، وهو ما يدفع التجارة العالمية إلي الاهتمام بهذه القضية في المستقبل . (٢)

د) الفساد من حيث الفئة الممارسة للفساد: يمكن تقسيم الفساد من هذه الزاوية إلي ثلاثة أنواع: (٣)

---

(١) د/زياد عربية ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية ، دراسات اقتصادية ، مجلة الأمن والقانون ، الإمارات ، السنة العاشرة ، العدد الأول ، ٢٠٠٢ ،ص ٤-٥

(٢) Robert Klitgaard, Interational Cooperation aginst corruption, Finance and Devlopment, march,1998, p3.

(٣) د/طارق السالوس: التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، القاهرة ، العدد الثامن ، ٢٠٠٣. ص ١٠-١١ ، وأيضاً د/طارق محمود عبد السلام ، ٢٠٠٤ : التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري ، المؤتمر العلمي الثالث لكية الحقوق جامعة حلوان ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، ص ٦٨٤-٦٨٥ ، وأيضاً عطية حسن افندى، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة

١. **فساد القمة** : وينصرف هذا النوع إلي فساد الرؤساء والحكام ، حيث يتحول منصب رئيس الدولة من كونه منصب يستهدف المصلحة العامة إلي وسيلة لتحقيق الثروة والمكسب من خلال استغلال النفوذ وتلقي الرشاوي والعمولات وهو يعد من أخطر أنماط الفساد ، وينشر عادة هذا النمط من الفساد في الدول التي يغلب عليها الطابع الفردي في الحكم والتي يتمتع فيها رئيس الدولة بسلطات واسعة النطاق ، حيث يوجد حاكم فرد ومجموعة من المنتفعين الذين يسعون إلي تحقيق أهدافهم الخاصة بعيداً عن حكم القانون [١] وسرعان ما يتحولون إلي رجال أعمال وشركاء في المشروعات إلي جانب كونهم مسؤولين حكوميين ، يصرفون جل اهتماماتهم إلي زيادة حجم ثرواتهم الخاصة علي حساب الاهتمام ببرامج التنمية ، وتغيب الفوارق بين المال العام والمال الخاص ، كما يمتد الفساد غالباً من أشخاص الرؤساء ليشمل الأقارب والزوجات والأصدقاء والمحاسيب .

٢. **الفساد المؤسسي** : ويعبر هذا النوع عن فساد بعض أعضاء المؤسسات السياسية كبعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسؤولين والنخب الحزبية . ويعد الفساد البرلماني من أخطر صور الفساد المؤسسي ، حيث يمكن اعتباره المتغير المستقل لبقية صور الفساد ، وقد يتحالف الفساد البرلماني مع الفساد

العامة– بحث مقدم لندوة الفساد والتنمية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩ ، صـ٥٣.

(١) انظر في تفصيل ذلك : د/أحمد فارس عبد المنعم: الديمقراطية ومكافحة الفساد ، ورقة قدمت لندوة " الفساد والتنمية " ، مركز دراسات الدولة النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٣٣٣

الوزاري وينتج عن ذلك تزوير الانتخابات ، مما يؤدي إلي نظرة سلبية لدى الجماهير والمعارضة تجاه الانتخابات بصفة عامة .

٣. **الفساد البيروقراطي أو العادي** : وينصرف هذا النوع إلي الموظفين الحكوميين في المستويات المتوسطة والدنيا في الجهاز الإداري ، ويغلب عليها الرشاوي اللحظية ، والتي تتم بشكل غير منتظم ولا تستهدف التأثير علي السياسات وبرامج التنمية ، بقدر ما يهدف إلي تيسير بعض الإجراءات ، ويعتبر الدافع لهذا النوع من الفساد ضعف الدخول ، وارتفاع الأسعار وما يترتب علي ذلك من انخفاض مستوى المعيشة . [١]

و) **الفساد من حيث نوع القطاع الذي ينتشر فيه** : يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلي قسمين :

- **فساد القطاع العام** : وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية تتبعها ، وهو من أكبر معوقات التنمية ، وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الشخصية . [٢] إن القطاع العام وجد لكي يبقي وإن بقاءه مرهون بأدائه وفاعليته وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده و ولكن الشكوى كانت وما زالت من الفساد والهدر الغالب في مؤسسات الدولة حتى أن من أهم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة . إذ يبدو أن القطاع العام مرتع خصب للفساد ؛ لأن الحافز

---

(١) د/غادة موسى ، : الشفافية والمساءلة في ألمانيا بعد الوحدة ، ورقة مقدمة لندوة الفساد والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٩٠

(٢) د/عطا الله خليل ، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي ، مكافحة الفساد في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٠

الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين علي النشاط الاقتصادي غير متوفرة ، فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام إلي الصالح الخاص ، كون نفقات القطاع العام أكبر من نفقات القطاع الخاص .

٢. **فساد القطاع الخاص** : ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير علي مجريات السياسة العامة للدولة ، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا ، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة والحصول علي إعانة .[١] أشار تقرير " منظمة الشفافية الدولة " إلي أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير مشروعة ، ثم الشركات الفرنسية والصينية والألمانية . كما أشار تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين ٨٠ – ١٠٠ % من الأموال التي تفوضها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وتودع في البنوك بحسابات شخصية لمسئولون من تلك الدول ، بالإضافة إلي الإسراف الكبير في إنفاق تلك الأموال ، وأشار أيضاً تقرير " الأمم المتحدة " نشرته الصحف الأمريكية أن الأمم المتحدة تهدر سنوياً نحو ٤٠٠ مليون دولار في التبذير وسوء إدارة المال
العام .[٢]

ونلاحظ بعد استعراضنا السابق لتصنيف الفساد حسب الزاوية التي ينظر إليها والتي تعددت تصنيفاته ، فإن التصنيف الذي يهمنا هو ذلك التصنيف الذي يساعدنا علي تفهم أسباب ودوافع الفساد والعوامل التي تؤثر علي حدوثه ، وهو في

---

(١) د/عطا الله خليل ، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠

(٢) د/حسن لطيف كاظم الزبيدي ، عاطف لافي السعدون : الفساد جذوره وثماره المرة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، ع ١٨ ، بيت الحكمة ، العراق، ٢٠٠٦ ، ص ٢٧–٢٩

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

نفس الوقت تصنيف شمولي إلي حد كبير . وقد قام العديد من الباحثين بتصنيف الفساد في ضوء ذلك إلي عدة معايير ، سواء أكان مادياً أم أخلاقياً أم إدارياً أم سياسياً ، كالآتي [١] :

١. **الفساد المالي والأدبي** : حيث يبتعد الفساد المادي عن الجوانب الأخلاقية أو الدينية ، وأكثر أنواع الفساد أهمية في الدول العربية هو الفساد المادي ، أما الفساد الأخلاقي والأدبي فهو من تصنيفات الدول الإسلامية ومن أمثلة ذلك الرشوة والاختلاس والتزوير وخيانة الأمانة والتهريب والأفلام المنافية للآداب والأخلاق

٢. **الفساد السياسي** : ويُشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد الحكومي المختلفة ، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية ، حيث تُعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه : " إساءة استخدام سلطة مؤتمنه من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ، ولا يشترط تبادلاً للمال ، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين " ، ويري ناي (J.S.Nye) أن الفساد السياسي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام ، تطلعاً إلي مكاسب خاصة مادية أو معنوية ، وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة ، وتتمثل أبرز تجليات هذا السلوك بالرشوة والمحسوبية ،

---

(١) د/صلاح الدين فهمي محمود : " الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ٤٦-٤٧ ، د/محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٩ ،د/ بشير مصطفي ، الفساد الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ، العدد السادس ، دار الخلودية ، الجزائر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢

أي أن الفساد السياسي يُشير إلي انتهاك معايير المنصب السياسي لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة ، وبذلك يعتبر أحد المؤشرات الدالة علي مدى غياب المؤسسية السياسية الفاعلة .[١]

٣. **الفساد الاقتصادي** : ويشير إلي اتخاذ القرارات في الشأن العام ، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية ، وتوزيع العائد والناتج الاقتصادي في المجتمع وفقاً لاعتبارات المصلحة الخاصة ، وليس وفقاً للصالح العام أو حتى بالتضاد معه ، ويري تانزي (Tanzi) أن الفساد الاقتصادي يأتي علي أشكال وصور مختلفة وهو يعني عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البُعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات ، والذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المسؤولون الحكوميون ، والتي تعيق بدورها كفاءة سير العمل في السوق ، ويأخذ الفساد الاقتصادي عادة صورة بيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه ، وليذلك يُعرفه وي (Wei) بأنه : اساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز أو قبول الرشاوي من القطاع الخاص من أجل منفعتهم ، وهو بيع غير مشروع لممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من أجل مكسب خاص (رشوة) للبائع (المسؤولون الحكوميون) وليس للمؤسسة .

٤. **الفساد التشريعي** :ويحدق عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة علي حساب الصالح العام

---

(١) د/صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، مرجع سابق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥

٥. **الفساد الإداري:** والذي يشير إلي سلوك بيروقراطي منحرف يهدف إلي تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية ، وهو ما يتوافق مع رؤية (هينتجتون) بأنه سلوك الموظفين الحكوميين الذي ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة ، ويتعلق الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية ، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية ، ويشكل ذلك الرشوة والمحاباة والمحسوبية والاحتيال ، وغيرها من الممارسات المخالفة لمنظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية .

٦. **الفساد الاجتماعي** : وهو يختلف من مجتمع لآخر ، ويتمثل في انعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص ، وحب العمل والتفاني في أدائه ، وانعدام الأخلاق الوظيفية ، وعدم احترام أسرار العمل .

وعلي الرغم من اختلاف وتنوع أشكال الفساد الحكومي ، إلا أن الفساد يبقي فيها جميعاً أحد الأعراض التي ترمز إلي وقوع انتهاك مُغرض في إدارة الدولة ، بمعني أن المؤسسات التي صُممت لإدارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة أصبحت تُستخدم بدلاً من ذلك وسيلة لإثراء الشخصي وتقديم المنافع إلي الفاسدين ، وإلي أن هناك تجاوزاً للحدود والفروق بين الدولة والمجتمع وبين القطاعين العام والخاص ، وبين الأمور السياسية والإدارية ، وبين المصالح الفردية والجماعية .

المبحث الأول

الفساد وبنية التجارة الدولية .

تمهيد وتقسيم :

تحتل التجارة الدولية مكانة هامة في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع دراسات التنظير ، والتنظيم للمدى فوق القومي للتدفقات الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الدوليين في طياتها الثلاث (السلع والخدمات ، رأس المال ، العمل)

ويعد الفساد أحد المشكلات الأساسية التي تواجه أغلب دول العالم خاصة الدول النامية والأقل نمواً ، كما يعتبر الفساد من أكثر أعداء التجارة الدولية ، حيث يسهم الفساد في خفض درجة النفاذ للأسواق ، نتيجة ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية وهو ما يؤدي إلي انخفاض حجم تدفقات التجارة الدولية .

كما أن الفساد يخلق مخاطر اضافية تتمثل في احتمال قيام السلطات الجمركية بغرض قيود استيراد أو تصدير تعسفية للحصول علي رشاوي ، وهو ما يؤدي إلي عرقلة التجارة نتيجة المصدرين والمستوردين يفضلون التعامل مع الدول ذات مستويات الفساد العالية . (١)

وفي هذا الإطار سوف نقوم بتناول هذ المبحث من خلال مطلبين كالآتي :

([1]) Jong Eelke de & Erwin Udo, "Is Corruption Detrimental to International Trade?", **Department of Economics Radboud University Nijmegen**,2006, pp4-5

المطلب الأول : الفساد في مجال التجارة الدولية (الفساد كمعوق للتجارة الدولية)

المطلب الثاني : تأثير الفساد علي تدفقات التجارة الدولية .

المطلب الأول

الفساد في مجال التجارة الدولية (الفساد كمعوق للتجارة الدولية)

يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها " عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك الشركات والأشخاص علي المستوى الدولي " ، كما تعرف أيضاً بانها " منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة " (١)

وتعرف التجارة الدولية كذلك على أنها":تلك التجارة التي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب ، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي ومتغيرات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية والحصص التجارية " (٢)

التجارة الدولية بشكل عام على أنها" :أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين

---

(١) محمد دياب ، مرجع سابق ، ص ٩

(٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، اقتصاد دولي ، ٢٠٢١/٠٥/١٣ http://ar.wikipedia.org/wiki/

الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي ، تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة " (١)

ويدين الفساد ببروزه الراهن كمشكلة دولية إلي الانشغال بتأثيره علي المصدرين والمستثمرين الأجانب . فالبلدان التي تتفشي فيها مشكلات الفساد أصبحت تحتل مكاناً بارزاً علي أجندة الشركات دولية النشاط التي تتأثر أنشطتها في التجارة والاستثمار بالممارسات الفاسدة في مختلف بلدان العالم . وغالباً ما ينظر إلي الفساد علي أنه ضريبة علي المصدرين والمستثمرين الأجانب المتورطين في ممارسات الفساد مع العناصر المحلية من المسئولين الحكوميين في البلدان المستوردة أو المتلقية للاستثمار . ولذلك يمكن القول أن ممارسات الفساد في مجال التجارة والاستثمار الدوليين تنطوي علي انتهاك صريح لمشروعية التبادل الدولي للسلع والخدمات والانتقال الحر لرؤوس الأموال ، علي نحو يسفر في النهاية عن تفتت الثقة في الأسواق وتشويه المنافسة الدولية . (٢)

وتعتبر الرشاوي الشكل الأكثر شيوعاً للفساد في مجال التجارة الدولية ، وذلك من خلال قيام موظفي السلطات الجمركية باستغلال السلطات الممنوحة لهم لتحقيق منافع شخصية مقابل تقديم خدمة معينة لا يتم الحصول عليها في حالة عدم تقديم هذه الرشاوي ، ويظهر الفساد في التجارة الدولية نتيجة العديد من الأسباب منها :

(١) محمد أحمد السريتي ، ٢٠٠٩ ، اقتصادات التجارة الخارجية ، ط١ ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ص ٨

(٢) د/أحمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

- تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال العديد من القيود والتنظيمات (١)؛ حيث ترتبط ظاهرة الفساد ارتباطاً قوياً بحجم وطبيعة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي حتى أن أحد الحائزين علي جائزة نوبل في الاقتصاد* يري أنه " لا يمكن القضاء علي الفساد إلا بإلغاء دول الدولة في النشاط الاقتصادي " وذلك لأن المركز الاحتكاري والسلطة السيادية التي تتمتع بها الحكومة عند تدخلها في النشاط الاقتصادي تتيح لبعض موظفيها إمكانية استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب خاصة ، إلا أن القول بإلغاء دول الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر يتجاهل العديد من الحقائق أهمها ان دور الدولة في المجتمع الحديث لا يمكن الاستغناء عنه بأية حال من الأحوال حيث تقوم الدولة بالعديد من الوظائف التي لا يمكن لسواها القيام بها . كما ان الفساد لا يوجد فقط في القطاع الحكومي أو القطاع العام بل يوجد أيضاً في القطاع الخاص وعلاوة علي ذلك فإن الإدعاء بأن التدخل الحكومي هو السبب الرئيسي للفساد يتعارض مع حقيقة أن بعض الدول الأقل فساداً في العالم (مثل كندا والدنمارك وفنلندا وهولندا والسويد) هي دول تتميز بوجود قطاع عام ضخم نسبياً مقاساً بنسبة كل من الإيرادات الحكومية أو حجم الانفاق العام إلي الناتج المحلي الإجمالي ولذا فإن القول

([1]) Charoensukmongkol Peerayuth& Shaun Sexton,"The Effect of Corruption on Exports and Imports in Latin America and the Caribbean", **Latin American Business Review**, 2011, p87

* جاري بيكر الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاد

بإلغاء دور الحكومة للتخلص من الفساد هو تبسيط للأمور بأكثر مما يجب ؛ فالقضية الأساسية لا تتعلق بحجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي بقدر ما تتعلق بكيفية أداء هذا الدور وكفاءة الأجهزة الرقابية وطبيعة الإجراءات والقوانين المنظمة لعمل الأجهزة الحكومية وكذلك مستوى الشفافية في المجتمع . (١)

كما تفرض الكثير من دول العالم العديد من القيود على التجارة الدولية (الواردات والصادرات) وتتراوح هذه القيود بين قيود قيمية مثل الرسوم الجمركية إلى قيود كمية مثل نظام الحصص علاوة على القيود الإدارية ومتطلبات السلامة الصحية وهناك أيضا قيود على الصادرات وإن كانت اقل حدة. ويتيح وجود هذه القيود على الواردات والصادرات "فرصة ذهبية" لبعض موظفي الجمارك في بعض الدول لابتزاز المصدرين والمستوردين للحصول على رشاوي او اتاوات وخاصة أن عنصر الوقت يحتل أهمية نسبية أكبر في مجال التجارة الدولية عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ولذا غالبا ما نجد أن إدارة الجمارك والضرائب هي أكثر القطاعات فسادا في كثير من الدول.

وفي هذا الخصوص يرى (Gatti،1999) (٢) أن هناك علاقة مباشرة بين الفساد والقيود على التجارة الخارجية (وبخاصة الواردات) وللتدليل على صحة

(١) د/كمال أمين الوصال ، الفساد " دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية " ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦-١٧٧

(2) Gatti, R., Corruption and Trade Tariffs, or a Case for Uniform Tariffs, World Bank Policy Research Working Paper, No. 2216, November, 1999

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

هذا الرأي قام Gatti بدراسة العلاقة بين طبيعة ومدى شدة القيود المفروضة على الواردات وبين مستويات الفساد في عينة شملت ٣٥ دولة توافرت عنها البيانات المطلوبة وقد أوضحت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين حجم وطبيعة القيود المفروضة على التجارة الخارجية وبين مستوى الفساد في المجتمع بوجه عام وفي الادارات الحكومية بوجه خاص.

ويمكن تفسير هذه النتائج استنادا إلى أن وجود قيودا على التجارة الخارجية يقدم الفرصة لموظفي الجمارك للقيام بمزيد من التعنت وفرض متطلبات وشروط إضافية للموافقة على مرور السلع من أو إلى الدولة وفي محاولة للتقليل من أو حتى تجاوز القيود المفروضة واختصار الاجراءات والوقت قد لا يجد المصدرون أو المستوردون خيارا إلا تقديم الرشاوى لموظفي الجمارك ورغم سلامة المنطق الذي يستند إليه التحليل السابق وتوافر الأدلة العملية والبيانات التي تبين حصول موظفي الجمارك في الدول الأكثر فسادا على نصيب كبير من إجمالي الرشاوى فإن الطرق الاقتصادية القياسية والإحصائية لم تؤكد هذه العلاقة بين حجم الفساد والقيود على التجارة الخارجية.

ولكن كيف يمكن تفسير غياب "الدليل الإحصائي أو "القياسي" على وجود مثل هذه العلاقة ؟ تتعدد التفسيرات لغياب هذا " الدليل الاحصائي" إلا أن أهمها: (١)

---

(١) د/كمال أمين الوصال ، مرجع سابق ، ص ١٧٨-١٧٩

- في جميع الأحوال وحتى في ظل انخفاض معدلات الرسوم الجمركية (الأمر الذي يعني انخفاض حجم القيود على التجارة الخارجية) يجب أن تخضيع السلع المستوردة إلى العديد من عمليات الفحص والتفتيش قبل السماح بدخولها البلاد الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت وبالطبع قد يقوم بعض موظفي الجمارك باستغلال هذه الإجراءات البيروقراطية للضغط على المستوردين للحصول على رشاوى قد تفوق ما قد يدفعه المستوردون في حالة وجود رسوم جمركية مرتفعة الأمر الذي يعني أنه رغم انخفاض معدلات الرسوم الجمركية ومن ثم انخفاض حجم القيود على التجارة الخارجية فإن ممارسات الفساد توجد على نطاق واسع وهكذا قد يكون مستوى الفساد مرتفعا في ظل انخفاض القيود على التجارة الخارجية .
- قد يؤدي ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية إلى تقليل درجة انفتاح البلد على العالم الخارجي وانخفاض حجم الواردات وتقليل عدد المعاملات المرتبطة بها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد ومن ثم فإن زيادة القيود على التجارة الخارجية لا يصاحبها زيادة في مستويات الفساد.
- قد تكون معدلات الرسوم الجمركية مرتفعة في دول تعاني من انخفاض مستوى كفاءة الإدارات الجمركية بها فتزداد عمليات تهريب السلع المستوردة بعيدا عن موظفي الجمارك الأمر الذي يؤدي إلى تقليل ممارسات الفساد ومن ثم ينخفض مستوى الفساد في ظل زيادة القيود على التجارة الخارجية.

وأخيراً يجدر التنبيه إلي أن زيادة القيود علي التجارة الدولية وإن كانت تهيئ بيئة مناسبة لممارسات الفساد فإن وجودها لا يؤدي بالضرورة إلي انتشار الفساد

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في الهيئات والإدارات الجمركية منها الكفاءة الإدارية ونظم الرقابة والمساءلة إضافة إلي مستوى الفساد في المجتمع ككل.

و تتمثل الأهداف العامة لأحكام التجارة الدولية التي تقضي بها منظمة التجارة العالمية في إزالة المعوقات التي تعترض التجارة، والتي تعترض الاستثمار بدرجة أقل، والقضاء على التمييز فيما بين البلدان الأعضاء. بيد أن الفساد قد يعمل، بحسب الظروف ، إما على زيادة معوقات التجارة والاستثمار أو نقصانهما . وتزداد المعوقات إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة، أو كان مكلفا للغاية، أو كان يتخذ شكل الابتزاز بالدرجة الأولى . وقد تكون المعوقات أدنى إذا ما كان الفساد بمثابة ثاني أفضل استجابة للحواجز القائمة أو لغيرها من التشوهات . كما أن الكثير من أسواق التوريدات، مثل سوق الطائرات، تعتبر قطاعات تتميز بوفورات الحجم والتنافس القاصر، بحيث قد يعيد التنافس توزيع الريوع الاقتصادية ولكن لا يكون له تأثير كبير على الرفاه العالمي . وعلاوة على ذلك ، ففي حين المقصود بأحكام منظمة التجارة العالمية أن تقيد سياسات التجارة الحكومية فان الكثير من حالات الفساد تخرب السياسة الحكومية. فعندما تؤثر غير المشروعة على نتائج السياسة الحكومية وتفضي إلى خلق حاجز تجارى جديد أو دعم تصديري غير قانوني ، فعادة ما تكون الأحكام القائمة كافية لعلاج العواقب المرتبة علي ذلك .

ووكالات الجمارك مشتهرة بالفساد في الكثير من البلدان . بيد أن التأثير الصافي لذلك غير بين . فابتزاز مقاول شحن من قبل مسؤولي الجمارك الذين يهددون ، مثلا ، بترك شحنة من الموز تفسد على سطح السفينة ، يمكن أن يقلل من مستوى الواردات إذا ما عجز مقاول الشحن عن دفع الرشوة أو لم يكن راغبا في دفعها . ولكن

، تخيل سيناريو بديلا : افترض أن مصدر الموز عرض تقديم رشوة على مسؤول الجمرك إذا ما قام بتخفيض مبلغ الرسوم . في هذه الحالة، فإن الفساد بدلا من أن يقلل التجارة قد يعمل على زيادتها فعليا في الوقت الذي يخفض فيه الإيرادات العمومية. ولما كانت الشواهد المرسلة تشير إلى أن التهرب من الضرائب ربما يكون أشيع دافع للرشوة ، فقد يبدو من المعقول ظاهريا أنه قد يزيد التجارة بشكل حدى (١). كما أن المرء قد يتوقع بأنه كلما كانت التجارة أكثر تقييدا كان من الأرجح أن تكون الزيادة في التجارة مترتبة على الفساد. ومن الممكن أن يتسبب أي سيناريو منهما في مشاكل للشركات الممنوعة من دفع الرشاوى – سواء بفعل الحساسية الأخلاقية أو بحكم القانون . وفي كلتا الحالتين ، يكون مصدرو المنتجات المتجانسة أو القابلة للتلف بشكل مرتفع أشد عرضة للتضرر، ويكون بائعو المنتجات المتخصصة والمحذقة تكنولوجيا أقل عرضة لذلك .

وعند وضع استجابة دولية لائقة من السياسات ، يراعى أن تأثيرها على سياسة البلدان المعنية له أهميته أيضا . فهل يؤثر الفساد على رسم السياسة ويفضى إلى التمييز ضد واردات ما أو استثمارات أجنبية ؟ أو هل يخرب السياسة المعلنة للحكومة والتزاماتها الدولية ؟ ففي الحالة الأولى ، قد يستطيع البلد المضار العضو في منظمة التجارة العالمية أن يستخدم الأحكام القائمة للاعتراض على السياسية التمييزية مباشرة . وعلى سبيل المثال ، طلب العديد من شركات الصلب في الولايات المتحدة من حكومة كلينتون أن تتقدم بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية مدعية بأن الدعوم

(١) كليتجارد ، السيطرة علي الفساد ، مرجع سابق ، ص ٦٣-٦٤

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

التي تقدمها حكومة كوريا الجنوبية إلى شركة هانبو للصلب فيما يزعم بتأثير من رشاوى مدفوعة لمسؤولين حكوميين ، شوهت سوق الصلب العالمية. وفي الحالات الأخرى التي يخرب الفساد فيها سياسة الحكومة، وعلى وجه الخصوص حيثما يحرم الحكومة من إيرادات الجمارك ، يكون لدى الحكومة حافز التصرف ، وقد تعكس المشكلة قدرة حكومية منقوصة وليس عقد النية على التمييز.

وإذا ما أثر الفساد بالدرجة الأولى على تخصيص تدفقات التجارة وليس علي حجمها، أو إذا ما كان أي تمييز ناجم عن ذلك فيما بين الموردين راجعا بالدرجة الأولى إلى اختلافات فيما بين البلدان المصدرة في معاملة الرشوة عبر الوطنية (وليس إلى سياسة الحكومات المستوردة)، فقد يكون من الأصح أن تحلل المشكلة بوصفها دعما تصديريا محتملا. وكما هو الأمر بالنسبة الدعوم التصديرية الأخرى، والتي تحظرها منظمة التجارة العالمية بصفة عامة، فلن يكسب أي مصدر بالمقارنة مع مصدر آخر إذا ما أتيحت دعوم متساوية للجميع. ويعد منع حروب الدعم في الحقيقة الحافز الرئيسي لتفاوض البلدان حول اتفاقات تقيد بها أنفسها . غير أنه في حالة الرشوة عبر الوطنية ، حيث يتقيد منافس رئيسى، الولايات المتحدة، من جانب واحد بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ، يكون الحافز لقيام البلدان الأخرى بسن الضوابط ضعيفا . وقد كان ذلك مصدر قلق وإحباط رئيسي لصناع السياسة في الولايات المتحدة وشركاتها . (١)

(١) المرجع السابق ، ص ٧٠

المطلب الثاني

تأثير الفساد علي تدفقات التجارة الدولية

يؤثر الفساد علي التجارة الدولية من خلال ثلاثة قنوات وهي قناة الكفاءة ، وقناة تكلفة المعاملات ، وقناة منح العقود ، وفيما يلي توضيح لهذه القنوات : (١)

أ) قناة الكفاءة Efficiency Channel :

حيث يؤثر الفساد علي مستوى النمو الاقتصادي وحجم التجارة الدولية ، وذلك من خلال التأثير علي كفاءة الاقتصاد ، حيث يلاحظ أن الدول التي تنتشر فيها أنظمة جمركية فاسدة نتيجة تعدد الأنظمة والإجراءات الإدارية ، فإن الفساد يستخدم في هذه الدول لتحسين كفاءة الاقتصاد من خلال ما يعرف بأموال السرعة speed money ، حيث أوضح Huntington 1968 & Leff 1964 أنه في الحالات التي تنتشر فيها الرشاوي بين الموظفين الحكوميين فإن هؤلاء الموظفين يعملون بجدية أكبر ، وهو ما يؤدي إلى التغلب على الإجراءات البيروقراطية، وبالتالي تحسين كفاءة الاقتصاد وبالتالي كفاءة التجارة الدولية .

---

(١)Musila Jacob Wanjala & ،Simon Pierre Sigue " Corruption and International Trade:An Empirical Investigation of African Countries"، The World Economy,2010, pp131-134.

نقلاً عن : د/خالد هاشم عبد الحميد ، لوجستيات التجارة وأثرها علي النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد ٢١ ، العدد ٢ ، الربيع ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٥

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

من ناحية أخرى يرى ميردال أن الفساد يؤدي إلى خلق حالة من عدم الكفاءة، نتيجة تعمد المسؤولين الحكوميين الفاسدين في خلق حالة من التأخير الإداري من أجل الحصول على المزيد من الرشاوى، كما أن الشركات التي تدفع المزيد من الرشاوى تستغرق المزيد من الوقت للتفاوض حول اللوائح والإجراءات بما يؤدي الى ارتفاع تكلفة راس المال.

ب) قناة تكلفة المعاملات transactions cost channel:

طبقا لقناة تكلفة المعاملات فان الفساد قد يسهم في تسهيل التجارة أو أعاقة التجارة اعتمادا على اذا ما كان الفساد مصحوبا بسرقة ام لا.

يحمل المسؤول التكلفة الكاملة للسلعة أو الخدمة العامة (ترخيص مثلا) علي الخزانة الحكومية إلا أنه يستطيع أن ينتزع رشاوي إضافية لأنه في وضع يسمح له بحجب الخدمة ، بل وبخلق نقصان مصطنع فعلياً . وفي هذه الحالة ، قد يقلل التنافس ما بين مورد الخدمات العمومية من احتمال ابتزاز الرشاوي ، لأن المتقدم بطلب يستطيع أن يلجأ إلي مسؤول آخر . ومن بين أكثر المعرضين للرشاوي المبتزة ، الشركات التي لديها تكاليف ثابتة مرتفعة وتفتقد إلي موقع إنتاجي بديل ، أو منتجو أو سماسرة السلع غير المعمرة ، أو دافعو الضرائب غير المتعلمين أو غيرهم من الجماهير المحتاجة إلي الخدمات الحكومية . كما أن الشركات التي تعمل بعقود ذات مواعيد نهائية محددة وجزاءات للتأخير تكون معرضة لطلب الرشاوي .

وفي حالة الفساد المشفوع بالسرقة يقبل المسؤول الرشوة مقابل تقليل سعر السلعة أو إسقاطه (مثلاً بالتلاعب في فاتورة الضرائب) ، وبذلك يحرم الحكومة مما هو مستحق لها . وحسبما يشير إليه شليفر وفيشني ، " من الجلي أن الفساد المشفوع

بالسرقة أكثر جاذبية للبائعين " وأن المنافسة فيما بين البائعين في هذا النوع من الحالات تنزع إلي زيادة مستوى الفساد " . (١) أي أنه في حالة وجود فساد مع سرقة أو ما يعرف بالفساد التؤاطى، وذلك من خلال فرض رشاوى أقل من الضرائب الجمركية وذلك لدخول السلع للبلاد، وهو ما يسهم في خفض تكاليف المعاملات التجارية وزيادة حجم التجارة.

أما في حالة الفساد بدون سرقة حيث يقوم الموظف المختص بفرض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع مضافا اليها بعض المصاريف الإضافية لصالح الموظف المختص، وتسهم هذه المصروفات في رفع تكاليف المعاملات التجارية وبالتالي خفض حجم التجارة.

ج) قناة منح العقود contract – awarding channel:

القناة الثالثة للفساد هي قناة منح العقود لتوريد سلعة معينة لصالح من يدفع رشاوى أكثر، وبالتالي فإن شركات الاستيراد والتصدير التي تكون على استعداد للانخراط في ممارسات فاسدة تتمكن من الحصول على ميزة تنافسية على حساب الشركات الأخرى.

وتعد الرشوة المدفوعة للفوز بعقود أو امتيازات رئيسية أو شركات مخصخصة حكرا على المؤسسات التجارية الكبرى وكبار الموظفين عموما. ورغم أن صغار الموظفين يرتشون أحيانا للكشف عن معلومات، فإن بعض المؤسسات التجارية الصغرى ترشو للحصول على عقود توريد اعتيادية، أما حالات الرشوة الهامة فتتعلق

(١) كمبرلي آن إليوت ، الفساد والاقتصاد العالمي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ ،، كليتجارد ، السيطرة علي الفساد ، مرجع سابق ، ص ٨٧

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

بنفقات كبيرة وقد يكون لها أثر على ميزانية الحكومة وعلى آفاق النمو في البلد .وهذه الصفقات بحكم تعريفها تهم كبار المسؤولين وكثيرا ما تتورط فيها شركات متعددة الجنسيات تعمل لوحدها أو باتفاق مع شركاء محليين .ويسمي مودي ستيوارت (1994)هذه الممارسة ب"الفساد الكبير."

وعندما تكون الحكومة هي القائمة بالشراء أو بالتعاقد، فإن ثمة عدة أسباب لدفع الرشوة للمسؤولين .فأولا، قد تدفع شركة الرشوة لإدراجها في قائمة مقدمي العروض المقبولين وحصر حجم القائمة .وثانيا، قد تدفع الشركة الرشوة للحصول على معلومات داخلية .وثالثا، قد تدفع الرشوة المسؤولين إلى صوغ مواصفات العروض بطريقة تجعل الشركة الراشية العارض الوحيد المؤهل. ورابعا، قد تدفع الشركة الرشوة ليتم اختيارها كمتعهد فائز .وخامسا، عندما يتم اختيار الشركة كمتعهد، قد تدفع الرشوة لتحديد أسعار مبالغ فيها أو للغش في النوعية.

ويحدث الفساد في الصفقات العمومية في كل بلد، حتى في تلك البلدان التي توجد في أعلى سلم" مؤشر التراهة"، من قبيل سنغافورة ونيوزيلندا(١) وثمة أمثلة قليلة تبين نطاق الإمكانيات.

ففي زيمبابوي، يعتقد أن التواطؤ بين كبار المسؤولين في البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وشركة سويدية للاتصالات السلكية واللاسلكية قد أدى إلى الالتفاف على إجراءات مجلس العروض المحلية .وادعي أن الرشاوى المدفوعة قد

---

(١) أعد يوهان غراف لامبسدورف، (Johann Graf Lambsdorff) الباحث العامل في المنظمة الدولية للشفافية، مؤشرا قطريا للفساد هو عبارة عن تجميع لتصنيفات أخرى تستند إلى التصورات المتعلقة بمستوى الفساد في المعاملات التجارية .وتأتي في المقدمة نيوزيلندا وسنغافورة . ويرد هذا المؤشر المعزز بشروح في Transparency International Newsletter, September 1996, pp. 5- 8.

بلغت 7.1 ملايين دولار (Economist Intelligence Unit , Zimbabwe . Quarterly Report, June 1995) وفي صفقة طائرات بين جمهورية كوريا وعدة شركات أمريكية، قدمت فيما يدعى رشاوى إلى الرئيس روه تاي وو .وقد استجوب موردون متعددو الجنسيات، فأنكروا تورطهم. واعترف مستشار الرئيس روه تاي وو للأمن القومي بحصوله على أموال من مؤسسات كانت تأمل في الحصول على عقود أسلحة .واتُّهِم بأنه قبل 000 300دولار في صفقات شراء طائرات مقاتلة .وبصفة خاصة، اتُّهم رئيس المجموعة الكورية بتقديم رشوة قدرها 000 65 دولار للمستشار . واعترف بأنه قدم المال غير أنه قال إنه كان هدية . (١)

وحدثت فضيحة كبيرة في سنغافورة تورطت فيها عدة شركات متعددة الجنسيات ومسؤول كبير في مجلس المرافق العامة، وتعلقت بدفع رشاوى للحصول على معلومات سرية بشأن مقدمي العروض .وأدرجت خمس من الشركات المتعددة الجنسيات المتورطة في الفضيحة في القائمة السوداء .وحكم على المسؤول بالسجن لمدة 14 سنة . (٢)

---

(١)انظر:

“Rohs Former Security Advisor Arrested on Graft Charges”, Agence France Presse, December 13, 1995; “Seoul Shaken as Ex-Presidents Are Charged with Insurrection”, Janes Defense Weekly, January 10, 1996; “ S. Koreas Daewoo Head Faces Bribe Charges”, Reuters North American Wire, January 17, 1996

(٢)انظر : ."Singapore Exposes Tip of Corruption Iceberg”, Financial Times, February 15,: 1996

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

ويمكن أن يؤثر الفساد على تدفقات التجارة من خلال خصائص الفساد الأتية: (١)

- مستوى الفساد: ويستخدم لقياس مدى أنتشار الفساد وتقدير التكاليف المباشرة الشركات الإنتاجية خاصة التي تعمل في مجال الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم التدفقات التجارية الدولية، ويتم التعبير عن مؤشر مستوى الفساد من خلال عدد الممارسات الفاسدة التي تحدث.
- مدى انتشار الفساد: وهو مؤشر يستخدم لتحديد الخصائص الاجتماعية للقائمين بالأنشطة التجارية في بيئة الأعمال الدولية، لأن الشركات الفاسدة تميل إلى القيام بمعاملاتها مع وكالات فاسدة، وبالتالي تزيد معدلات أنتشار الفساد، وهو ما يؤثر سلبيا على الشركات غير الفاسدة نتيجة ارتفاع تكاليف البحث عن شركات غير فاسدة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإدارية، وبالتالي ارتفاع تكاليف التجارة .
- موقع الجمارك من منظومة الفساد: حيث تكون السلطات الجمركية في أي دولة أكثر عرضة للفساد مقارنة بالمنظمات الحكومية الأخرى في الدولة بسبب السلطات التقديرية الكبيرة الممنوحة لموظفي السلطات الجمركية، وبالتالي تصبح الرشاوى الوسيلة الأكثر فعالية للتغلب على القوانين والتنظيمات الجمركية.

---

(١) Thede Susanna & Nils Ake Gustafson، " The Multifaceted Impact of Corruption on International Trade"، The World Economy,2012, pp653-655.

- وظيفة الفساد ودوره في فرض عقبات وتقليل الفرص أمام الشركات العاملة في مجال التجارة الدولية، ويمكن التفرقة بين نوعين من الفساد طبقا لوظيفة الفساد:
  - النوع الأول وهو الفساد العام: ويتمثل في الإجراءات الفاسدة المطبقة على كافة الشركات العاملة في مجال التجارة الدولية، ويعتبر بمثابة تكاليف إضافية على هذه الشركات.
  - النوع الثاني وهو الفساد الانتقائي: ويستخدم لمحاباة بعض الشركات العاملة في مجال التجارة الدولية وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الدولية على حساب شركات أخرى، وتؤدي هذه المعاملات التجارية الفاسدة إلى رفع تكاليف المعاملات التجارية.
- القدرة على التنبؤ بالفساد: وتستخدم هذه الوظيفة لتوضيح الاختلاف في الأداء الاقتصادي للدول التي تعاني من الفساد، ففي الدول التي يمثل الفساد جزء من النظام المؤسسي للدولة ويمكن التنبؤ به وتوقعه مثل كوريا والصين في هذه الحالة لا يمثل الفساد عقبة أمام تدفقات التجارة، أما بالنسبة للدول التي لا يمكن التنبؤ بالفساد فيها مثل الدول الأفريقية ودول جنوب الصحراء فإن الفساد في هذه الدول يمثل عقبة أمام التجارة .

المبحث الثانى

تقليل حوافز الاستثمار

تمهيد وتقسيم :

يعد الاستثمار أكثر الأنشطة حساسية للفساد ، حيث يُضعف الفساد الحافز علي الاستثمار المحلي ويقلل من جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، هذا بالإضافة إلي تخوف المستثمرين الأجانب والمحليون من التكاليف التي يمكن التنبؤ بها ، كما يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد .

كما يؤثر الفساد سلباً علي الاستثمارات العامة ؛ فالفساد يشتت عملية صنع القرار المرتبطة بميزانية الاستثمار حيث يتم في الدول الأكثر فساداً اختيار المشاريع العامة علي أساس مدى قدرتها علي توليد الرشاوي وليس علي أساس الإنتاجية ، إذ تصبح الإنتاجية شيئاً ثانوياً . (١)

ففي البلدان التي يتفشى فيها الفساد ، تتضخم الاستثمارات العامة تضخماً وهمياً في الوقت الذي ينخفض فيه حجم الاستثمارات الخاصة ، حيث أن مبالغ كبيرة من الانفاق المصنف علي أنه استثمارات عامة تعتبر في الحقيقة موارد محولة لأصحاب النفوذ ممن يحتكرون سلطة اتخاذ القرارات .

ومن هنا نستنتج عدم فعالية حوافز الاستثمار التي تقدمها القوانين للمشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية علي السواء .

---

(١) د/أسماء محمد عزت ، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية علي الدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٦٤

وفي هذا الإطار سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين كالآتي :

المطلب الأول : التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار.

المطلب الثاني : التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار الأجنبي وعوائده.

المطلب الأول

التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار

تقسيم :

لغرض الوقوف علي التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار سوف نقسم هذا المطلب إلي فرعين :

الفرع الأول : تعريف مناخ الاستثمار ومكوناته

الفرع الثاني : مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

الفرع الأول

تعريف مناخ الاستثمار ومكوناته

- **تعريف مناخ الاستثمار :**

يعرف مناخ الاستثمار علي أنه : " مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي لها أثر إيجابي أو سلبي في نجاح المشاريع الاستثمارية . " (١)

(١) د/جواد كاظم : نظرة مؤسساتية للاستثمار في العراق ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٨٤

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار أم لا . (١)

وهو أيضاً : " كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار ، فهو البيئة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب توفيرها بشكل جيد تخدم المستثمر وتحقق له أعلي فائدة وتقلل من الأعباء التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي . " (٢)

ويعرف كذلك : " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة ، حيث إن تهيئة هذه البيئة شرط ضروري لجذب هذه الاستثمارات . " (٣)

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري " بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها، و هي تشمل الأوضاع و الظروف

---

(١) Khindria, Tony "India industrial trade and budget policy", International Business Law journal RAID, N°3,1993, P 303

(٢) منجد الخشالي : المالية الدولية ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧١

(٣) د/علي لطفي : الاستثمارات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧

السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية " . (١)

ويعرف تقرير التنمية في العام ٢٠٠٥ الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار علي أنه " مجموع العوامل الخاصة بموقع محدد ، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة " ، ويري التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً علي مناخ الاستثمار ، من خلال تأثيرها علي التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة علي المنافسة . لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية ، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة ، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار ، وبخاصة أمن حقوق الملكية ، والمخاطر ، وبينت البحوث التطبيقية ، أن غالبية الشركات متعدية الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة علي الاستثمار . (٢)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو " مجمل الظروف الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر علي قرار الاستثمار وعلي فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين . وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ،

(١) د/أميرة حسب الله محمد : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ص ٣٤

(2) World bank،world development indicators،report 2005, p40

ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال " .

وحتي يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية وفعالية ، من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات ، فمن الضروري العمل علي أن يتوافر فيها الاعتبارات التالية :

- الاعتماد علي معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية في بلد ما .
- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والعوامل المتعمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة ، التي لها دور مهم في تقييم مناخ الاستثمار في الدول .
- الارتباط بإطار نظري متين يعطي لصاحب القرار توضيحاً وفهماً لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد ، ويوضح المعايير التي يتم علي أساسها اختيار المكونات الفرعية . (١)
- **مكونات مناخ الاستثمار :**

تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره علي جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية . ذلك أن هذا المناخ يشتمل علي جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح استثماراته ، وملائمة لممارسة نشاطه حالاً ومستقبلاً . " حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية

(١)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١ م الكويت، ٢٠١١ ، ص ١٥

الكلية الأخرى وهي السياسة المالية و النقدية و التجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية و البيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي. " (١)

و يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية و الاقتصادية و الاستثمارية و التشريعية، و درجة جاذبيته لاستقطاب و توطين الاستثمار، و تحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، و تدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار و ارتفاع مستوى المعيشة. (٢) ويمكننا تقسيم مكونات المناخ موضوع الدراسة إلى المكونات الاقتصادية و المكونات غير الاقتصادية.

أولا– المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها:

١– السياسة الاقتصادية : ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

(١) عبد الحميد عبد المطلب : السياسات الاقتصادية علي مستوى الاقتصاد القومي ، ط١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٠

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤، ص ١٣. من الموقع الالكتروني http : / / www . iaigc . org

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

أ) السياسة المالية : تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار وغيرها.(١)

و من نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد و كساد اقتصادي. إذ "كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش و كساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال. " (٢)

ب) السياسة النقدية : تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية. (٣) و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم.

---

(١) د/اجلال راتب و أخرون، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية ٢٠٠٠، ص ١٦٩.

(٢) د/عبد الحميد عبد المطلب : السياسات الاقتصادية علي مستوى الاقتصاد القومي ، مرجع سابق، ص ١٩٥

(٣)د/عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٢٦.

فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى. كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها. (١)

و لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير، و حجم الأرباح، و بالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. (٢)

فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح، و يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب و تتسم بالاستقرار. (٣)

ج) سياسة التجارة الخارجية : تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و شفافة. قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

و تنعكس آثار هذه السياسة إيجابا أو سلبا في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضا إذا كانت سياسة التجارة

---

(١)د/عمر محمد عثمان صقر، العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة دول شمال افريقيا، في المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة ١٣، العددان ٣ و ٤، ١٩٩٩، ص ص ٢٦–٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) د/عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص ١٩٥.

الخارجية جيدة و سليمة و بالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزا في الحالة المعاكسة و تكون منفرة للمستثمرين.

٢ - درجة الانفتاح الاقتصادي : إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الانتاج). (١)

فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح. و يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة و لفترات قادمة، و من هذه المؤشرات:

أ. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج المحلي الإجمالي عليها، مما يدل على الانفتاح الاقتصادي و العكس بالعكس. إذ انخفاض هذه النسبة يدل على قلة الانفتاح الاقتصادي أو انغلاقه، الشيء الذي يساهم في رداءة مناخ الاستثمار.

ب. درجة تركز الصادرات: إن ارتفاع درجة التركيز معناه ارتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول. و هذا يعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدولة. و ما يستتبع ذلك من فرض للقيود

(١) د/ مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسية المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٨، ص ٩٧.

على حركات عناصر الانتاج، و هو ما يحاول رأس المال الأجنبي الابتعاد عنه." (١)

٣ – قوة الاقتصاد المحلي و نموه : يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصادات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة. (٢) و من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد
- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى
- مدى كفاءة الجهاز المالي و المصرفي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها
- مستوى التقدم التكنولوجي
- مدى توافر الموارد البشرية الكفاءة والمؤهلة بمستويات متدرجة و تخصصات متنوعة.

(١) د/مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢)د/خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ ، ص ٨٨.

٤ - التكاليف و البنية الأساسية : يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامسة و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم .

فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج . وفي الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقراره أو تقلبه.

وقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح Cushman أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة." (١)

كما أن عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي إليه، بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها.

وبخصوص اليد العاملة نشير إلى أن انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للاستثمارات الأجنبية إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة " الجودة المرتفعة، و العمالة المنتجة...، و قد ركزت البلدان التي نجحت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي

(١) د/عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ص ٥٢.

المباشر على تحسين التعليم العام، و التدريب على المهارات الصناعية، و تحقيق الانضباط العنصري العمل و الإدارة. " (١)

و ينظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها و شفافيتها و وضوح قواعد حسابها و إجراءات تسديدها دون التأثير سلبا على سيولة المشروع.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإنه يؤثر على تكاليف الإنتاج و أسعار البيع و من ثم على ربحية المشروع الاستثماري ، " وقد أوضح كل من Schneider and Frey في دراسته عن ٥٤ دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر . نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة . و من ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة ." (٢)

و بخصوص البنية الأساسية، يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة و جودة الخدمات التي تقدمها و شبكة النقل البحري و البري و الجوي واتساعها و وفرتها، ومدى توفر أدوات الاتصال المتقدمة و الطاقة و غيرها من البنى المكملة و الميسرة للنشاط الإنتاجي و التجاري للمشروع الاستثماري. و التي يقع إنجازها على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار و ليس المستثمر.

٥ – حجم السوق: و يشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. و يقاس حجم السوق بعدد

(١)جويل بيرغمان، و زياو فانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات و المشكلات، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ١٩٩٥، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، ص ٧.

(٢) د/عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٥٣.

المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

كما أن انضمام الدولة المضيفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الاتحادات السابق ذكرها. ولهذا فإن حجم سوق أي بلد يتأثر بمدى انتمائه لمثل هذه الاتحادات أو عدم انتمائه، الشيء الذي يؤثر في مدى جاذبية سوق هذا البلد المستثمرين جدد أو لا.

فكلما كان حجم سوق أي بلد كبير و قابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار فيه، و العكس كلما كان حجم سوق أي بلد صغير أو ينكمش مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثماري.

٦ – درجة مخاطر الاستثمار: قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية و السياسية.

لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار، و كلما ارتفعت ساهمت في رداءة هذا الأخير و نفرت المستثمرين الأجانب على الخصوص.

و هناك عدة مؤشرات تعد من طرف مؤسسات و هيئات إقليمية و دولية تقيس أهم المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار، كما ترتب البلدان وفقا لهذه

المؤشرات ترتيباً تصاعدياً من البلد الأقل خطرا إلى البلد الأعلى خطرا. و منه تعطي هذه المؤشرات في مجموعها نظرة عن مناخ الاستثمار لأي بلد من حيث درجة المخاطر و ترتيبه عالميا.

الفرع الثاني

مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

عملت العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة علي تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن ان تساعدهم في معرفة وضع كل دولة علي انفراد ، وتحديد اهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول ، التي تمنعها من جذب الاستثمار الأجنبي . وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة علي وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية ، والدولة التي تحرز موقعاً متقدماً في مجال التنمية البشرية تحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا .

ومن بين هذه المؤشرات ما يلي : (١)

١– مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد :

(١) د/عبد الحميد بوخاري ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد ١٠ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٢ ، ص ٤٣

أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية { CNUCED } منذ ٢٠٠١ ، ويهدف هذا المؤشر للتعرف علي مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل . وقد طور هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٢ ، ليصبح مؤشرين مقارنين هما : مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد . (١)

- **العوامل التي يقيسها المؤشر :**

يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) . ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية والتطورات الطارئة . أما مؤشر الإمكانات فيستند إلي ثمانية عوامل هي : معدل نمو الناتج الداخلي ، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات إلي الناتج الداخلي الخام ، عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة ، حجم استهلاك الطاقة التجارية ، نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير إلي الدخل الوطني ، نسبة الملتحقين بالدارسات العليا إلي إجمالي السكان ، تصنيف القطر السيادي .

- دليل المؤشر :

---

(١) د/عبد الكريم البشير ، انعكاس المخاطر القطرية علي الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، الملتقي الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات (الآفاق والتحديات) ، ص ٧

- ✓ وفق مؤشر الأداء : حصول الدولة علي معدل واحد (١٠) فما فوق . يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها علي جذب الاستثمارات الأجنبية ، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعف من حيث قدرتها علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ وفق مؤشر الإمكانات : يتراوح الرصيد بين صفر وواحد . ويحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر ، وأدني قيمة له علي الفرق بين أعلي قيمة للمتغير وأدني قيمة له . وبمقارنة وضع القطر وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات ، فإنه يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية :

- مجموعة الدول السباقة ، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع .
- مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها ، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض
- مجموعة الدول ما دون إمكاناتها ، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع
- مجموعة الدول متدنية الأداء ، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات

منخفض . (١)

٢– مؤشر الحرية الاقتصادية :

(١) د/غريب بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد ١٠ ، جامعة قاصدي ورقلة ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٦

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ ١٩٩٥ ، عن معهد Héritage Fondation أو صحيفةWall Street Journal ، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماماً متزايداً من الدول العربية .

تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية. (١) و يصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي : (٢)

- اقتصاد حر: من ١ إلى ١,٩٩ نقطة
- اقتصاد شبه حر: من ٢ إلى ٢,٩٩ نقطة
- حرية اقتصادية ضعيفة: من ٣ إلى ٣,٩٩ نقطة
- حرية اقتصادية ضعيفة جدا: من ٤ إلى ٥ نقاط.

٣- مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام ١٩٩٥، عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة"،

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤، مجلة ضمان الاستثمار السنة الثانية والعشرون ، الكويت، ص ٢٣٢. من الموقع http://www.iaicg.org.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام و رجال السياسة. (١)

و يتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل ثلاث مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل و محايد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال و المحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم و تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية و الإجراءات الموضوعة و درجة معاناتهم في تنفيذها و تستمزج آرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد و الرشوة. (٢)

ويتكون هذا المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على مستوى كبير من الفساد و الدرجة العاشرة تدل على مستوى عال من الشفافية. وبين هذين الدرجتين (٠ و ١٠) مستويات متدرجة من الشفافية كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية، و العكس بالعكس صحيح.

وفي سنة ٢٠٠٥ استحدث هذا المؤشر قائمتين الأولى تخص الدول العشر الأكثر شفافية و الثانية الدول العشر الأقل شفافية، و قد شمل ١٥٩ دولة منها تسع عشرة دولة عربية لم تصنف أي منها في القائمتين المذكورتين. (٣)

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد الرابع ، ٢٠٠٥ ، الكويت ، ص ٧١. من الموقع . http://www.iaigc.org.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٧١.

٤-مؤشر التنافسية العالمية :

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع ١٠٩ مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة علي النمو والمنافسة ، ولقد ظهر هذا المؤشر عام ١٩٧٩ ، ويتكون من مؤشرين فرعيين هما :

أ) مؤشر النمو للتنافسية : ويعكس قدرة الدولة علي النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين ٥-٨ سنوات وينقسم بدوره إلي ثلاث مقاييس : (١)

- المقياس الأول : يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا ، الربط بشبكة الإنترنت ، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة ، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال ، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن ٥٠ % من المؤشرات.
- المقياس الثاني : ويقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ، ويمنح ٢٥% من المؤشرات .
- المقياس الثالث : ويقيس اداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي ، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي استقرار أسعار الصرف ، نسبة الموازنة إلي الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن ٢٥% من المؤشرات .

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٦ ، الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة (٢٠٠٧/٢٠١٤) – العدد الفصلي الأول ، مارس ٢٠٠٧ ، ص ٦

ب) مؤشر الأعمال التنافسية: يركز هذا المؤشر علي قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلي مقياسيين :

١. درجة تطور قطاع الأعمال " المناخ الاستثماري " ، ويستند هذا المؤشر علي ٨ عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية علي النحو الآتي :

- ✓ درجة الانفتاح الاقتصادي
- ✓ أداء القطاع المالي
- ✓ البنية الأساسية
- ✓ الإطار المؤسسي
- ✓ البيئة المعلوماتية
- ✓ مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي
- ✓ مؤشرات الموارد البشرية (العمال)
- ✓ تطور نظم الإدارة .

٢. درجة الانفتاح الاقتصادي ، أداء القطاع المالي ، البنية الأساسية ، الإطار المؤسسي ، البيئة المعلوماتية ، مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، مؤشرات الموارد البشرية (العمال) تطور نظم الإدارة .

٥– المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يهتم هذا المؤشر بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له ، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيرها . ويصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية The

Political Risk Services group من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام ١٩٨٠ لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ، ويغطي ١٨ دولة عربية من أصل ١٤٠ دولة يشملها المؤشر ، ويتكون من ٣ محددات فرعية هي :

- مؤشر تقويم المخاطر السياسية : يندرج فيه ١٢ متغيراً هي درجة استقرار الحكومة ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، خريطة الاستثمار ، وجود نزاعات داخلية ، وجود نزاعات خارجية ، الفساد ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة ، دور الدين في السياسة ، سيادة القانون والنظام ، الاضطرابات العرقية ، مصداقية الممارسات الديمقراطية ، نوعية البيروقراطية .
- مؤشر تقويم المخاطر المالية : يندرج فيه ٥ متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة خدمة الدين الخارجي إلي إجمالي صادرات السلع والخدمات ، نسبة ميزان الحساب الجاري إلي إجمالي صادرات السلع والخدمات ، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة ، استقرار سعر الصرف .
- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية : ويندرج فيه ٥ متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ، معدل التضخم ، نسبة عجز / فائض الميزانية الحكومية إلي الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي . (١)

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١ ، الكويت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٥٥-٥٦

- **التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي :**

يؤثر الفساد علي الاستثمار المحلي ؛ لأن العقبات التي تواجه المستثمر المحلي أكبر وأكثر تعقيداً . إذ يواجه المستثمر المحلي بالإضافة إلي ما يطلب منه من رشا وابتزاز مقابل إنجاز المشروع ما يتطلبه المشروع من إجراءات رسمية كثيرة وصعبة ومعقدة .

والفساد يشجع قدراً كبيراً من الاستثمارات المحلية علي القيام بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي بعيداً عن التكلفة الإضافية للمشروع غير المبررة إلا بوجود فساد حكومي ، وكذلك بعيداً عن صعوبة الإجراءات وأحياناً استحالة تنفيذ بعضها .

ويتسبب الفساد في خفض معدلات الاستثمار ، ومن ثمَّ خفض حجم الطلب الكلي ، ومن خلاله تخفيض معدل النمو الاقتصادي ، فدفع الرشا يمثل بالنسبة للكثير من رجال الأعمال نوعاً من الضرائب الإضافية ، مما يدفعهم إلي تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها الفساد ، حيث وجدت بعض الدراسات التي قاست أثر الفساد علي معدل الاستثمار أن انخفاض مؤشر الفساد من ٤ إلي ٦ (حيث أن صفر هو أعلي معدل للفساد و ١٠ أقل معدل للفساد) يؤدي إلي زيادة قدرها ٤ % في معدل الاستثمار ، وإذا ارتفع معدل الفساد بنحو نقطة مئوية واحدة يتقلص معدل الاستثمار بنحو ١١% ، كما أوضحت هذه الدراسات أن البلدان التي ينتشر فيها الفساد بشكل واضح ترتفع فيها تكلفة الاستثمار بنحو ٢٠% مقارنة بالمجتمعات الأقل فساداً . (١)

(١) خبراء يحذون من تأثير الفساد علي الاستثمار ، مقال منشور علي الموقع :
http://www.5bre.com/13350.h:12.05.2019/05/5.

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

كما كشفت دراسة أجرت من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي في صورة مسح لألفي شركة عبر ٤٩ دولة عن اضطرار المستثمرين للجوء للرشوة بسبب القواعد المتعنتة والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم ، مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار ٢٠% كضرائب إضافية يتحملونها كعبء زائد ، وهذا ما يدفعهم في غالب الأحيان إلي الانسحاب والبحث عن مناخ أفضل لاستثمار تنخفض فيه نسب الفساد . (١)

وفي إطار التحليل الكمي لأثر الفساد علي الكفاءة والاستثمار والنمو ، يلاحظ أن التكاليف الإضافية للفساد والناتجة عن الرشوة أو زيادة الوقت اللازم للحصول علي الخدمة بسبب التعطيل ، تمثل زيادة في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة ، وهذا يؤدي إلي سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً علي الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد ، فالمستهلك يدفع سعر السلعة أو الخدمة أعلي من تكلفتها الحقيقية بسبب الريع الإضافي الذي يضطر لدفعه للموظف الفاسد ، وكملا زادت درجات الفساد نزع المستثمرين إلي إدخال المدفوعات الناجمة عن الفساد (الرشا ، العمولات ، التأخير ...) في تكلفة المنتج أو الخدمة . (٢)

مما سبق نستنتج أن الفساد يتسبب في تدني كفاءة الاستثمارات ويضعف مستوى جودة البيئة التحتية ، وذلك بسبب الرشا التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها (الاستثمارات) ، بالإضافة إلي تدخل

---

(١) د/ مي فريد ، الفساد رؤية نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٣ ، مطابع الأهرام ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢٦

(٢) د/زياد عربية بن علي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية ، مجلة الأمن والقانون ، العدد ١ ، منشورات كلية الشرطة ، دبي، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٨ .

الوساطة في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش ، مما يسفر عن تدني نوعية المنشآت العامة (١) ، وهذا كله يؤثر سلباً علي مناخ الاستثمار ، ويزيد من تخوف المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمار في بيئة يسود فيها الفساد ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة ، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول علي الحقوق والعقارات وغيرها ، ومن ثمَّ عزوف المستثمرين الجادين عن الاستثمار .

وقد فسر البعض التأثير السلبي للفساد علي النمو الاقتصادي بأنه الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع ، وأن لهذا الهدر آثاراً مباشرة وغير مباشرة . فالآثار المباشر تتمثل بالهدر ، وغير المباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها ، فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلي إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلي خلق دخول متراكمة تصل إلي ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلي خلق دول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي .

---

(١) د/جورج العبد ، الفساد : العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية ، الطبعة الأولي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع السويدي بالإسكندرية تحت عنوان " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية " ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٤ .

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث إن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توافرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية " استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات إلا أن مبالغ الفساد مثلاً بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية ، وبالتالي لم يتسن الحصول علي تلك التراكمات الداخلية التي أوضحناها . (١)

وهناك فريق من الباحثين يري أن الفساد يحفز الاستثمار الأجنبي وأخر يري عكس ذلك .

وهناك اعتقاد واسع أن الفساد من أهم المعوقات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية ، فقد أثبتت العديد من الدراسات أنه يؤثر بشكل سلبي علي مختلف نواحي الحياة ، إذ يعرقل الجهود الرامية إلي تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية ، يقوض الديمقراطية وحكم القانون ، ويعمل علي تشويه الأسواق ، وحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يعتبر أداة تمويل مكملة أو بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها نظراً لنقص مواردها المحلية إلي جانب صعوبة الحصول علي القروض الخارجية .

---

(١) روبرت كليتجارد ، السيطرة علي الفساد ، ترجمة علي حسين حجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون سنة نشر ، ص ٤٦

ويلعب مناخ الاستثمار دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الأجنبي ، فالظروف والأوضاع الاقتصادية ، الاجتماعية ، والمؤسسية لبلد ما لها تأثير كبير علي تدفقات الاستثمار . ولعل الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد أجنبي .

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تأثير مستويات الفساد علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، بعضها أكد أن العلاقة سلبية وأخرى إيجابية .

وتعد الدراسة التي قام بها " باولو ماورو " من أوائل الدراسات الاقتصادية التي حاولت قياس أثر الفساد علي الاستثمار ، وتحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد علي النمو الاقتصادي والاستثمار ، وقد اعتمد " باولو " في هذه الدراسة علي ثلاثة مؤشرات مختلفة لعناصر المخاطرة والعوامل المؤسسية ، يشير المؤشر الأول إلي مستوى الفساد والذي عرف علي أنه " مدى تضمن المعاملات الاقتصادية ممارسات تتسم بالفساد أو تكون مثيرة للشبهات " ، ويعكس المؤشرات الثاني والثالث كفاءة النظام القضائي والكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي علي التوالي . وقد قام " ماورو " باختزال هذه المؤشرات الثلاثة في مؤشر واحد أطلق عليه " مؤشر " الكفاءة الإدارية – البيروقراطية " ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الفساد يؤثر سلبياً ليس فقط علي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضاً علي معدل نمو الاستثمارات ، كما بينت الدراسة أن زيادة الكفاءة للجهاز الإداري الحكومي ستنعكس بشكل واضح علي حجم الاستثمارات ، ووفقاً للنتائج الكمية لهذه الدراسة إذا استطاعت

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

دولة مثل بنجلاديش أن تصل بكفاءة الجهاز الإداري الحكومي لمستوى مثيله في أورجواي فإن حجم الاستثمارات في بنجلاديش سيزداد بمعدل ٥% تقريباً . (١)

وفي دراسة مشابهة لتلك الدراسة قام بها " ماورو " أيضاً استخدم فيها انحدارات مقارنة بين البلدان لتلك المستخدمة للدراسة السابقة ، علي مجموعة أكبر من البيانات لتوفير شواهد أخرى علي أن الفساد يمكن أن يؤثر علي النمو الاقتصادي ، وتوصل فيها إلي أن الكثير من تأثير الفساد علي النمو الاقتصادي يحدث من خلال الاستثمار ، وأنه إذا أراد بلد معين أن يحسن من " ترتيبه " في الفساد من ٦ من ١٠ إلي ٨ إلي ١٠ ، فإنه يتعين أن يرتفع النمو السنوي في حصة الفرد من ناتجه المحلي بزهاء نصف نقطة مئوية . (٢)

وقد أيدت دراسات عديدة أخرى الدراسة التي قام بها " ماورو " ولكن باستخدام مؤشرات مختلفة ، وأثبتت أن هناك علاقة بين الفساد وكل من النمو الاقتصادي والاستثمار ، واتفقت معه إلي حد كبير في النتائج ، من هذه الدراسات دراسة كل من (Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder , Keefer and Knack ,

---

(١) Paolo Mauro: Corruption and growth, quarterly 6 journal of economic, vol. 110, No. 3, August 2009, pp. 681 –712 ، د/كمال أمين الوصال ، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق ص ١٩٨، هشام الجمل ، الفساد الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦

(٢) باولو ماورو ، تأثير الفساد علي النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول ، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت ، ترجمة : محمد جمال إمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، مهرجان القراءة للجميع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣١-١٣٥

Mauro 1997) (١)، وبالرغم من هذا التأييد الذي حظيت به الدراسة التي قام بها " ماورو " ١٩٩٥، بأنها أول دراسة تطبيقية لهذه العلاقة علي ٦٧ دولة خلال الفرة من (١٩٦٠–١٩٨٥) باستخدام مؤشر Business International للفساد ، وقد توصل إلي أن أثار الفساد هائلة في ضخامتها ، حيث يؤدي انخفاض الفساد بمقدار درجة واحدة إلي زيادة الاستثمار بنسبة ٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد دعم العديد من الكُتاب الأخرين هذه النتائج باستخدام مؤشرات أخري للفساد وعينات مختلفة من الدول مثل (1995) Knack and Keefer ، (Saakr& Hasan 2001) ، (2003) Lambsdorff ، فقد أشار Lambsdorff أن الفساد يقلل من إنتاجية رأس المال متجاوزاً بذلك مجرد تاثير الفساد علي خفض نسبة الاستثمار ، كذلك توصل (1997) Wei إلي أن تأثير زيادة الفساد بنقطة مئوية علي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يوازي أثر زيادة معدل الضرائب بمعدل ٣,٦ نقطة مئوية . كما أن التنبؤ بالفساد (أي التنبؤ بحجم الرشاوي التي ستدفع ولمن ستدفع والمميزات الممنوحة وغيرها) عنصر هام في تقييم المستثمرين الأجانب للدول المضيفة ، وعليه كلما ضعفت القدرة علي التنبؤ يصبح أثره علي الاستثمار أكثر سلبية . إلا أن أحد الاقتصاديين (Wedman) (٢) آثار العديد من التساؤلات حول مدى دقة هذه النتائج

(١) د/كمال أمين الوصال، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مرجع سابق، ص ١٩٩

(٢) Andrew Wedeman, Looters, Rent-Scrapers, and Dividend-Collectors: Corruption and Growth in Zaire, South Korea, and the=Philippines, the Journal of Developing Areas, Vol. 31, No. 4 (Summer,1997), pp. 457-478.

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

وإمكانية تعميمها ، ويري أن أثر الفساد علي الاستثمار لا يتحدد فقد " بحجم الفساد " ولكن ربما يكون بدرجة أكبر " بأشكال " هذا الفساد ، فربما تكون الآثار السلبية للفساد علي النمو الاقتصادي والاستثمار واضحة في تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من الفساد إلا أن الأمر قد يختلف تماماً في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد ، ولذا وفقاً لرأى(Wedman) لا يمكن قبول الفرض القائل بأن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار على إطلاقه، ويضيف أن المشكلة الرئيسية في دراسة" ماورو" تكمن في أنه تعامل مع الفساد على أنه ظاهرة نمطية ، الأمر الذي أغفل معه بعدًا مهمًا أثناء تحليل ظاهرة الفساد، فالأثر الذي يولده الفساد لا يعتمد فقط على حجم الفساد في المجتمع ،وإنما يعتمد بشكل أكبر على تلك الصور التي يتخذها هذا الفساد ، وقد دلل على صحة ما ذهب إليه بأن ميز بين شكلين من أشكال الفساد:

الشكل الأول : يتمثل في الفساد الذي يقع من الطبقة الحاكمة، والذي يتخذ صورًا متعددة منها عمليات الاختلاس واستغلال السلطة أو النفوذ لخلق اختلالات هيكلية أو أزمات اقتصادية، تستطيع هذه الطبقة من خلالها الحصول على ريع أو عمولات أو مزايا خاصة، وفي هذه الحالة يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع الأمر الذي يكون سببًا في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية (مثل زائير في حكم موبوتو)

الشكل الثاني : يتمثل هذا الشكل في الفساد الذي يوجد في الجهاز الإداري للدولة ، وفي هذه الحالة يكون الفساد عنصرًا ضمنيًا أو غير معلن في إستراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يقوم الفساد بدور" إيجابي "في تخطي بعض العقبات التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية مثل الروتين الحكومي ومن ثم لا يكون من المستغرب عندئذ تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ظل شيوع الفساد.

كما يحاول Campos et al. (1999) الإجابة علي تساؤل لماذا نجحت دول شرق أسيا في جذب مستويات أعلى من الاستثمارات عن دول نامية أخرى علي الرغم من إصابتها بمستويات عالية من الفساد ؟ ، وباستخدام بيانات ٦٩ دولة وجد الباحثين أدلة تطبيقية علي أن أنظمة الفساد المختلفة لها تأثيرات مختلفة علي الاستثمار علي وجه الخصوص ، حيث أن الدول التي يكون التنبؤ بالفساد بها مرتفع مع ثبات العوامل الأخرى لديها تأثير سلبي أصغر علي الاستثمار من الدول التي يصعب التنبؤ بالفساد بها .

وقد صنفوا الدول إلي ثلاثة مجموعات رئيسة وهي :

المجموعة الأولى : وتشمل الدول التي تعاني من ارتفاع مستوى الفساد فيها، ويتوقع المستثمرون انخفاض مستوى الفساد فيها، ولكن الآثار السلبية في هذه الدول تبلغ مداها وتعجز عن جذب الاستثمارات الخاصة.

المجموعة الثانية : وتشمل الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد ولا تختلف توقعات المستثمرين كثيرًا عما هو موجود بالفعل، وتعد هذه الدول أفضل من الدول في المجموعة السابقة، لأن الآثار السلبية التي يولدها الفساد لا تكون

بالحدة التي تكون في المجموعة الأولى، كما أنها تستطيع جذب الاستثمارات، حيث يكون المستثمرين أكثر استعدادًا في التعامل مع الفساد في هذه الدول بالشكل الذي يحقق مصالحهم ويعود عليهم بالنفع، ومن أمثلة هذه الدول كما يري (Wedeman) دول جنوب شرق آسيا .

المجموعة الثالثة : وتشمل الدول التي يتوقع المستثمرون ارتفاع مستويات الفساد فيها، رغم أن مستويات الفساد الموجودة بالفعل أقل مما توقعه المستثمرين، وهذه المجموعة هي المجموعة الأكثر حظًا بين المجموعة الثلاثة، ليس لانخفاض مستوى الفساد الفعلي فيها، ولكن للسهولة النسبية التي من المتوقع أن يواجهها المستثمرون في التعامل مع الفساد.

وهكذا يسوق (Wedeman) الأدلة علي افتراضاته التي يحاول أن يثبت فيها أن إيجابيات الفساد تفوق سلبياته ، وأنه يساعد على عملية الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية ،ويستشهد على ذلك بتجربة دول جنوب شرق آسيا، ورغم اقتناع البعض بهذا التحليل ، إلا أننا إذا عرضنا هذه النظرية على المنطق الاقتصادي فسنجد أنها لا تصمد كثيرًا ، وذلك للأسباب التالية : (١)

- إن الادعاء بأن الفساد" المنظم "و"المتوقع "يساعد على التغلب على تعقيدات الروتين والبيروقراطية الحكومية ، ومن ثم لا يكون سببًا في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية ، يتنافى مع أبسط مبادئ العقل والمنطق ، فالفساد هو الفساد سواء

(١) د/كمال أمين الوصال، الفساد : دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ،مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص ١٩٩

كان منظمًا أو غير منظم ، بما يترتب علية من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة تتمثل في ضياع العديد من الموارد كان من الممكن أن تستخدم في تقديم الدعم لمؤسسات أعمال قد لا تتمتع بالكفاءة، وأيضًا يترتب عليه انهيار القيم الأخلاقية وسيطرة العوامل الشخصية والمصالح الخاصة على النشاط الاقتصادي ، ولو افترضنا جدلاً صحة فرضية هذه النظرية في الأجل القصير فإن الأمر يختلف كثيرًا على الأجل الطويل ، وذلك نتيجة الاختلالات الهيكلية التي قد يسببها الفساد في الأجل الطويل ، مثل سيطرة الأنشطة الريعية والأنشطة ذات الربحية العالية والسريعة والتي لا تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، ثم يثور تساؤل هنا وهو ماذا لو خرج هذا الفساد" المنظم "من عقاله وأصبح غير منظم.

- القول بأن" الفساد الإداري " أخف أثرًا من فساد الطبقة الحاكمة وإن كان صحيحًا إلا أنه ليس هناك ما يمنع أن يتسرب الفساد من صغار الموظفين إلى كبار المسؤولين والطبقة الحاكمة، فعدوى الفساد لا تفرق بين مسئول حكومي صغير وكبير، علاوة على ذلك فإن الادعاء بأن الفساد الموجود في دول جنوب شرق آسيا يقتصر فقط على" الفساد الإداري "هو قول مناف للحقيقة، وإلا فماذا عن الفضائح المالية التي نشرت حول حاكم أندونيسيا الراحل" سوهارتو"، وحاكم الفلبين" ماركوس."
- كذلك ما حدث من جراء الأزمة المالية التي هزت اقتصاديات جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧– ١٩٩٨ م أثبت صعوبة التعايش السلمي بين الفساد والنمو الاقتصادي، فقد كشفت هذه الأزمة مدى ضعف العوامل المؤسسية في هذه الدول

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

والتي أوضحت معظم الدراسات أن المسئول الرئيسي عن هذه الأزمة هو الفساد وبالتالي فإن القول بإمكانية هذا التعايش يتنافى مع حقائق الأمور.

- وأخيرًا فإن تجربة دول جنوب شرق آسيا وتحقيقها لتلك المعدلات العالية من النمو الاقتصادي بالرغم من انتشار الفساد فيها، يعد استثناءً من القاعدة ولا يمكن تعميمه على جميع الدول، وإلا فلماذا لم تحقق الدول الأخرى المعدلات التي تصبو إليها من التنمية رغم انتشار" الفساد الإداري "فيها.

وبناءً على ذلك فإن القول القائل بالتأثير السلبي للفساد ليس على حجم الاستثمارات فقط ؛ وإنما على كفاءة هذه الاستثمارات والعوائد المتحققة منها هو قول أولى بالقبول.

كما تعد أيضًا من الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية الدراسة التي قام بها " شانغ جين وي Shang-Jin Wei " والتي كانت بعنوان (١)" الفساد في التنمية الاقتصادية " والتي من خلالها تناول تأثير الفساد علي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من الآثار الأخرى والتي

---

(١) Shang-Jin Wei Corruption in Economic Development :Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle? Harvard University and National Bureau of Economic Research

ورقة عمل قدمت إلي حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشافية الدولية فرع تايلاند ، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة ٢٩ يونيو إلي ١ يوليو عام ١٩٩٨ . وللمزيد يمكن الاطلاع علي الموقع التالي :

www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

استخدم فيها أمثلة من بعض البلدان الآسيوية والتي توصل فيها إلى أن الفساد يؤثر سلبيًا على الاستثمار المحلي فقد جاء في هذه الدراسة أن هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان , تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ علي ثابت ومؤشر الفساد ، فإن النقطة المقدرة للميل هي ٠,٠١٢ . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفلبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً " وفق الجدول أدناه الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (١) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية Business International Index (BI) ، ودرجة الفساد للفلبين حسب نفس المقياس بلغت (٦,٥) درجة . فإذا استطاعت الفلبين أن تخفض مستوى الفساد إلي مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى علي حالها ، فإن الفلبين ستكون قادرة علي رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٦,٦ نقطة مئوية، أي : ٠,٠٦٦ = ((٠,٠١٢ (١– ٦,٥٠)) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات .

ولكن هل هذا التأثير يكون فقط على الاستثمار المحلي أم أنه يمتد إلى الاستثمارات الأجنبية؟ وهذا ما سوف نتناوله في المطلب الثاني .

المطلب الثاني

أثر الفساد علي الاستثمار الأجنبي وعوائده

قبل أن أتطرق إلى الحديث عن أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي، لابد من الإشارة إلي نبذه عن تعريفه ، وأنواعه ، ومحدداته ، كما يثور تساؤل هنا على قدر

كبير من الأهمية، هل هناك أوجه اختلاف بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؟ الإجابة بالطبع هي بالإيجاب، ومن أهم أوجه الاختلاف ما يلي :

- يتأثر الاستثمار الأجنبي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية أكثر من نظيره الاستثمار المحلي.
- وجود خيارات عديدة للاستثمار الأجنبي قد لا تتوافر للاستثمار المحلي، فالمستثمر الأجنبي يستطيع أن يفاضل بين الدول التي من الممكن أن يستثمر فيها أمواله، بينما المستثمر المحلي كل ما يستطيع أن يفاضل بينه هو النشاط الذي سيضع فيه استثماراته ولكن في دولته.

أ) تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في كتابات Herbert Feis في سنة ١٩٣٠ لأول مرة، حيث أشار إلى أن كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر علي أسواق الأوراق المالية تعد استثمارا مباشراً . وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مفهوم الاستثمار الأجنبي المحفظي غير المباشر حيث أشار إليه ولأول مرة mathew simon في عام ١٩٦٧ وعند ذلك أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلي هذين الصنفين مباشر ومحفظي . والاستثمار المحفظي يتضمن السندات الحكومية والمؤسسية والقروض المصرفية طويلة الأجل وأموال الملكية (الأسهم) . أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو القائم علي الاستثمار في الموجودات الثابتة . وعند هذا التصنيف أفضل التصنيفات التي تفسر الاستثمار الأجنبي ، ويمكن استخدامه لتفسير الظاهرة ضمن مختلف العصود التاريخية التي مرت بها . ويعد المصطلح

العلمي FDI ملخص للمصطلح الشائع في اللغة الإنجليزية Foreign direct investmentوقد استعمل لأول مرة عام ١٩٣٨ من قبل Cleona lewiss . (١)

وقد حاول الفقه تفسير مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه من الصعب الاتفاق علي تفسير موحد في العلوم الإنسانية لذلك تعددت التفسيرات وتباينت فيما بينها . فقد عرفه البعض أنه شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات لاستخدامها في إنتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة والذي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة . وعرفه آخرين بأنه الانفاق علي الإضافات الجديدة الي السلع الإنتاجية بأنواعها كالمواد الأولية ، الآلات والمعدات والمكائن والمباني المستخدمة في عملية الإنتاج ودور السكن وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية ، وهو بمجموعة يمثل الإضافات الصافية إلي خزين رأس المال الحقيقي في البلاد (٢) . وقد عرفه البعض بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ، أو تمويلية ، أو إنشائية ، أو زراعية ، أو خدمية ، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة . (٣)

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي علي علاقة طويلة المدى تعكس

(١) سرمد كوكب الجميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ص ٢٤٥–٢٤٧

(٢) د/عبد السلام أبو قحف ، ١٩٨٨ ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مكتبة العربي الحديث ، الإسكندرية ، ط١، ص ١٢

(٣) د/ عبد المنعم السيد علي ، ١٩٨٤ ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية – مع اشارة خاصة للعراق ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨٠

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

مصالح دائمة ومقدرة علي التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد التي تنتمي اليه الشركة المستثمرة) ، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلج آخر البلد المضيف المستقبل الاستثمار . (١)

أما منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفا الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (البلد الأم) الذي يحصل أو يملك أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف) وذلك بقصد إدارته.(٢)

وقد حدد صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة ، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة . (٣) وبذلك يختلف الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها ، مع ضرورة التنبيه إلي صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعيين . (٤)

---

(١) د/علي عبد القادر علي ، ٢٠٠٤ : محددات الاستثمار الأجنبي ، تعاريف وقضايا سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد ٣١ ، السنة الثالثة ، ص ٤

(٢) د/هناء عبد الغفار ، ٢٠٠٢ ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية " الصين نموذجاً " بيت الحكمة ، بغداد ، ص ١٤-١٥

(٣)UNCTAD, world Investment Report 2004: The shift Towards services, Geneva and new York, 2004. p 345

(٤) د/حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط) ، السنة ٣ ، العدد ٣٣ (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ٣

وتجدر الإشارة أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدراً لتمويل المشاريع ، بل تتعدى إلي كونه إطاراً يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية بالإضافة إلي أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية ، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلة الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية . إذ كلما عظمت روابط الإمداد والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية ، زادت قدرات الشركات المحلية علي السيطرة علي الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية . (١)

ويمكن من التعريفات السابقة استخلاص تعريف جامعاً مانعاً للاستثمار المباشر بأنه عبارة عن شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة علي الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمي الدولة الأم Home Country ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلي دول أخرى تسمي الدول المضيفة Host Countries.

ب) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال مختلفة ، وفيما يلي نعرض لأهم هذه الأشكال :

(١) د/عبد السلام أبو قحف ، ٢٠٠٣ ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ص ٤٢٣–٤٢٦

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

١- الاستثمارات المملوكة بالكامل:

إن هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي يعد أكثر أهمية بالنسبة للشركات متعدية الجنسية وأكثرها تفضيلا. حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة، تعمل في أي مجال من مجالات النشاط الإنتاجي. وتتم العملية الاستثمارية بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي دون تدخل الدولة المضيفة بدأ من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع. ثم القيام بالأعمال الهندسية وإحضار الخبراء والفنيين والإداريين والمعدات والآلات، وإنجاز المشروع والبدء بعملية الإنتاج ثم التسويق.(١)

وفي مثل هذا النوع من الاستثمار تعود ملكية المشروع الاقتصادي او النشاط الاقتصادي بالكامل الى الجهة المستثمرة الأجنبية، وغالبا ما يحظى هذا النوع من الاستثمار بتأييد ومساندة المستثمرين الأجانب لتوافر الادارة والمراقبة المطلقتين عليه، وعليه فإن الدول المتلقية او الحاضنة وبخاصة النامية منها غالبا ما تتردد كثيرا بمنح التصريح لمثل هذا النوع من الاستثمار لا بل يذهب الامر في معظم الأحيان الى حد الرفض. (٢)

ويرجع هذا التردد ازاء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من تأثيرات تقود في محصلتها الى ربط اقتصادات الدول الحاضنة باقتصاد الدولة المصدرة لرأس المال ربطا تبعيا عن طريق سيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها، ولكن التطورات والمستجدات العالمية الحالية دفعت بالكثير

---

(١) أنطونيوس كرم. ١٩٨٢ ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة الكويت ١٩٨٢. ص ١٣٥

(٢) جون ادلمان سبيرو، ١٩٨٧ ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، الأردن ،ص١١٤.

من الدول للتنافس فيما بينها من اجل الحصول على هذا النوع من الاستثمار الذي يساعد على جذب المستثمرين الأجانب ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات. (١)

وفي هذا النوع من الاستثمار تتوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في إدارة النشاط الإنتاجي إضافة الى تمتعه بالسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وسهولة تنفيذ سياسات او إجراءات التوسع في النشاط الاقتصادي والتي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة ألام، وهذا يعني تحقيق المزيد من الأرباح مقابل تكاليف اقل. (٢)

ويعد هذا النوع من الاستثمار من أفضل الأنواع لنقل التكنولوجيا الحديثة إضافة الى توفيره فرص عمل كثيرة نتيجة لضخامة مشاريع الاستثمار المملوكة بالكامل مقارنة مع الأنواع الأخرى من الاستثمار، وتبقى مسألة التبعية التي تصاحب هذا النوع من الاستثمار هي اكثر ما يقلق الدول الحاضنة وبخاصة النامية.(٣)

ومن أكثر عيوب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، هو التعرض المخاطر التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية ولاسيما في دول العالم الثالث وقد

(١) د/عبد السلام ابو قحف، ١٩٨٨ ، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الجزء الرابع، الطبعة الأولى ، ص٣٢.

(٢) د/عبد السلام ابو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩،ص٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢.

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

كانت هذه الظاهرة ذات أثر شديد بعد الحرب العالمية الثانية في تقليص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية. (١)

إلا إن هذه المخاطر أخذت بالتقلص التدريجي منذ بداية عقد الثمانينات وتلاشت تماما في عقد التسعينات. وفي الوقت الحالي نتيجة الانفتاح الكبير في مختلف اقتصاديات دول العالم والسير في خطى العولمة الاقتصادية وسيطرة الرأسمالية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي. أما بالنسبة للدول المضيفة فأن الحجم الكبير الذي تمتاز به المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، يمنحها مزايا عديدة مثل حجم رأس المال الكبير الذي ينفق ويتدفق إلى الداخل. وعملية إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع أو الخدمات التي يقدمها. مع زيادة الصادرات إذا كان المشروع موجه نحو الإنتاج لغرض التصدير.

٢- الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي،

(١) د/عبد السلام أبو قحف. السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مصدر سابق. ص ص ٣٤-٣٥

وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.(١)

الاستثمار المشترك هو الاستثمار الذي تشترك فيه عدة أطراف. أي يضاف طرف وطني إلى الطرف الأجنبي. وقد يكون الطرف الوطني من القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا. وفي هذا النوع يكون الطرف الأجنبي أحد الشركات المتعدية الجنسية، والتي تمتلك مزايا لا يمتلكها الطرف الوطني أو المحلي ومن أهم هذه المزايا الخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة. (٢)

ويتميز هذا النوع من الاستثمار بمزايا عدة بالنسبة للبلد المضيف منها :

– يساعد على تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة

– يمكن الاقتصاد الوطني من التحكم بدرجة ما في المشروع دون الانجراف في فخ التبعية.

– المساعدة في القضاء على البطالة.

–نقل التكنولوجيا الحديثة إلى اليد المضيف

– فتح أسواق جديدة بالخارج بتصدير فائض الإنتاج

وبالنسبة للشركات متعدية الجنسية (المستثمر) فأن هذا الشكل يمكنها من الدخول إلى أسواق جديدة ذات تحفظات معينة على الاستثمار الأجنبي وبشكل عام قد يكون طريقا لموافقة الدولة المضيفة على إقامة مشروع مملوك بالكامل للمستثمر

(١) د/إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة٢٠٠٥ ص ٧١٠.

(2)Unctad, world investment report, 1998 p. 351 .

الأجنبي. كما أن الشركات الأجنبية تهتم بهذا النوع من الاستثمار في حالة عدم امتلاكها للمعلومات الكافية عن السوق المراد الدخول له بالكامل. أو في حالة انخفاض الإمكانية المالية والمادية للشركة وذلك ينطبق على الشركات متعدية الجنسية صغيرة الحجم أو حديثة التكوين. وهناك بعض المنفرات بالنسبة للشركة متعدية الجنسية من هذا النوع من الاستثمار أهمها وجود تعارض في المصالح بين الطرفين المشتركين في الاستثمار، فالطرف الوطني قد تكون له مطالب ومصالح معينة تختلف عن الطرف الأجنبي وهذا التعارض في المصالح يؤدي إلى تلكؤ في العمل. (١)

٣- استثمارات المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية. وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع أجراء بعض التعديلات عليها.

وتكون المنطقة الحرة محددة جغرافية بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدولة المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدولة المضيفة. ويعد أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تتمتع المنطقة الحرة ببعض الامتيازات التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية كالإعفاءات الضريبية وتدعم مواد الطاقة للمشروعات الاستثمارية بها وحرية تحويل الأرباح المتحصلة.

ج) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

(١) د/عبد السلام أبو قحف. اقتصاديات الاستثمار الدولي. مصدر سابق. ص ص ٢٦-٢٧.

يعد وضع نموذج خاص بمحددات الاستثمار الأجنبي علي درجة عالية من الصعوبة نظراً لتعدد العوامل المؤثرة عليه وتعدد التصنيفات المختلفة لهذه المحددات . ومن أشهر النماذج قبولاً في نظريات الاستثمار الأجنبي نموذج (Ownership, Location, and Internalization (OLI الذي تم تطويره من جانب Dunning 1988 ويوضح أن الشركات الأجنبية تستثمر في الخارج بحثا عن ثلاث أنواع من المزايا تتعلق ب (الملكية– الموقع – الاستيعاب الداخلي). حيث يوضح عامل الملكية (O) مدى توفر مزايا الملكية الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية بما يمكنها من إنجاز أعمالها داخل السوق المحلي، وقد يرتبط ذلك بمزايا تكنولوجية أو تنظيمية أو ضريبية. وعامل الموقع (L) أي المزايا التنافسية للموقع بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يتخذ قراره بالمقارنة بين التصدير أو الاستثمار في الخارج، مثل مزايا العمالة، والموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري، والبنية الأساسية وغيرها من العوامل التي تجعل اختيار دولة معينة أكثر جاذبية من دولة أخرى. و يستهدف هذا النوع من الاستثمار الأجنبي تغطية وتوفير العرض من المنتج في السوق المحلي للدولة المضيفة من خلال فرع تابع للشركة في دولة المصدر Source Country (الاستثمار الأجنبي الأفقى (Horizontal FDI)، وهنا يكون حجم السوق والانفتاح التجاري من المحددات الهامة. والعنصر الثالث عنصر الاستيعاب الداخلي (I) وينتج من استغلال العيوب Imperfections في الأسواق الخارجية مثل الفساد متضمنا حالة عدم التأكد ارتفاع تكاليف إتمام المعاملات الاقتصادية، أو التي يتم تحملها للوصول إلى المعلومة بشكل أسرع و توليد المعارف بشكل أكثر كفاءة، وكذلك الضعف بالجهاز الإداري للدولة والروتين وتعقد الإجراءات. وفي هذه الحالة قد يستهدف FDI نقل جزء أو مرحلة من

عملية الإنتاج، مثل إنتاج المكونات والأجزاء وقطع الغيار في مواقع مختلفة بما يؤدي إلى مزايا انخفاض التكلفة (الاستثمار الأجنبي الرأسيVertical FDI)(١)

كما توجد أربع تصنيفات أخرى أساسية المحددات FDI تتمثل في، أولا : البحث عن السوق -Market seeking، ويتضمن توفير المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدولة المضيفة خاصة التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة أو فتح أسواق جديدة، ويمكن التعبير عنه من خلال حجم السوق ومعدل نمو الدخل الفردي. ثانيا: البحث عن الموارد Resource-seeking ، ويتضمن تأمين الإمدادات من الموارد من مواد خام وعمالة رخيصة. ثالثا: البحث عن الكفاءة -Efficiency seeking من خلال قاعدة إنتاج كفء منخفضة التكلفة تخدم الأسواق المحلية والعالمية المحتملة، ويرتبط ذلك بالعمالة الماهرة المتعلمة والمدربة وإنتاجيتها، واعتبارات تكاليف النقل والاتصالات والبنية الأساسية المرتبطة بها. ورابعا: البحث عن أصول استراتيجية Created-asset-seeking لتحديث القدرات الإنتاجية من خلال الاستحواذ على أصول جديدة قد تتعلق بالبحوث والتطوير والابتكارات والتكنولوجيا المتقدمة، وقد يتم ذلك من خلال عمليات التملك أو الاندماج . (٢)

([1])Anyanwu, J. (2011), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980- 2007", Working Paper, No. 136, African Development Bank Group , p 9-10 ; Barassi, M. & Zhou, Y. (2012), "The Effect of Corruption on FDI: a Parametric and Non-Parametric analysis", European Journal of Political Economy, No. 3, pp.302-312 ; Springis, M. (2012), "The Impact of Host Country Corruption on Inward FDI", Chinese Business Review, Vol. 11, No. 1, pp.145.

([2]) Anyanwu, J. (2011), p9 ; Ho Hsu, Y. (2006), "Is Corruption a Grabbing Hand? A Panel Data Study of FDI", Graduate Institute of Political Economy, National Cheng Kung University, Taiwan, Available at: ir.lib.ncku.edu.tw p 8

ومن التقسيمات الهامة أيضا لمحددات FDI التي استخدمت في الأدبيات السابقة، عوامل الجذب Pull Factors، وهي العوامل المحلية أو المرتبطة بالدولة المضيفة مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحالة عدم التأكد المرتبطة بالدولة المضيفة. ويعبر عنها بحجم السوق ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح التجاري والفساد والبيروقراطية والحرية الاقتصادية وغيرهم من العوامل الأخرى. بينما عوامل الدفع Push Factors، ترتبط بظروف دولة المصدر أو الدولة الأم . كما توجد تقسيمات أخرى لمحددات FDI مثل عوامل مرتبطة بجانب العرض «Supply Side» مثل التعليم والعمالة الماهرة والبحوث والتطوير والبنية الأساسية. وعوامل

خاصة بجانب الطلب «Demand Side» وهي العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لمرتبطة بالدولة المضيفة أو عوامل الجذب مثل حجم السوق. وكذلك العوامل المؤسسية Institutional Factors» مثل الفساد والبيروقراطية والمخاطر السياسية وحقوق الملكية الفكرية . (١)

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1998), "World Investment Report: Trends and Determinants", United Nations. ; Anyanwu, J. (2011), p8-10 ; Quazi, R., M. (2007), "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia", Journal of the Asia Pacific Economy, Available at: www. www.researchgate.net, p 234

د/جيهان محمد محمد السيد ، ٢٠١٧ ، الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة تطبيقية علي مصر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، مج ١٩ ، ع ٢ ، ص ٥٢-٥٣

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر الاستثمار المباشر مهم جداً في دفع عجلة التنمية ، وعملية استقطابه تتطلب بصفه أساسية خلق مناخ استثماري ملائم ، فالمستثمرون لن يقدموا علي استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يترعرع فيها الفساد وسف نتطرق في هذه العنصر إلي أهم قنوات تأثير مؤشر مكافحة الفساد علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد علي أنه يؤثر سلباً علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ففي بداية ١٩٩٠ انتبه الباحثين في مجال الأعمال التجارية الدولية إلي العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر . حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة علي نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة ، الفساد يؤثر سلباً علي نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (المراقب خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢) في الولايات المتحدة الأمريكية ، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين . (١)

وقد وجدت الحجج النظرية اللاحقة أن أضرار الفساد تلحق بالاقتصاد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فعلي سبيل المثال : أكدت دراسة (Della porta and

---

([1])Hines. Jr, James R, Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977, National Bureau
of Economic Research (NBER), Working Paper 5266, 1995.

(Vannucci 1999 علي افتراض أن الفساد يضر الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالتالي يشكل عبئاً علي الاقتصاد المضيف . (١)

انطلاقاً من فرضية أن الفساد يؤثر سلباً علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، سنحاول البحث عن أهم آليات تأثير الفساد علي قرارات المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة . (٢)

ويوضح الاتجاه الأول فرضية اليد المعوقة "Grabbing Hand"أن الفساد يؤدي بشكل مباشر إلى آثار سلبية على FDI فيما يسمى "Sand the Wheel". أولا: يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف المعاملات وإنجاز الأعمال Doing Business الذي يتحملها المستثمر الأجنبي من خلال دفع الرشاوي والعمولات للموظفين والسياسيين والجهات المختلفة للمحليات من أجل إتمام إجراءات العقود والصفقات خاصة الكبيرة، أو الحصول على تراخيص، أو حق الانتفاع أو تقييم ضريبى .... الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وإهدارها. ثانيا: يزيد الفساد من حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر، وذلك لأن العقود المرتبطة بالفساد ليست قابلة للتنفيذ بحكم المحكمة. كما يؤدي إلى توليد مخاطر إضافية مرتبطة بإمكانية فقدان الثقة والسمعة الجيدة الخاصة بعلامة تجارية أو شركة متعددة الجنسية خاصة

([1])Della Porta. D, and A. Vannucci, Corrupt Exchanges, Actors, Resources and Mechanisms of Political Corruption, Aldine de Gruyter, New York, 1999

([٢]) د/محمد بوطلاعة ، نعيمة بن دبيش ، ٢٠١٨ ، التأثيرات السلبية للفساد علي الاستثمارات الأجنبي المباشرة ودور الحكم الراشد في مكافحتها " دراسة تحليلية لحالة الجزائر ، الملتقي الوطني الأول حول الفساد وتأثيره علي التنمية الاقتصادية يومي ٢٤–٢٥ إبريل ٢٠١٨ ، ص ٦

١٣ - التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

في حالة التورط في فساد دولي. وثالثا: يؤدي إلى تشوهات في المنافسة بالسوق بمنح بعض الشركات مزايا وحقوق تفضيلية لا تتوافر لشركات أخرى بما يجعلها أكثر ربحية من غيرها، وبالتالي تخفيض المنافسة في السوق المحلي يقلل الكفاءة لكل من الشركات المحلية والأجنبية. ومن ثم يكون الفساد في هذه الحالة عائق هام أمام الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تخفيض الأرباح المتوقعة منه، ويقلل من احتمالية تدفق FDI طويل الأجل والاتجاه نحو التدفقات الاستثمارية قصيرة الأجل أو اتخاذ القرار بعدم الاستثمار نهائيا في هذه الدولة المضيفة . (١)

كما يزيد الفساد أيضا من احتمالية تفضيل المستثمر الأجنبي للمشروعات المشتركة مع المستثمر المحلي بشكل أكبر من المشروعات المملوكة بالكامل، وذلك لأن الشريك المحلي يمكن أن يكون لديه مزايا و قدرة أفضل على التفاوض مع الجهات التي تعاني من الفساد. كذلك يزيد الفساد في هذه الحالة من الاعتماد على القروض البنكية المحلية، ومن ثم زيادة احتمالات التعرض للأزمات المالية أو أزمات العملة .

وفي سياق الأثر السلبي للفساد، أوضح (2000b) Wie في دراسته أن الفساد يمثل بمثابة الزيادة في معدل الضريبة على الشركات الأجنبية بما يعمل على تخفيض تدفقات FD. بل وأوضح البعض أن الأثر السلبي للفساد يكون أكبر مقارنة بالأثر السلبي المترتب على زيادة الضريبة . ويرجع ذلك إلى أن الرشاوي التي يتم

([1])Ho Hsu, 2006:14; Habib & Zurawicki, 2002:292; Delios, 2005:2; Marandei2013:314; Quazi, 2014:231; Aljazaerli, 2016:118; Bayar & Alakbarov, 2016: 303

دفعها مقابل تأدية الخدمات الحكومية تمثل أعباء غير متوقعة بالنسبة للشركات الأجنبية على عكس الضريبة تكون معلومة ومحددة .

كما أن الفساد يمكن أن يؤثر سلبية على FDI ولكن بشكل غير مباشر أيضا، من خلال الأثر على مناخ الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الدولة المضيفة، الأمر الذي يقلل من جاذبيتها للاستثمار. حيث أوضح (١٩٩٥) Mauro أن الفساد يؤثر سلبيا على الاستثمار والنمو. كما أوضحا (١٩٩٣) Vishny & Shleifer أن الفساد يعمل على الابتعاد عن المشروعات مرتفعة القيمة Highest Value Projects مثل التعليم والصحة، وتفضيل مشروعات أخرى مثل البنية الأساسية، والتي تسمح بفرص أفضل للفساد، كما تعطى فرصة للمزيد من الاحتكارات التي تمنع الدخول الجديد في المجال بما لا يحفز على الابتكار والتطوير. الأمر الذي يترتب عليه انخفاض جودة البنية الأساسية وإنتاجية الاستثمارات العامة والخدمات الصحية والتعليمية، ومن ثم سوء تخصيص للموارد الاقتصادية وإهدار للمال العام، وزيادة النفقات على حساب الإيرادات، وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، بما يساهم في انخفاض الأجور وانتشار الفقر . (١)

وقد قامت بعض الدراسات بالتفرقة بين أثر الفساد المنظم والفساد غير المنظم على تدفقات FDI، حيث يؤدي الفساد المنظم إلى جعل الشركات الأجنبية ترتبط بممارسات فاسدة في ظل هذه البيئة التي ينتشر بها الفساد، ويتوقع من رواء ذلك ارتفاع كبير في تكاليف إنجاز الأعمال ومن ثم تخفيض تدفقات FDI. ويشير البعض

([1])Baliamoune & Ndikumana, 2008: 3; Aidt , 2009: 271; AL-Sadig, 2009: 267; Quazi, 2014:233; Marandei, 2013: 314

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

إلى أن أثر الفساد غير المنظم ربما يكون أكثر خطورة على FDI من المنظم نظرا لما يتضمنه من حالة عدم التأكد والغموض بشأن تنفيذ المعاملة المرتبطة به، لأن المستثمر ربما يتعرض لطلب رشوة من موظفين مختلفين لأداء نفس الخدمة نتيجة عدم التنسيق بينهم، وبالتالي يصعب على المستثمر تحديد التكلفة وتقدير الربحية، ومن ثم يؤثر هذا النوع سلبيا على تدفقات FDI. بينما في ظل الفساد المنظم فإن المدفوعات غير القانونية المرتبطة به سوف تكون في شكل ضريبة ثابتة على الاستثمار ويكمن توقعها والتنبؤ بها . ولكن اختلفت دراسة (٢٠٠٨) Cuervo-Cazurra عن النتيجة السابقة موضحا أن المستثمر الأجنبي يفضل التعامل مع فساد مجهول في شكل فساد غير منظم أو صغير أكثر من فساد معلوم و مؤكد في شكل فساد منظم و منتشر، خاصة في الدول الصاعدة التي هي تعاني بالفعل من حالة شائعة من عدم التأكد بشأن مناخ الاستثمار ولا توجد قواعد واضحة لممارسة الأعمال خاصة مع الجهات الحكومية. (١)

ومن ثم يمكن أن نعرض لبعض الدراسات التي أوضحت الأثر السلبي للفساد علي الاستثمار الأجنبي المباشر : تعتبر دراسة(١٩٩٥) Hines من الدراسات الأولى في هذا المجال والتي قامت باختبار أثر الفساد على الاستثمارات الأمريكية إلى ٣٥ دولة خلال الفترة (١٩٧٧ – ١٩٨٢)، بالاعتماد على (BI) كمؤشر للفساد. وتوصلت إلى أن FDI يتأثر سلبية بمستوى الفساد في الدولة المضيفة، والذي قام

(١)د/جيهان محمد محمد السيد ، الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة تطبيقية علي مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣-٥٥

بتفسيره كدليل على أثر القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٧٧ ضد ممارسات الفساد (Foreign Corrupt Practices Act١٩٧٧).

وقد أوضح (١٩٩٧) Wei في دراسته عن أثر الفساد وما ينتج عنه من حالة عدم التأكد –Corruption Induced Uncertainty على FDI في بعض الدول مثل سنغافورة والمكسيك لعام ١٩٩١، أن له أثر سلبي ومعنوي يعادل الارتفاع في معدل الضريبة بحوالي ٣٢% باستخدام طريقة OLS. كما أكدت دراسة نفس الباحث (2000a) Wei على هذا الأثر السلبي للفساد على FDI من خلال مجموعة من الدول تتباين في مستويات الفساد خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٦) باستخدام انحدار الآثار الثابتة، وبالاعتماد على مؤشر مجموعة المخاطر والبنك الدولي.

وهدفت دراسة (2000b) Wei إلى التركيز على بحث أثر الفساد والضرائب FDI في ١٢ دولة مصدر معظمها من دول OECD إلى ٤٥ دولة مضيفة لعام ١٩٩٠، وتوصلت إلى أن تأثير الفساد يمثل نفس أثر الزيادة في معدل الضريبة – بحوالي ٥٠% على الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة. وقد اعتمدت على ثلاثة مؤشرات مختلفة للفساد (BI) و (ICRG) و (TI) وفقا للبيانات المتاحة عنهم باستخدام طريقة OLS.

وبالتركيز على عينة من الشركات في دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية خلال عام ١٩٩٠، توصلت دراسة (٢٠٠٠) Wei & Smarzynska إلى أثر سلبي للفساد على تدفقات FDI، كما أن المستثمر يفضل الدخول في مشروعات مشتركة مع المستثمر المحلي كلما ارتفع مستوى الفساد في الدولة المستقبلة، وذلك باستخدام بعض مؤشرات الفساد الصادرة عن TI والبنك الدولي .

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

كما هدفت دراسة Zurawicki & Habib (٢٠٠٢) إلى بحث أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٨٩ دولة تتضمن دول نامية ومتقدمة للفترة الزمنية (١٩٩٦ – ١٩٩٨)، وتوصلت إلى أن FDI يتجنب الفساد لما يترتب عليه من عدم كفاءة في إتمام المعاملات ، وقد تم الاعتماد على انحدار OLS باستخدام مؤشر CPI. وتوصلت دراسة Ho Hsu (٢٠٠٦) أن الفساد يعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٧٧ دولة نامية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠٠٥) باستخدام مؤشر إدراك الفساد CPI، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة Generalized Method of Moments (GMM).

وقد اختبرت دراسة AL–Sadig (٢٠٠٩) أثر الفساد على تدفقات FDI في ١١٧ دولة مستقبلة متقدمة ونامية خلال الفترة (١٩٨٤– ٢٠٠٤)، باستخدام مؤشر الفساد ICRG، وتوصلت إلى أن الفساد يؤثر سلبيا على FDI.

كذلك قامت دراسة Driffield , et al . (٢٠١٠) بدراسة أثر الفساد على FDI في ٥٨ ألف شركة في ١١ دولة من الدول الصاعدة بوسط وشرق أوروبا مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين مستوى الفساد في الدولة المضيفة ودولة المصدر، باستخدام مؤشر الفساد ICRG خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٦). وتوصلت إلى أن الفساد يقلل من استثمارات الشركات في FDI.

وتوصلت دراسة Springis (٢٠١٢) في ١٧٨ دولة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) إلى أن تخفيض مستوى الفساد يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بما يدعم الأثر السلبي للفساد، باستخدام مؤشر CPI وباستخدام طريقة Generalized Least Square (GLS)

. كما قامت دراسة (٢٠١٣) . Ferreira et al، بدراسة أثر الفساد على تدفقات FDI في كل من ٤٩ دولة مضيفة من دول OECD و ٢٨ دولة مصدر خلال عام ٢٠٠٨ باستخدام مؤشر CPI مع محاولة التفرقة بين أثر الفساد المنظم وغير المنظم، وبالاعتماد على نموذج الجاذبية. وتوصلت إلى أن الفساد المنظم يؤثر سلبية على تدفقات FDI، بينما لم يكن نفس الوضع بالنسبة للفساد غير المنظم. كما أن المستثمر في الدولة الأم ذات المستويات المرتفعة من الفساد لا يتأثر بشكل كبير بالمستويات المرتفعة من الفساد في الدولة المضيفة.

كما قامت دراسة (٢٠١٣) Nunes & Castro ببحث أثر الفساد على التدفقات الداخلة من FDI إلى ٧٣ دولة خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٨) باستخدام مؤشر CPI وبالاعتماد على انحدار Fixed Effects GLS، وتوصلت النتائج إلى أن أثر سلبي للفساد على FDI.

واختبرت دراسة (٢٠١٣) Amarandei أثر الفساد على تدفقات FDI في عشرة دول من وسط وشرق أوروبا باستخدام مؤشر الفساد CPI خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٢). وقد دعمت النتائج الاتجاه الغالب للتأثير السلبي والمعنوي للفساد ولكن بدرجة أقل مما هو متوقع.

كذلك تضمنت دراسة (٢٠١٤) Tosun, et al قياس العلاقة السببية بين الفساد و FDI إلى تركيا خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١٠)، بالاعتماد على نموذج ARDL وباستخدام مؤشر الفساد ICRG، وتوصلت إلى أن العلاقة تتجه من الفساد إلى الاستثمار الأجنبي، وأن هناك أثر سلبي للفساد على FDI ويشوه مناخ الاستثمار في الأجل القصير والأجل الطويل.

١٣- التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي

كذلك قامت دراسة (٢٠١٤) Quazi ببحث أثر الفساد على FDI في ١٦ دولة في جنوب و شرق آسيا من ضمنها الصين والهند، وهي مناطق استطاعت جذب تدفقات ضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١)، باستخدام مؤشر إدراك الفساد CPI ، وبالاعتماد على طريقة GLS. وتوصلت إلى أثر معنوي قوي وسلبي للفساد بما يدعم فرضية اليد المعوقة.

وبحثت دراسة (٢٠١٤) Boujelbene & Baklouti أثر الفساد (باعتباره من عوامل الجودة المؤسسية Institutional Quality) على تدفقات FDI إلى ٨ دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨) باستخدام نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Models، وجاءت النتائج توضح أثرا سلبيا للفساد على FDI . (١)

ومما سبق يتضح لنا من خلال العرض السابق أن الفساد يؤثر بشكل كبير في المستثمر الأجنبي فهو يشكل عائقاً أمام المستثمر وعائقاً أمام قيام سوق حر سليم مبني علي الأنظمة واللوائح والقوانين المعمول بها ، ويؤدي إلي عدم التيقن والمعرفة الحقيقية بقواعد وأسس العمل في السوق بشكل دقيق ، ويؤدي إلي تخفيض معدل الربح المتوقع للمستثمر ، فعندما تقل عوائد الاستثمار المتوقعة تقل درجة احتمال قيامه بالاستثمار وخاصة بالنسبة للقائم بالاستثمار الأجنبي الذي يقارن العائدات المتوقعة النفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار . إن اللوائح والقوانين المعقدة تقف حائلاً أيضاً أمام الاستثمار الأجنبي وأن عدم تقييد سلطة الموظف الحكومي الذي يقوم بوضع العراقيل أمام المستثمر بهدف حصوله علي الرشوة يؤدي إلي أن يقرر

(١)د/جيهان محمد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٥٣-٥٥

المستثمر من الابتزاز رؤوس أمواله في دول أخرى ذات نظم وقوانين واضحة وشفافة تحمي المستثمر من الابتزاز ، ولما كان الفساد يعمل علي تخفيض العوائد المتوقعة فإن الدول التي ينتشر بها الفساد تحصل علي أقل قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تسجل معدلات نمو أكثر انخفاضاً . (١)

إذن يؤثر الفساد علي استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم ، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار . وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار ، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعية السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا ، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوي والعمولات إلي التكاليف مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد علي الاستثمار فتخفيض حجم الاستثمار فانخفاض الطلب الكلي فتأثر النمو الاقتصادي ، وبالمحصلة سيفضي ذلك إلي انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية .

(١) د/نبيل صلاح محمود وآخرون ، الفساد في المنظومة العربية " أسبابه وقياسه وآثاره " ، المؤتمر الخامس بعنوان " حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٦

الخاتمة

تمثلت الإشكالية الأساسية لهذا البحث في الآثار السلبية للفساد ، وقد اهتم التحليل بأن الفساد لا يُخلف إلا أثار سلبية فحسب علي عملية التنمية الاقتصادية ، وتبين كثير من الدراسات أن للفساد آثار سالبة في كل من الكفاءة والنمو الاقتصاديين ، من خلال تأثيرات الفساد غير الملائمة في كل من الحافز علي الاستثمار والأنشطة الإنتاجية مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الريع وعلى نوعية وكفاءة المرافق العامة، والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل" وخلق ثقافة الفساد في المجتمع .

النتائج

١- استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب بعامة في هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة في سواه .

٢- إن المصلحة الخاصة لها عدة معان ، فقد تعني المصلحة الشخصية أو الأسرية ، أو المرتبطة بالأصدقاء أو بالطائفية أو القبلية ، أو الحزبية (كتمويل النشاطات الحزبية مثلا باستخدام عوائد الفساد)

٣- إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام علي الرشوة فحسب وإنما يعني أيضاً استغلال المركز بما يخالف القواعد القانونية الموضوعية .

٤- إن الفساد ذاته لا يضر بالمجتمع دائماً ، ولا يكون مناوئاً للتنمية الاقتصادية ، ولا سيما إذا كان الفساد يستشري في دولةٍ تسود فيها البيروقراطية والموظفون الإداريون غير الكفوئين ، أو إذا كان حكم القانون فيها ضعيفاً . وإنَّ وجود مستوىً معينٍ من الفساد في بعض الحالات لا يمثِّل عائقاً –

بحسب هذا الاتجاه – ، بل على العكس قد يُسهم في تحقيق بعض المزايا الإيجابية على مستوى التنمية الاقتصادية

٥– قد يُسهم الفساد في تفادي الضوابط التنظيمية المرهقة والجهد القانوني والإداري المصاحب لنشأة الاستثمار.

٦– يذهب البعض إلى أنَّ الفساد قد يؤدي إلى تحقيق نوع من التماسك السياسي ؛ وذلك لأنه يوفر للأحزاب والجماعات السياسية الموارد المالية اللازمة التي تمكِّنها من البقاء والاستمرار .

٧– إنَّ القول بأنَّ الفساد يُسهم في تفادي الجمود القانوني والإداري قولٌ يفتقر إلى الدقة ؛ وذلك لأنَّ النقص الذي يعتري المنظومة القانونية يُعالَج بتعديلها أو تغييرها وإبدالها بأحسن منها .

٨– إنَّ القول بأنَّ الفساد يختزل الوقت هو قولٌ غير صحيحٍ أيضاً ؛ ذلك أنَّ الفساد قد يكون سبباً لإطالة الوقت لا اختزاله.

٩– إن القول بالأثر الايجابي للفساد من حيث تسبّبه في تماسك الجماعات الحزبية وتمويلها فهو قولٌ مردودٌ أيضاً ؛ وذلك بسبب ما ينجم مِن الفساد مِن مشكلاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ.

١٠– إن مواجهة الفساد تمر بعدد من المراحل ومنها مرحلة المقاومة للفساد ومرحلة الوقف والمنع للفساد ومرحلة الاجتثاث لجذور الفساد، وهذا يتطلب فضح ممارسات الفساد في كل مرفق وجهة ومفصل وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب في محاربة الفساد.

التوصيات :

تتمثل أهم توصيات الدراسة فيما يلي :

١. ضرورة إعادة النظر في طرق تشجيع الاستثمار والمحافظة عليه ، سواء كان المستثمر أجنبياً أو محلياً .

٢. بناء نظام جديد للرواتب والأجور يساعد علي منع الفساد ؛ بمعني تحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للموظفين وإعادة النظر في مستويات بعض الوظائف والرواتب المخصصة لها .

٣. ترسيخ الشفافية والمساءلة ؛ إذا تعد هذه الشفافية أمراً ضرورياً لسلامة المالية العامة وحسن إدارة الحكم والنزاهة والحد من الفساد ، كما ان مبدأ المسائلة يشكل قيداً باحترام حقوق وحريات ورغبات المواطنين ، كما يعني تعزيز مبدأ المسائلة خضوع كافة المسئولين من حكم الدولة وإدارة شئونها علي كافة المستويات وفي كل الأجهزة تشريعية ، قضائية ، تنفيذية .

٤. تقييد الصلاحيات الممنوحة لموظفي الدولة في المنح والمنع ، ويجب أن تكون هناك رقابة فعالة لالتزام الموظفين بتسهيل منح التراخيص عندما تتوفر شروط منحها

٥. ضرورة تفعيل آليات الرقابة والعقاب حتي يتم تقليص الفساد.

٦. ضرورة العمل علي خلق الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد .

٧. بناء مؤسسات لمكافحة الفساد والرقابة المالية العامة تتبع السلطة التشريعية .

٨. تعزيز التعاون الدولي بين الدول في مجال مراجعة تشريعاتها الوطنية الهادفة إلي محاربة الفساد والمساعدة في مجال التعاون التقني توصلاً إلي محاربة الفساد ، وإصلاح القوانين وتدريب الموظفين العاملين في مجال محاربة الفساد .

المراجع

أولاً : المراجع الشرعية :

- القرآن الكريم
- ابن منظور ، لسان العرب ، مجلد ١٢ ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٨
- أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفي الباز ، الناشر مكتبة نزار مصطفي الباز ، ج٢ – ص ٤٩١ ، كتاب الفاء .
- المعجم الوسيط ، ط٤ ج١ ، مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٨

ثانياً : المراجع غير الشرعية والمتخصصة :

- الاجتماعية والشئون الإنسانية CSDHA بالأمم المتحدة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، الإردن
- د/أميرة حسب الله محمد : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥
- د/بدر محمد السيد القزاز ، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري " دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي " ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ ، الإسكندرية
- د/حاتم محمد السيد عبد الله ، موسوعة الفساد وسبل مكافحته – دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والأنظمة العربية والعالمية – المجلد ٢ ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، ٢٠٢٠ ،
- د/حارث سليمان الفاروقي ، المعجم القانوني ، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٢

- د/حربي محمد موسى ، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٦
- د/حنان سالم ، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣
- د/سعد الدين العيسي ، مبادئ الاقتصاد الكلي – كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق ، الدر العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١
- د/سيد شوربجي عبد المولي ، الفكر الاقتصادي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ٢٠٠٦ .
- د/سيد محمود الهواري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، القاهرة: المؤلف نفسه، ١٩٦٦
- د/صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ٢٠٠٦
- د/عبد الحميد عبد المطلب : السياسات الاقتصادية علي مستوى الاقتصاد القومي ، ط١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- د/عبد الرحمن أحمد هيجان: استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ،مج١٢،ع٢٣، ، ١٤١٨هـ
- د/عبد الرحيم بدر : مفاهيم قانونية من صور الفساد الإداري ، الرشوة واستغلال النفوذ ، مجلة الرقابة ، السنة الثالثة ، العدد ٨ ، ديوان المحاسبة دولة الكويت ، مارس ٢٠٠٧
- د/عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣

- د/عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الجزء الرابع، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨
- د/عبد السلام ابو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩
- د/عبد الفتاح خضر : جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية ، مطبعة السفير ، الرياض ، السعودية ، ١٩٨٩
- د/عبد القادر الشيخلي ، دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي – النزاهة والشفافية والإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦
- د/عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، ١٩٩٧
- د/عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحالة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢
- د/عبدالمنعم أحمد فارس ،الديمقراطية ومكافحة الفساد في مصطفى كامل السيد (محرر)) . الفساد والتنمية ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩
- د/عزة محمد حجازي شحاتة : أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية . الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي . الوادي :جامعة الشهيد حمه لخضر ، ٢٠١٣
- د/عطا الله خليل ، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي ، مكافحة الفساد في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩

- د/علي الدين هلال ، التطور الديمقراطي في مصر " قضايا ومناقشات " ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ٢٠٠٦
- د/علي لطفي : الاستثمارات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠٠٩
- د/عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح – دراسة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣
- د/عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ،
- د/كريمة كمال ، فساد الكبار – الرشاوي ، العمولات ، ونهب المال العام ، مطابع روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٩٦
- د/كمال أمين الطويل ، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا – كلية التربية ، ع ٢ ، ٢٠٠٨
- د/محمد أحمد السريتي ، ٢٠٠٩ ، اقتصادات التجارة الخارجية ، ط١ ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية
- د/محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٧
- د/محمد البنا ، الاقتصاد التحليلي ، مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨
- د/محمد السعيد الرقاق ، مصطفي حسن سلامة ، المنظمات الدولية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بدون سنة
- د/محمد الصيرفي : أخلاقيات الموظف العام ، دار الكتب القانونية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧

ثالثاً : الرسائل العلمية :

- د/ محمد محمود فتح الله عبد العزيز ، ٢٠١٦ : دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق علي الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق
- د/ نبوية علي الجندي ، ١٩٨٣ : الفساد السياسي في الدول النامية – مع دراسة تطبيقية للنظام الإيراني حتى قيام الثورة الإسلامية (١٩٤١ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة
- د/أحمد هاشم جليل ، مكافحة الفساد الإداري بالقطاع العام (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة في الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٦
- د/أسماء محمد عزت ، ٢٠١١ : إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي " دراسة تطبيقية علي الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة .
- د/أمجد هاشم جليل ، مكافحة الفساد الإداري بالقطاع العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق – جامعة المنصورة ، ٢٠١٦

رابعاً : المجلات والدويات والندوات والمؤتمرات :

- د/أحمد محمد عبد الحليم ، الفساد الإداري " الدوافع والأسباب ، دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الأدرنية ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد ٢٦ ، العدد ١ ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٠٤
- د/أحمد يوسف الشحات : بعض جوانب الاقتصاد السياسي ، مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق جامعة طنطا ، العدد ١١ ديسمبر ٢٠٠٠
- د/أسامة محمد إبراهيم ، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ، دبلوم الدراسات الضريبية ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠١

- د/إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة٢٠٠٥
- د/المرسي السيد حجازي : التكاليف الاجتماعية للفساد ، المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ٢٦٦ ، إبريل ٢٠٠١
- د/أمل رضوان أحمد ، دور مجلس الشعب في مكافحة الفساد الإداري ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بورسعيد ، كلية التجارية ، العدد ١ مارس ٢٠١٥
- د/أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة والتدابير الوقائية ضد الفساد ، قراءات وخيارات ، المجلد الثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٩–٢٠٢٠
- د/بشير مصطفي ، الفساد الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ، العدد السادس ، دار الخلودية ، الجزائر ، ٢٠٠٤
- د/بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي و آثاره المدمرة، مجلة العربي، العدد ٢٦٥ لبنان، ٢٠٠٥
- د/جورج العبد ، الفساد : العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية ، الطبعة الأولي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع السويدي بالإسكندرية تحت عنوان " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية " ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤
- د/جبر الدين فريزر موليكيتي ، وزير الخدمة العامة والإدارة بجنوب أفريقيا ، ورشة عمل بعنوان القطاع العام والأخلاق والثقة في الحكومة ، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت

- د/جيهان محمد محمد السيد ، الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة تطبيقية علي مصر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، مج ١٩ ، ع ٢ ، ٢٠١٧
- د/حسن أبو حمود ، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، ٢٠٠٢
- د/حسن حسين محمود ، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر " دراسة تشخيصية تحليلية " ، المؤتمر السنوي العام : نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، يوليو ٢٠١٠
- د/حسن لطيف كاظم الزبيدي ، عاطف لافي السعدون : الفساد جذوره وثماره المرة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، ع ١٨ ، بيت الحكمة ، العراق، ٢٠٠٦
- د/حسين محمود حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ٢٥ يناير ، مركز العقد الاجتماعي و مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ٢٠١١
- د/خالد هاشم عبد الحميد ، لوجستيات التجارة وأثرها علي النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد ٢١ ، العدد ٢ ، الربيع ، ٢٠٢٠
- د/رمزي محمود حامد ، الفساد الحكومي من منظور الليبرالية الجديدة : الخصخصة وتحرير التجارة والاستثمارات نموذجاً ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت ، مج ٢٢ ، ع ٣ ، ٢٠١٦
- د/زياد عربية ، الفساد أشكاله ودوافعه ، أثاره ومكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه – معالجته ، بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة دمشق ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٥

- د/زياد عربية بن علي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية ، مجلة الأمن والقانون ، العدد ١ ، منشورات كلية الشرطة ، دبي، ٢٠٠٢
- د/سعد العنزي ، وجهة نظر تحليلية في الفساد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية العراق: العدد السادس ، السنة الثانية ، آب ٢٠٠٢
- د/سليمان عبد المنعم ، بعض الجوانب الموضوعية والإجرامية للجريمة المنظمة عبر الوطنية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية علي السيادة الوطنية ، ندوة إقليمية حول الجريمة المنظمة غبر الوطنية ، برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية ، مشروع تحديث النيابة العامة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، القاهرة ٢٨–٢٩ مارس ٢٠٠٧
- د/سليمان عبد المنعم ، ظاهرة الفساد (دراسة في موائمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، منشور علي موقع الأمم المتحدة الإنمائي علي شبكة المعلومات الدولية ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، ٢٠٠٥
- د/سمر عادل حسين : الفساد الإداري – أسبابه ، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة إلي تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري ، العراق – مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٤
- د/صلاح سالم زرنوقة ، مقال، الشروط السياسية. للتنمية الاقتصادية، مجلة النهضة، العدد رقم ١، ١٩٩٩
- د/طارق السالوس : التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، القاهرة ، العدد الثامن ، ٢٠٠٣

- د/عادل عبد العزيز السن ، مكافحة أعمال الرشوة ، ورقة عمل مقدمة في ندوة " المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي " ، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤/ ١٨ مايو ٢٠٠٧ ، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٨
- د/عامر الكبيسي : الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة ، مقسط ، مجلد ٢٠ ، عدد١ ، ٢٠٠٠
- د/عبد الحميد بوخاري ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد ١٠ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٢
- د/عبد الرحمن السيد مشتري ، مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام " قصص نجاح " ، التنمية الإدارية السنة ٣٤ ، العدد ١٥٦ ، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة ، ٢٠١٧
- د/عبد الكريم البشير ، انعكاس المخاطر القطرية علي الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، الملتقي الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات (الآفاق والتحديات)
- د/عبد الله محمد الهواري ، الفساد والقانون الدولي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية

سادساً : المواقع الإلكترونية :

- Muna Akere، مقال بعنوان الاتحاد الإفريقي واتفاقية مكافحة الفساد، نائب رئيس مجلس الإدارة ، واحد واصفي مكافحة الفساد للاتحاد الإفريقي ، ص ٣ ، منشور علي موقع منظمة الشفافية الدولية بشكلة المعلومات الدولية الانترنت : OECD Anti-Corruption Division, 2004, Korea

http://wwwl.occd.org/daf/asiacom/
countries/korca.htm10.05.02.

- OECD Anti-Corruption Division, 2004, Korea http://wwwl.occd.org/daf/asiacom/ countries/korca.htm10.05.02.
- موقع البنك الدولي :

www.wordbank.org/wbi/gorvemansce/pdf/gorvematters/pdf

- الاتحاد الإفريقي على شبكة المعلومات الدولية. www.africa.union.org
- اتفاقية مناهضة الفساد في الاتحاد الإفريقي

https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203042/1175/714367/%D9%85%D9%84%D9%81-

- روبرت بارو ، محددات النمو الاقتصادي – دراسة امبيريقية مقارنة – ،ترجمة أحمد حسب النبي، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، العدد ٥٦٤، رابط

https-search-mandumah-com/Record/911AA2

- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد ، ٢٠٢١ ،علي الموقع :

http://www.arabacinet.org/index.php/ar/ , / Consulté le (10/03/2021)

سابعاً : المراجع الأجنبية :

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1998), “World Investment Report: Trends and Determinants”, United Nations. ; Anyanwu, J. (2011)

- Venard, B. (2013). Institutions, Corruption and Sustainable Development.Economics, Bulletin, 33(4)
- Wedeman, A, Looters, Rent-Scrapers, and Dividend-Collectors: Corruption and Growth in Zaire, South Korea, and the Philippines, The Journal of Developing Areas , 1997
- Wei, S. J., & Zeckhauser, R. (1999). Dark deals and dampened destinies: corruption and economic performance, Japan and the World Economy, 11(3)
- Wilson John K & Richard Damanis , 2005 : Corruption Competition and Environmental Pulicy , journal of Environmental Economics and Management Elsevier , VOL . 49 , No3 .New York
- World bank،world development indicators،report 2005
- Yabrak, Isil, and Leila Webster. 1995. Smull and Medium Enterprises in Lebanon: A Survey Washington: World Bank, Private Sector Development Department and Industry and Energy Division, Middle East and North Africa Country Department II. Final report (28 January)